E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.7/2023/6
2 October 2023
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة
الدورة الحادية عشرة
بيروت، 10-11 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

الإجراءات الوطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها العاشرة بيروت، 16-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

2301696A

الإجراءات الوطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها العاشرة بيروت، 16-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021	
مقدمة:	تم تطوير هذا الاستبيان لتغذية تقرير الإسكوا حول الإجراءات الوطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها العاشرة ذات الصفة التطبيقية[1]. ويهدف هذا الاستبيان إلى رصد التقدم المحرز في هذا المجال منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021 ولغاية انعقاد الدورة الحادية عشر للجنة المرأة في شهر أيلول/سبتمبر 2023.
التوصية ب:	**أخذ العلم بالجهود المبذولة على المستوى الوطني في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، والإشادة بسرعة استجابة الأمانة التنفيذية لدعم الدول في هذا المجال، والتأكيد على أهمية متابعة العمل على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في التعامل مع الأزمات المماثلة مستقبلاً، وإيلاء الاهتمام للاحتياجات الخاصة بالمرأة في الخطط الوطنية للتعافي من آثار الجائحة، والاستمرار في رصد ومتابعة الاستجابات الوطنية في التعامل مع جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها على المرأة.**

(1) يمكن الاطلاع على التوصيات الصادرة عن الدورة العاشرة للجنة المرأة هنا.

1- هل قمتم بطلب أيّ دعم فني من الأمانة التنفيذية بخصوص الاستجابة لجائحة كوفيد-19 (أو أي أزمة مماثلة) مع التأكيد على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين؟

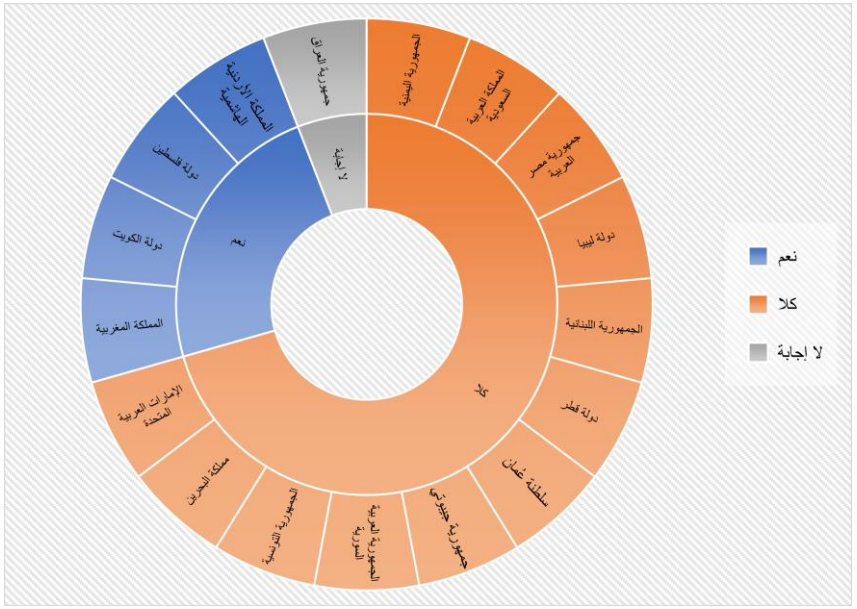

ملاحظة من المملكة الأردنية الهاشمية:

قدّمت الإسكوا للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الدعم في تقييم الخطة الأولى لتفعيل القرار 1325 تمهيداً لإعداد الخطة الثانية، كما قدّمت المساعدة الفنية في إدارة جلسات المشاورات. وأُعِدَّت الخطة الثانية للسنوات 2023-2025 وصادق عليها مجلس الوزراء في تموز/يوليو 2023. كما قدّمت الإسكوا الدعم الفني لتقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة.

2- هل قمتم بوضع خطة وطنية للتعافي من آثار جائحة كوفيد-19 مع إيلاء الاهتمام الخاص باحتياجات النساء؟ (يُرجى ذكر الخطة التي وُضعت أو الجهود التي بُذلت)

المملكة الأردنية الهاشمية:

إعداد ملحق للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن للاستجابة لجائحة كوفيد-19. كانت قد أُطلِقت الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن للسنوات 2020-2025 وصادقت عليها الحكومة في 8 آذار/مارس 2020، والتزمت بوضع الخطط التنفيذية للاستراتيجية وأُطُر وآليات المتابعة والتقييم لضمان تنفيذها. وابتداءً من 17 آذار/مارس 2020، وبعد تفشّي جائحة

كوفيد-19، اتّخذت الحكومة عدداً من التدابير والإجراءات إثر تطبيق وإنفاذ قانون الدفاع الوطني الأردني. ولمواكبة الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن للواقع، أُعِدّ ملحقٌ لهذه الاستراتيجية بحيث يتمّ دمج الآثار المتفاوتة التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 على مختلف فئات النساء والفتيات والاستجابة لها ضمن الأولويات والنتائج الأربع الأساسية والمترابطة التي تسعى الاستراتيجية الوطنية للمرأة إلى تحقيقها. وقدّم الملحق توصيات بشأن كيفية التعامل مع آثار الجائحة والتي تتقاطع مع منظور النوع الاجتماعي، وذلك من خلال مبادرات الاستراتيجية، وبتنفيذ مبادرات جديدة لتحقيق نوع من التعافي الشمولي الذي يستطيع التصدي بطريقة فاعلة للآثار المتفاوتة التي أحدثتها وتحدثها جائحة كوفيد-19، ومواجهة أوجه عدم المساواة المبنية على أساس الجنس، إضافة إلى مواجهة الأدوار النمطية والعنف المبني على أساس الجنس، بهدف ضمان التعافي الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات من مختلف المجموعات والفئات. وعليه، أُعِدَّت الخطة التنفيذية للاستراتيجية للسنوات 2023-2025، وتضمّنت مبادرات تُعنى بالاستجابة لآثار الجائحة على النساء والفتيات خاصة الفئات الهشة.

الإمارات العربية المتحدة:

شكّلت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لجنةً وطنية لإدارة وحوكمة مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19، ضمّت في عضويتها عدداً من ممثلي الوزارات والهيئات الاتحادية، منها:

وزارة شؤون الرئاسة	وزارة الأمن الغذائي والمائي
وزارة الداخلية	مكتب رئيس مجلس الوزراء
وزارة الدفاع	الأمانة العامة لمجلس الوزراء
وزارة الخارجية والتعاون الدولي	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للأمن الوطني
وزارة الصحة ووقاية المجتمع	مكتب أبوظبي التنفيذي
وزارة الاقتصاد	الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث
وزارة المالية	المكتب الإعلامي لحكومة الإمارات
وزارة التربية والتعليم	المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي
وزارة الموارد البشرية والتوطين	المجلس التنفيذي لإمارة دبي
وزارة تنمية المجتمع	ممثلين من مصرف الإمارات للتنمية
وزارة الطاقة والبنية التحتية	شركة بترول أبوظبي الوطنية أدنوك"
وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة	

وتشمل اختصاصات اللجنة ما يلي:

- تعزيز الإمكانيات والتدابير اللازمة للتعافي واستمرارية الأعمال والخدمات.
- وضع برامج دعم استباقية للمؤسسات من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات وقياس مؤشرات الأداء الاستراتيجية والتشغيلية لضمان عودة الحياة الاعتيادية للمجتمع.
- وضع الخطة الاستراتيجية ومؤشرات الأداء لمرحلة ما بعد "كوفيد-19"وتحديد واعتماد المؤشرات التشغيلية للقطاعات المستهدفة، وقياس أداء عمل الجهات المعنية بعودة الحياة إلى طبيعتها.
- الربط الإلكتروني للمؤشرات والإحصائيات الرقمية.
- تحديد العوامل المالية والاقتصادية اللازمة لدعم مرحلة التعافي.

مملكة البحرين:

- تطلّبت ظروف جائحة كوفيد-19 المرونة في تنفيذ الخطط الوطنية والأطر الاستراتيجية والسياساتية، وبذلت كافة المؤسسات الوطنية في مملكة البحرين جهوداً نوعية في مراجعة خططها الاستراتيجية وأطر عملها وتكييفها بما يتواءم مع متطلبات مرحلة التعافي وما بعد التعافي من الأزمة. وفي هذا الإطار، قام المجلس الأعلى للمرأة بمراجعةٍ شاملةٍ للخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية سعياً إلى ضمان استدامة وتيرة التقدّم المحرَزة في وضع المرأة، وبالأخص فيما يتعلق بوصول المرأة إلى الخدمات والفرص. ونتج عن المراجعة إعداد الخطة التنفيذية للتكيّف والتأقلم مع تداعيات وظروف الجائحة في الفترة 2021-2022، بتوجّهات مستقبلية تراعي ما تم طرحه من سياسات وتدابير مرحلية ومؤقتة لتأخذ في الاعتبار ضرورة وأهمية التخطيط الاستباقي لما بعد الأزمة وذلك تحسّباً لأي أزمات مستقبلية من منطلق "الاستشراف السليم للمستقبل" من أجل الاستعداد المناسب لمواجهة أي مخاطر أو كوارث مستقبلية حتى تحافظ مملكة البحرين على نهجها وخطاها الثابتة في تحقيق أهدافها في مواجهة هذه الظروف، وذلك عبر استثمار الأدوات والإمكانات الاقتصادية المتوفرة والتي تؤهل مملكة البحرين لمواجهة كافة التداعيات التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 في وقتٍ قصير وبجودة عالية وتكاليف أقلّ، إضافةً إلى تفعيل الشراكات مع الجهات، لتستمرّ مبادرات الخطة الاستراتيجية في مرحلتها المقبلة.
- كما أعلنت حكومة مملكة البحرين عن خطةٍ للتعافي الاقتصادي تهدف إلى النهوض بالوضع الاقتصادي في المملكة ومعالجة الآثار الاقتصادية المترتّبة على أثر جائحة كوفيد-19. وتتضمن خطة التعافي الاقتصادي في مملكة البحرين عدداً من الأهداف المأمول تحقيقها بتظافر جهود الشركاء الوطنيين من القطاعين العام والخاص على حدٍّ سواء، حيث تحرص الحكومة الموقرة على تنفيذ الأولويات الخمس لخطة التعافي الاقتصادي وأهدافها الرئيسية المتمثلة **في التالي:**

(أ) خلق فرص عمل واعدة لجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل، عبر توظيف 20,000 من المواطنين من الجنسين في الاقتصاد وتدريب 10,000مواطن ومواطنة سنوياً حتى عام 2024.
(ب) تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها لرواد ورائدات الأعمال، بهدف استقطاب استثمارات بقيمة تفوق 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.
(ج) تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى عبر إطلاق مشاريع استراتيجية بقيمةٍ تفوق 30 مليار دولار أمريكي.
(د) تنمية القطاعات الواعدة بهدف تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5 في المائة في عام 2022.
(ه) تعزيز مساعي الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي، من خلال تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024.

الجمهورية العربية السورية:

الخطة الوطنية للاستجابة الطارئة لجائحة كوفيد-19. تمّ إيلاء الاهتمام الخاص للفئات الأكثر هشاشة (كبار السن، والنساء المعيلات لأسرهنّ، والنساء المتعطلات عن العمل)، من خلال تقديم حزمة الخدمات الصحية والرعائية والمادية والنقدية.

جمهورية جيبوتي:

من خلال:

- منح قروض متناهية الصغر لتمكين المرأة.
- الدعم الغذائي للأسر الضعيفة.
- الخط الأخضر لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

- دعم مادي للأسر الفقيرة كل ثلاثة أشهر أي ثلاثين ألف فرنك.

جمهورية العراق:

من خلال وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من تداعيات أزمة كوفيد-19. وعملت المؤسسات المعنية بالتنفيذ على وضع الأنشطة الخاصة بالمؤسسات لمعالجة الفجوات الناجمة عن الجائحة.

سلطنة عُمان:

من خلال:

- توفير حزمة مبادرات الحماية الاجتماعية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثلت في إطلاق هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجاً تمويليّاً طارئاً موجَّهاً لروّاد الأعمال الحاملين لبطاقة ريادة الأعمال من الجنسين وإعفاء المواطنين المستفيدين كافة من برنامجَي سند وموارد الرزق (سابقاً) من أداء المبالغ غير المسدّدة المستحقة عليهم.
- تقديم العديد من التسهيلات والحوافز للقطاع الخاص، لتخفيف الأعباء المالية المترتبة على المؤسسات والشركات، حيث تمّ إعفاء المقترضين من بنك التنمية العماني وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فوائد الاقتراض لعام 2021.
- إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سداد كافة رسوم التراخيص المملوكة من قبل العمانيين المتفرغين لإدارة مؤسساتهم (الحاصلين على بطاقة ريادة) للسنوات الثلاث الأولى.
- تأجيل سداد القروض البنكية وقروض التمويل المختلفة المستحقة على كافة المتضررين بدون فوائد وبدون رسوم إضافية.
- منح تسهيلات للمنتسبين لهيئة التأمينات الاجتماعية من خلال تأجيل سداد الاشتراكات الشهرية، وكذلك الحال فيما يتعلق بقروض صندوق الرفد (الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالياً) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع آليات لمساندة ودعم رواد الأعمال ورائدات الأعمال خاصة ذوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعهم في الاستمرار في أعمالهم بضوابط وقائية مع توظيفهم للتقنيات في التسويق والمبيعات.
- تشغيل وجاهزية مراكز للعزل المؤسسي بمختلف محافظات سلطنة عُمان.
- مباشرة العمل عن بُعد بالجهات الحكومية وتقليص عدد الموظفين في حال تطلب حضورهم لمقرّ العمل وتقليص ساعات العمل بمؤسسات وشركات القطاع الخاص مع مراعاة المرأة الحامل.
- بث رسائل توعوية من مختلف الجهات الحكومية حول ضرورة التباعد المجتمعي للوقاية من هذا الفيروس وتنفيذ برامج إعلامية في مختلف المجالات.
- توفير خطوط للدعم والإرشاد الصحي والنفسي لتثقيف الأفراد والأسر حول كيفية التعامل مع الجائحة، وتعزيز التماسك الأسري بين أفراد الأسرة.
- تفعيل نظام التعليم عن بُعد بعدّة مسارات للحدّ من انتشار الفيروس بين الطلاب في البيئة المدرسية وضمان حقوقهم التعليمية.
- توفير الفحص والعلاج المجاني لجميع المواطنين والمقيمين على حدٍّ سواء.
- الاستمرار في تقديم خدمات صحة الأم والطفل وأنشطة التطعيمات دون توقف، وخدمات رعاية ما قبل الولادة.
- إعداد الدليل الاسترشادي لتنفيذ خطة التحصين ضد الفيروس في سلطنة عُمان، وتحديد الفئات المستهدفة باللقاح وإعداد خطة إعلامية مكثفة للعمل على رفع مستوى الوعي العام باللقاح والرد على المعلومات المغلوطة والشائعات المتعلقة به وذلك مع تدشين الحملة الوطنية للتحصين تحت شعار "التحصين وقاية".
- قامت وزارة التنمية الاجتماعية ممثلة في قطاع إدارة عمليات الإغاثة والإيواء بإعداد وتهيئة كافة التجهيزات اللازمة لعمليات الإغاثة والإيواء وإدارة مراكز الإيواء.

- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بوزارة التنمية الاجتماعية لنشر رسائل توعوية بصورة مبسّطة في الموقع الرسمي للوزارة (تويتر) حول الترابط والتماسك الأسري وأهمية هذا الترابط والتكامل الأسري والمساندة في ظلّ هذه الجائحة.
- إطلاق مبادرة للدعم النفسي والاجتماعي للحالات المتواجدة في العزل المؤسّسي والمنزلي من خلال استحداث (9) خطوط، منها خط مخصّص للناطقين بغير اللغة العربية، وذلك بهدف التواصل مع الحالات في العزل وتقديم الدعم النفسي والإرشادي لهم من خلال أخصائيين اجتماعيين ونفسيين متمكّنين.
- عقد عدد من الحلقات النقاشية الافتراضية في ظلّ الجائحة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية وعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتبادل أفضل الممارسات للتحديات الناتجة عن كوفيد-19 وتأثيراته على المرأة والأسرة والطفل.

دولة فلسطين:

عملت وزارة شؤون المرأة في دولة فلسطين وفق خطة طوارئ بإحكام عالي المستوى لبناء خطة عمل تراعي الحاجة الطارئة والملحّة للنساء، مع تحديد الفئات الأكثر تضرّراً، وتحديد مهام العمل المطلوب تنفيذها بالتنسيق مع كافة الشركاء وفق الاختصاص.

حدّدت الوزارة الفئات الأكثر تضرّراً من النساء في ظل جائحة كوفيد-19، وهي:

- ازدياد العنف ضد النساء في ظل حالة الطوارئ والحجر المنزلي.
- ضعف وصول النساء إلى خدمات الحماية والصحة والعدل.
- النساء الأمهات العاملات في القطاع العام والخاص.
- النساء ربّات الأسر والفقيرات واللواتي يعشن على قوت يومهن.
- النساء العاملات بالمياومة في دور الحضانة وغيرها من أعمال.
- النساء العاملات في القطاع الصحي والأمني من خلال الدوام الالزامي.
- النساء كبيرات السن واللواتي يعانين من أمراض مزمنة كونهن الأكثر عرضة لخطر الإصابة.

قادت وزارة شؤون المرأة، بالتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني، الجهود من أجل تعزيز مشاركة المؤسسات النسوية بالاستجابة لحالة الطوارئ. وطوّرت وزارة شؤون المرأة خطة استجابة للطوارئ تغطي عدة مناطق. وتتضمن خطة الطوارئ التدخلات التالية:

- مراقبة والإشراف على تنفيذ قانون العمل الفلسطيني في القطاعَين الحكومي والخاص وذلك من أجل حماية الحقوق الاقتصادية والمعيشية للنساء العاملات.
- توفير دعم مالي (لتعزيز الدخل) للفئات المهمّشة من النساء، وبالأخص الأرامل والأسر التي تعيلها نساء.
- ضمان والتأكّد من تعقيم مرافق الخدمة الأساسية الحرجة التي قد تلجأ إليها النساء لخدمات ضرورية مثل (العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والدعم النفسي).
- المتابعة مع وزارة الصحة الفلسطينية ووزارة الداخلية حول حالات الإصابة بجائحة كوفيد-19 والتأكيد على تلقي المرضى المصابين الدعم اللازم المستجيب للنوع الاجتماعي.
- متابعة حالات الشكاوى المقدّمة من النساء في ما يتعلق بعدم قدرتهنّ على الوصول إلى الخدمات أو أيّ انتهاكات أخرى قد يتعرّضنَ لها خلال فترة الأزمة.
- توزيع ما تمّت تسميته بطرود الكرامة للعديد من الأسر في قطاع غزة.
- تعزيز تواجد النساء في لجان الطوارئ وتقديم العون اللازم للأسر.

- تسليط الضوء على النساء الفلسطينيات اللواتي كان لهنّ دور بارز في ظل الأزمة.

كما عملت الوزارة على وضع خطة للتعافي من آثار جائحة كوفيد-19 وتمّ دمجها في الاستراتيجية للنوع الاجتماعي للفترة 2021-2023، من خلال التدخلات التالية:

- دعم المنشآت والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تملكها النساء، نظراً لتأثر تلك المشاريع بالانهيار الاقتصادي في ظل الإغلاق والحجر المنزلي جراء جائحة كوفيد-19.
- إيجاد آلية وطنية لتعويض العاملات المتضرّرات من فقدهن لمصدر رزقهن جراء جائحة كوفيد-19.
- تطوير برنامج خاص لتمكين النساء اقتصادياً من خلال مشاريع الإنتاج والاستهلاك المستدامَين والاستهلاك الأمثل للموارد المتاحة وفي مجال الطاقة المتجددة.
- إدخال رزم مالية تشجيعية لإدخال العاملات بالقطاع غير المنظّم للقطاع الخاص الرسمي المنظّم لمواجهة الأزمات وجائحة كوفيد-19.
- نظام حماية للنساء العاملات بالمياومة أو النساء العاملات غير المسجلات.
- تضمين السياسات التجارية المراعية للنوع الاجتماعي فرصاً جديدة للنساء كموظّفات ورائدات أعمال، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية لرفع عبء أعمال الرعاية عن المرأة ممّا يعطيها المزيد من الوقت للوظائف المدفوعة الأجر والترفيه؛ وتشجيع الأعمال المرنة خاصة للنساء كاستجابة لمواجهة جائحة كوفيد-19.
- تشجيع القطاع الخاص على الاحتفاظ بالنساء العاملات خلال وبعد جائحة كوفيد-19.
- توعية العاملات على حقوقهنّ في العمل والدفاع عنها والتوجّه في التقاضي بما يخصّ قضاياهن للمحاكم.
- تشجيع انخراط صاحبات الأعمال في الغرف التجارية وعلى مستوى صنع القرار.
- تشجيع برامج للنساء غير تقليدية زراعية وفي الطاقة المتجددة.
- تسهيل تسجيل الشركات ومنحها كافة الامتيازات من كهرباء ووصول سهل للمعاملات إلكترونياً.
- وضع نظام حماية للنساء العاملات في المياومة ودور الحضانة عند تعطّل أعمالهنّ نتيجة الأزمات.
- رفع سرعة الإنترنت من قبل مزوّدي الإنترنت مع بقاء سعرها بمتناول العائلات مع التأكد من وصول خدمة الإنترنت لكلّ العائلات الفقيرة.
- توفير طابعات وكمبيوترات بسعر مقبول وتوفير الأحبار والورق للعائلات الفقيرة.
- تحسين فرص التعليم والتدريب للمرأة التي تعمل على تسهيل الانتقال من الوظائف غير المستقرّة إلى وظائف أكثر استقراراً وأفضل حماية.
- إدراج قضايا النساء ذوات الإعاقة في برامج وحدات حماية الأسرة سواءً على مستوى التدخلات أو على مستوى المهارات.
- دمج الصحة النفسية للمرأة من ضمن خدمات الصحة الإنجابية للمرأة، ومراكز الرعاية الأولية.
- مأسسة وبناء قدرات مراكز تواصل في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- توثيق السلوكيات والمبادرات النسوية في ظل جائحة كوفيد-19 الإعلامية وغيرها.
- بناء أنظمة لدعم قيادة المرأة في مواقع صنع القرار في جميع المواقع خاصة القطاع الصحي والأمني من خلال تزويدهنّ بالمهارات اللازمة للارتقاء والتقدّم وهي مسألة غاية في الأهمية للتغلّب على الأزمات المقبلة.
- بناء قدرات لجان الإرشاد والتوجيه والإسناد المشكّلة في الهيئات المحلية خلال فترة الطوارئ.
- بناء نظام حماية متكامل وفق معايير لأوامر الحماية خاصة في ظلّ الأزمات، والطوارئ، والاحتلال.

- تطوير أنظمة عمل البيوت الآمنة لتكون أكثر تحسساً لاستقبال الفتيات خاصة ذوات الإعاقة.
- بناء قدرات المؤسسات القاعدية والنسوية التي تقدّم خدمات للنساء اللواتي يتعرّضن للعنف.

دولة قطر:

الإجراءات الاحترازية في قطاع شؤون الأسرة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. أطلقت الوزارة الحزمة الثالثة من الخدمات لتطبيق "آمرني" للهواتف الذكية. يقدّم هذا التطبيق 33 خدمة إلكترونية، وتمّ إدراج استمارة بحث وتوفير الاحتياجات الاجتماعية المساندة، كما تمّ توضيح جميع المتطلبات والمستندات المطلوب إرفاقها. وتمّ إيقاف استقبال المراجعين في جميع الجهات التي تقدّم خدمات للجمهور، ومجمع الخدمات الحكومية في الدولة حتى إشعاراً آخر. وفي إطار الإجراءات الاحترازية والوقائية، تم تمديد صلاحية بطاقات مستحقي الضمان الاجتماعي للمواطنين تلقائياً من دون الحاجة إلى حضور المستفيد. أما في ما يخصّ الجانب التوعوي، تمّ نشر توصيات اجتماعية لمواجه جائحة كوفيد-19 في مواقع التواصل الاجتماعي، ونشر جمل وإرشادات توعوية صحية واجتماعية بالتعاون مع وزارة الصحة العامة. وتمّ تنفيذ عددٍ من الورش والمحاضرات والندوات والملتقيات لجميع فئات المجتمع _(الأسرة، والمرأة والطفل، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة) عن طريق برنامجَي ZOOM وTEAMS.

دولة الكويت:

- إجراء الفحوصات بصفة دورية مع نزيلات دور الرعاية الاجتماعية (المسنات) وتزويدهنّ بجميع الاحتياجات المتعلقة بالنساء.
- إعداد برامج إعادة دمج المسنّات بعد الجائحة مع الفئات الثانية من خلال الأنشطة المختلفة.
- قامت الوزارة بفتح وحدةٍ لإدارة الأزمات في منطقة إشبيليا في محافظة الفروانية بدولة الكويت، وعملت من خلالها الإدارة المعنية (وهي إدارة الرعاية الأسرية) أثناء الجائحة بعددٍ محدودٍ من الموظّفين.

الجمهورية اللبنانية:

<u>من الخطط الوطنية التي تمّ اعتمادها خلال جائحة كوفيد-19:</u>

- الخطة الوطنية للتأهّب والاستجابة الصحية في لبنان لجائحة كوفيد-19.
- الدليل الإرشادي للمؤسسات العامة والخاصة لوضع خطة استمرارية العمل لحالة جائحة كوفيد-19.
- خطة البلديات واتحادات البلديات لمواجهة جائحة كوفيد-19.

<u>من الجهود التي بذلتها الهيئة خلال جائحة كوفيد-19:</u>

- التنسيق والتعاون مع أبرز الجهات المعنيّة بمحاربة أنواع العنف المذكورة أعلاه، الرسميّة منها (رئاسة الحكومة اللبنانية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة العدل، وقوى الأمن الداخلي)، وغير الرسميّة (منظمات المجتمع المدني المعنية)، لزيادة فرص وصول الناجيات من العنف إلى العدالة.
- إصدار تعميم من رئيس مجلس القضاء الأعلى لتسهيل تقديم الطلبات الملحّة أمام قضاء الأمور المستعجلة لا سيما في قضايا العنف الأسري، ونشر عناوين المحاكم الإلكترونية، وذلك بعد التقدّم باقتراح إلى وزيرة العدل بإصدار التوجيهات إلى القضاء المختصّ لقبول الإفادات التي تقدّمها النساء المعنّفات عبر الهاتف.
- إطلاق حملة توعويّة تحت عنوان "الحجر الصحّي يحميكِ من الوباء، 1745 يحميكِ من العنف الأسريّ" بالتعاون مع المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، لتشجيع التبليغ عن حالات العنف الأسري.

- رصد حالات العنف ضد النساء والفتيات عبر مراسلة المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بهدف تعبئة استمارات حول وتيرة وطبيعة أشكال العنف المبلّغ عنها ومرتكبيها.
- إصدار خمسة أعداد من نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في لبنان Gender Alert في ظلّ تفشي جائحة كوفيد-19 مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية.
- العمل على كسب التأييد والمناصرة لكي يُصار إلى اعتماد التعديلات المقدّمة على قانون "حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري" بهدف تطوير تدابير حماية النساء المعنّفات. وقد تمّ اعتماد بعض هذه التعديلات من قبل اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة تمهيداً لإحالتها إلى الهيئة العامة لمجلس النواب لإقرارها (وتجدر الإشارة إلى أنّ مجلس النواب اعتمد بعض هذه التعديلات في العام 2020).
- العمل على تمكين النساء اقتصادياً من خلال تنسيق تنفيذ تدخّلات تنفيذية لخطة العمل الوطنية الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة في لبنان (2019-2024)، في إطار برنامج تمكين المرأة في المشرقMashreq Gender Facility الذي تنفّذه مجموعة البنك الدولي بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدوليّة وبالتعاون مع حكومتَي كندا والنرويج. ومن أبرز هذه التدخلات، نذكر ما يلي[2]:
- التدريب الافتراضي لرائدات الأعمال على إدارة الأزمات بما في ذلك تدريب النساء اللواتي يُدرن شركات.
- توقيع مذكرة تفاهم بين غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان ومؤسسة التمويل الدولية، من أجل شراكة لمنصة التعلّم من النظراء مع القطاع الخاص لرفع قدراتهم في مجال التوظيف واستبقاء وترقية المزيد من النساء من القوى العاملة بما في ذلك التدريب الافتراضي على تنوّع النوع الاجتماعي في القوة العاملة.
- مراجعة المخرجات القانونية من منظور التحديات التي تواجهها المرأة في ظل تفشي جائحة كوفيد-19، مثل قانون العمل والتعديلات على قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ووزارة العمل.

دولة ليبيا:

تمّ توفير وتوزيع سلّة الوقاية التي تحتوي على كمّامات ومواد تعقيم للعائلات التي تعولها سيدات أو التي تضمّ فرداً من ذوي الإعاقة لا سيّما إذا كان امرأة. وتمّ أيضاً استمرار صرف منحة أرباب الأسر كدعمٍ اقتصادي خصوصاً للعائلات المعتمِدة على القطاع الخاص، وقد تمّ استبدالها مؤخّراً في تمييزٍ إيجابي بمنحة ربة البيت التي تُصرف للسيدات اللواتي لا يعملن أو للتعويض عن الأعمال غير المدفوعة الأجر لغير العاملات في القطاع العام وأيضاً لذوات الأجور المتدنية اللواتي تأثّرن بتخفيض الأجور رغم عدم تغيُّر ساعات الدوام. وكتمييزٍ إيجابيّ آخر، يتمّ حالياً منح قيمة مالية للبنات غير المتزوجات فوق سن الـ 18، كما استفادت المرأة الليبية من تقليص أيام العمل خلال فتره الجائحة، ممّا منحها وقتاً أطول لعائلتها وميزانية أقلّ للمواصلات، وذلك في مساعٍ لتقليص تأنيث الفقر.

وتمّ إصدار مشروع قانون العنف ضد المرأة الذي زادت حدّته بازدياد ساعات حظر التجوّل، لكنه للأسف ما زال قيد الدراسة في ديوان البرلمان الليبي. وتمّ أيضاً إقرار قانون تجريم العنف الإلكتروني الذي انتشر أكثر مع الجائحة ومع ازدياد استعمال وسائل التواصل الاجتماعي.

(2) برنامج تمكين المرأة في المشرق،النشرة الإلكترونية - العدد 3، حزيران/يونيو 2020.

جمهورية مصر العربية:

- أعدّت الدولة المصرية، من خلال المجلس القومي للمرأة كأول حكومة مصرية على مستوى العالم، مجموعة من السياسات الطارئة للاستجابة لاحتياجات المرأة خلال جائحة كوفيد-19، وتمّ إصدار ورقة برامج وسياسات تجاوزت 165 قراراً تنفيذياً للتعامل مع كافة احتياجاتها خلال الجائحة.
- تم إعداد قرار مصري مدعوم من الجزائر والصين والسعودية وزامبيا بشأن تعزيز الاستجابة الوطنية والدولية السريعة لتأثير جائحة كوفيد-19على النساء والفتيات تمّ اعتماده من الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع.
- إطلاق حملة توعوية بسُبُل الوقاية من جائحة كوفيد-19 تمّ تنفيذها بكافة المحافظات واستفاد منها ما يزيد عن 3.4 مليون مواطن ومواطنة في قرى ومدن ومراكز المحافظات، كما تمّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ حملات توعية إلكترونية للحدّ من انتشار الجائحة وإرشادات للصحة النفسية وكيفية تعزيز المناعة. وتزامناً مع توفير اللقاحات، تمّ إطلاق حملة طرق أبواب حول أهمية تلقي لقاح الفيروس والتسجيل على موقع وزارة الصحة.
- تشكيل لجنة وزارية خاصة بـ "العمالة المتضررة من التداعيات الاقتصادية للفيروس" بهدف دراسة المقابل المادي والحدّ الأدنى لمرتّبات العمّال بالمشروعات القومية نتيجة توقّفهم عن العمل بسبب الإجراءات الاحترازية المتّخذة.
- قيادة تحرّك دولي في الأمم المتحدة من أجل تخفيف التداعيات الاجتماعية لانتشار الجائحة على الفئات الأكثر تضرّراً، لا سيما النساء والفتيات. وعليه، اعتمدت اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان مشروع القرار المصري غير المسبوق حول "حماية حقوق المرأة والفتاة من تداعيات كورونا المستجد" في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وانضم لقائمة رعاة القرار 19 دولة عربية و60 دولة حول العالم.
- استقبل مكتب شكاوى المرأة التابع للمجلس القومي للمرأة شكاوى واستفسارات وطلبات احتياجات أساسية واجتماعية نتيجةً لتداعيات الجائحة وصل عددها إلى 66,254، وتمّ التعامل معها كلها وتقديم الإعانات بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- أطلق المجلس القومي للمرأة أول دليل من نوعه لدعم النساء والفتيات ذوات الإعاقة في مواجهة مخاطر انتشار الجائحة.

المملكة المغربية:

قامت المملكة المغربية بمجموعة من الإجراءات للتعافي من آثار جائحة كوفيد-19مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء، وأبرزها ما يلي:

- تقديم دعم مباشر للأسر العاملة في القطاع غير المهيكل وتوزيع الدعم على الأشخاص المتضرّرين من الحجر الصحي، عبر إنشاء صندوق خاص بتدبير جائحة كوفيد-19.
- منح تعويض شهري لفائدة الأجَراء والمستخدَمين بموجب عقود الاندماج والبحارة الصيادين بالمحاصة المتوقفين عن العمل، المنتمين للمقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي تواجه صعوبات.
- الاستفادة من خدمات التغطية الصحية الإجبارية (AMO) والتعويضات العائلية خلال فترة الجائحة.
- إطلاق عملية الدعم المالي لمبادرات الجمعيات وشبكات مراكز الاستماع، من أجل مواكبة النساء في وضعية صعبة، وتطوير الخدمات عن بُعد، ومواكبة النساء ضحايا العنف في جميع أنحاء التراب الوطني، وذلك عن طريق الاستماع والدعم النفسي والتنسيق مع المصالح المختصّة لحماية الضحايا، والإرشاد نحو الخدمات. وفي هذا الإطار، تم إطلاق منصة "كلنا معك" للاستماع والدعم لفائدة النساء والفتيات في وضعية صعبة، والنهوض بوضعية المرأة وحماية حقوقها من أي انتهاك، وهي منصة مفتوحة على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع عن طريق خط هاتفي مباشر، وكتطبيق ذكيّ يتمّ تحميله مجاناً على الهاتف المحمول.

- توفير حقيبة صحية "سلامة-Salama Kit" للوقاية من جائحة كوفيد-19، وذلك في إطار شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تستهدف النساء ضحايا العنف، والمستفيدات والعاملات بالفضاءات المتعدّدة الوظائف للنساء، والنساء الحوامل، والمهنيين الصحيين، لا سيما القابلات، والمهاجرات، والسجينات، وذلك في عدّة مناطق في المغرب، مع وضعها رهن إشارة الشبكات والجمعيات لتوزيعها على الفئات المستهدفة.
- توفير خدمات الإيواء للنساء في وضعية صعبة عبر إحداث 63 مركزاً متعدّد الوظائف للنساء. ووفّرت لها الشروط الضرورية لاستقبال وإيواء الحالات وكذلك للتنسيق مع الفاعلين المحليين لحماية النساء والتبليغ والمواكبة حسب حاجات كلّ حالة.
- إطلاق حملة رقمية للتوعية والتحسيس ومنع العنف ضد المرأة والفتيات في سياق أزمة كوفيد-19، وهي الحملة التي استمرت طيلة فترة اعتماد المملكة المغربية لإجراءات الحجر الصحي.

المملكة العربية السعودية:

أقرّت حكومة المملكة العربية السعودية 142 مبادرة منذ بداية الجائحة، بإجمالي مخصّصات تجاوزت 214 مليار ريال. وأسهمت هذه المبادرات الحكومية لدعم الأفراد والمنشآت والمستثمرين في التخفيف من الآثار المالية والاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد-19. وكان لأفراد الأسرة النصيب الأوفر من هذه المبادرات، والتي من أبرزها مبادرة دعم ركيزة الاكتفاء لدعم مشاريع الأسر المنتجة، ومبادرة دعم ركيزة الحماية الاجتماعية لدعم 100 ألف أسرة من ذوي الدخل المحدود لمساندتهم في تحمّل الأعباء المالية المترتّبة من أزمة كوفيد-19، ومبادرة دعم التوظيف بتخصيص 2 مليار ريال لدعم 80-100 ألف مستفيد من الباحثين عن العمل في القطاع الخاص، وغيرها من المبادرات التي سعت إلى تخفيف حجم الآثار السلبية على أفراد الأسرة.

كما خصّصت المملكة لجنة من 13 وزارة يرأسها وزير الصحة، معنيّة بمتابعة الوضع الصحي الناجم عن جائحة كوفيد-19، وتضم في عضويتها ممثلين من وزارات الدفاع، والطاقة، والداخلية، والحرس الوطني، والخارجية، والصحة، والمالية، والإعلام، والتجارة، والاستثمار، والحج والعمرة، والتعليم، وهيئة الطيران المدني، وهيئة الهلال الأحمر السعودي، والهيئة العامة للغذاء والدواء، والهيئة العامة للجمارك، ووزارة السياحة، والمركز الوطني للوقاية من الأمراض ومكافحتها، بهدف تطبيق وفرض كافة الإجراءات والاحترازات اللازمة والضرورية لضمان سلامة أفراد المجتمع، ممّا جعل المملكة تحتلّ المرتبة 17 من حيث أكثر الدول أماناً في العالم من فيروس كوفيد-19، وذلك وفقاً لتقرير حديثٍ نشرته مجلة فوربس (Forbes, 2020).

3- هل تم وضع الموازنات للتنفيذ؟

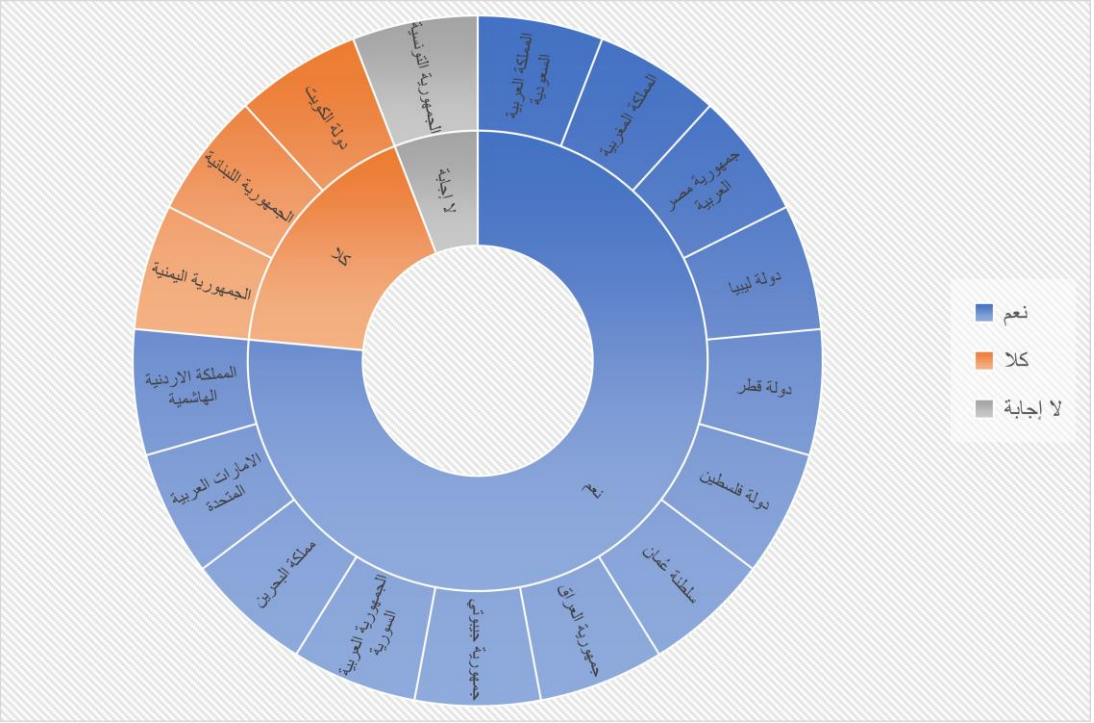

4- هل وضعتم أي آلية أو وسيلة رصد ومتابعة لكيفية التعامل مع الجائحة وتأثيرها على المرأة؟ يُرجى ذكر الآلية أو وسائل الرصد التي تم وضعها:

المملكة الأردنية الهاشمية:

وضعت الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2023-2025 وتضمنت تنفيذ مبادرات جديدة لتحقيق نوع من التعافي الشمولي الذي يستطيع التصدي بطريقة فاعلة للآثار المتفاوتة التي أحدثتها وتحدثها جائحة كوفيد-19، ومواجهة أوجه عدم المساواة المبنية على أساس الجنس، إضافة إلى مواجهة الأدوار النمطية والعنف المبني على أساس الجنس

بهدف ضمان التعافي الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات من مختلف المجموعات والفئات وبهدف توحيد الجهود نحو تحقيق أهداف الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن. وسيتمّ متابعة تنفيذها وتقييم سير التقدّم المحرَز من خلال إجراء مراجعة دورية وتحديث مؤشرات الخطة نحو تحقيق التدخلات حسب المحاور الرئيسية. ويتمّ تحديث المؤشرات بما ينسجم مع المؤشرات المحدّثة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات ذات العلاقة إلى جانب مُسوحات دائرة الإحصاءات العامة. وسيتمّ إصدار تقرير تقييم يبيّن مستوى التقدّم في تنفيذ التدخلات والمبادرات ومدى فعالية المبادرات والمشاريع وأولويات التمويل في تحسين مؤشرات النتائج، ومن ثم مشاركة نتائج تقرير المتابعة والتقييم مع اللجنة الوزارية لتمكين المرأة ومع مختلف الجهات ذات العلاقة لتحديد الخطوات التصحيحية اللازمة. وقد صُنِّفت المؤشّرات المرصودة حسب الهدف والمخرج والتدخلات، وسيتمّ رصد التغيُّر فيها لأغراض المتابعة والتقييم للخطة. ونشير إلى أن هناك مجموعة من المؤشرات الضرورية لرصد التقدّم المحرز وسير الإنجاز في البرامج والمشاريع المرتبطة بمحور مجابهة العنف ضد النساء والفتيات إلا أنه لا يتمّ رصدها حالياً وتحتاج إلى تطوير آليات للمسح والقياس وتخصيص الموارد اللازمة. لذلك تقوم عملية متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة على أساس توزيع الأدوار والمسؤوليات بما يضمن تنسيق جهود الجهات الشريكة التالية:

- اللجنة الوزارية لتمكين المرأة.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- الفريق الفني لمتابعة الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة 2023-2025، الذي يضمّ 40 جهة من الوزارات والمؤسسات الرسمية المعنيّة بما فيها وزارات التنمية الاجتماعية والصحة والعمل والاقتصاد الرقمي والريادة والتربية والتعليم والتعليم العالي والنقل والصناعة والتجارة، والأوقاف، والبنك المركزي الأردني، والأمن العام/إدارة حماية الأسرة.

الإمارات العربية المتحدة:

كلا. صدر قرار المجلس الوزاري للتنمية رقم (3/20ث) لسنة 2021، الجلسة رقم (3) بشأن استحداث نظام رصد التقدّم المحرز للمرأة الإماراتية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية الاتحادية والمحلية والمجتمع المدني والخاص.

مملكة البحرين:

يتمّ العمل على تنفيذ وإدارة عملية تقييم دورية شاملة للخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية، تتضمن إعداد تقارير دورية وفق مراحل زمنية محدّدة تركز على رصد الجهود الوطنية من خلال المتابعة المستمرة مع الشركاء ووضع المقترحات حول تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات النوعية والمبادرات وقياس أثر تنفيذ الخطة الوطنية، مع رصد انعكاسات ذلك على رفع مستويات مشاركة المرأة البحرينية في مختلف القطاعات.

كما يتمّ رصد مساهمة المرأة البحرينية وقياس استدامة حجم مشاركتها في الحياة العامة وتحقيق التوازن بين الجنسين وتكافؤ الفرص وقياس أثر تنفيذ الخطط الوطنية من خلال المرصد الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين الذي يحتوي على أكثر من 1,000 مؤشر كمّي ونوعي تم رصدها ضمن سلاسل زمنية بهدف بناء منظومة معرفية موحدة تعزز اقتصاد المعرفة، إلى جانب قياس معدلات التنافسية المحلية والإقليمية والدولية. وقد أُتيحت أهمّ مؤشرات المرصد عبر موقع إلكتروني خاص، كمنصة علمية، للباحثين والمهتمّين والعموم للتعرّف على كلّ ما يخص معلومات وبيانات التوازن بين الجنسين باللغتين (الرابط).

الجمهورية التونسية:

خط أخضر 1809.

جمهورية جيبوتي:

أجرت وزارة التجارة بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء (INSTAD) في جيبوتي دراسة حول تأثير جائحة كوفيد-19 وتم إدراج التوصيات.

جمهورية العراق:

وزارة الصحة هي الآلية الوطنية الرئيسة المعنية بهذا الشأن حيث تبنت على عاتقها تشكيل لجنة وطنية لرصد ومتابعة حالات الإصابة بمرض كوفيد-19 من قبل مركز السيطرة على الأمراض الانتقالية، وكذلك التحرّي عن الآثار الجانبية التي يمكن أن تحدث بعد التلقيح، لا سيما عند النساء والفتيات. وتتولى اللجنة متابعة كلّ ما يتعلق بهذا الشأن من خلال وضع مصفوفة خاصة للرصد والتقييم لمخرجات الوثيقة المستجيبة للتعافي المشار إليها آنفاً.

سلطنة عُمان:

من خلال ما يلي:

- تشكيل لجنة عليا تولّت بحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار جائحة كوفيد-19 وذلك في ضوء المعطيات والمؤشرات الصحية المستجدة وما يصدر عن منظمة الصحة العالمية في هذا الشأن ورصد الجهود الرامية للتصدي للجائحة إقليمياً وعالمياً، ووضع الحلول والمقترحات والتوصيات والقرارات بناءً على نتائج التقييم الصحي العام. كما تمّ إطلاق منصة عُمان نحو التعافي لتعكس كافة الجهود المبذولة نحو التعافي التدريجي في مجالات الصحة والمجتمع والاقتصاد.
- إنشاء المختبر المركزي للصحة العامة بوزارة الصحة، وتعزيز ورفع قدرات المختبر المركزي وتزويده بالكواشف اللازمة لتشخيص المرض، بحيث يواكب التطور التقني والأنظمة الفنية الحديثة، ويغطي الاحتياجات المطلوبة في الظروف الطارئة.
- تشكيل لجنة منبثقة عن اللجنة العليا المكلّفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار جائحة كوفيد-19 تتولى معالجة الآثار الاقتصادية الناتجة عن الجائحة.
- تخصيص صندوق لتلقي التبرعات المالية وذلك ترسيخاً لمبدأ تكامل الأدوار الوطنية وتجاوباً مع المبادرات الوطنيّة التي أبداها العديد من المواطنين والمؤسسات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي للمساهمة في الجهود الوطنيّة للتعامل مع هذه الجائحة.
- تدشين منصة "ترصد بلس" لتشخيص ومتابعة وتعقب حالات المصابين بالفيروس والأشخاص تحت العزل الصحي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وأحدث تقنيات التتبع لضمان عدم انتشار الفيروس.
- تدشين خط ساخن في وزارة الصحة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، للردّ على استفسارات وتساؤلات النساء الحوامل من قبل استشاريات في أمراض النساء والولادة.
- تلقي الشكاوى والبلاغات عبر خط الحماية الأسرية (1100) وخط الإرشاد الأسري الهاتفي (80077788)، مع تقديم خدمة الإيواء للحالات التي تحتاج إلى ذلك والحرص على اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة للحالات المودعة بدار الرعاية المؤقتة.
- استقبال البلاغات لدى اللجنة العمانية لحقوق الإنسان من المواطنين والمقيمين عبر الرقم (1970)، والتواصل عبر الواتس أب على الرقم (72221966)، أو تقديم البلاغ عن طريق موقع اللجنة www.ohrc.om، أو إرسال البلاغ عن طريق البريد الإلكتروني للشكاوى وهو complaints@ohrc.om.

دولة فلسطين:

- شكلت الوزارة لجنة طوارئ من المؤسسات النسوية تحت مسمى اللجنة النسوية لمتابعة حالة الطوارئ في ظل كوفيد-19، بهدف توفير الاحتياجات الضرورية للنساء بشكل سريع وطارئ.
- شكلت وزارة شؤون المرأة أثناء جائحة كوفيد-19، وفي ظل حالة الطوارئ والحجر المنزلي، 300 لجنة ميدانية في التجمّعات الفلسطينية تحت عنوان "لجان الإسناد والإرشاد والتوجيه" بمعدل 8 نساء في كلّ لجنة، بهدف تعزيز منعة النساء في التجمّعات الفلسطينية خاصة المهمشة والبعيدة عند التعرّض للاهتزازات والكوارث الصحية والاقتصادية، ولبناء قدرات تلك الفتيات للوصول إلى مواقع صنع القرار.
- أنشأت الوزارة أداة إلكترونية لرصد وتوثيق واقع النساء في ظلّ جائحة كوفيد-19 لتُظهر دور النساء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، والدور الفعلي والهام الذي قامت به المرأة الفلسطينية وما تقوم به في ظلّ الطوارئ والحجر المنزلي، ويمكن الدخول إلى هذه الأداة من خلال الموقع التالي: http://www.mowa.gov.ps/.

دولة قطر:

ضمن الجهود والإجراءات الاحترازية التي تتخذها دولة قطر للوقاية والحدّ من انتشار جائحة كوفيد-19 ، تمّ السماح للفئات التالية بالعمل عن بُعد:الموظفون والموظفات فوق سن الخامسة والخمسين والموظفات الحوامل أصحاب الأمراض المزمنة مثل القلب، والضغط، والسكري، والكلى.

دولة الكويت:

- يتمّ عزل أيّ نزيلة جديدة عزلاً صحياً وإجراء الفحوصات اللازمة لها ثم إعادة دمجها بعد سلبية العينة.
- من خلال الاتصال الهاتفي والمتابعة عن بُعد في مراكز الخدمة المتنقلة في مناطق دولة الكويت.
- تمّ إنشاء منصة "كويتيين بلا رواتب" لتسجيل الكويتيين المتضرّرين مادياً خلال الجائحة، حيث قامت الوزارة بدراسة الحالات التي سُجّلت تحت بند المساعدات الاجتماعية المشاركة في المنصة لتتمّ دراستها والإفادة عن سبب صرف المستحقات الخاصة بها.
- تم استقبال طلبات عن طريق الإنترنت وخدمة "الواتس آب" لصرف المساعدات للفئات التي يخدمها قانون المساعدات الاجتماعية.
- تم اصدار قرار باستثناء الحالات التي كانت خارج البلاد من شرط الإقامة خلال الجائحة (مرفق#5_جدول إنجازات إدارة الرعاية الأسرية التابعة لقطاع التنمية الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية أثناء كورونا).

الجمهورية اللبنانية:

- جرى رصد ومتابعة كيفية التعامل مع الجائحة وتأثيرها على المرأة من خلال سلسلة النشرات الخمس حول قضايا النوع الاجتماعي في لبنان في ظل تفشّي جائحة كوفيد-19 (Gender Alert)[3]، التي أطلقتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدّة للسكان ووحدة التنسيق بين الوكالات التابعة لمفوّضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وذلك طيلة فترة الأزمة التي طالت الصحّة العامّة والأزمة الاقتصادية الناجمة عنها.
- كما ورد في الردّ على السؤال رقم 1 أعلاه، وجّهت الهيئة استمارات لرصد مدى ازدياد حالات العنف المنزليّ ضدّ النساء والفتيات خلال فترة الحجر المنزليّ الذي فرض لمحاربة تفشي الجائحة، وذلك إلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، ولا تزال الهيئة ترصد شهرياً مدى ازدياد العنف بالتعاون مع المديرية المذكورة.

- وتجدر الإشارة إلى أنّ الهيئة، في إطار مشروع "مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في لبنان والحؤول دون وقوعه" الذي نفّذته بالشراكة مع GIZ ضمن برنامج ممول من الحكومة الألمانية، وبعد تزايد حالات العنف مع جائحة كوفيد-19، أسّست "بارومیتر المساواة بين الجنسين في لبنان" وطوّرت الهيئة ثلاث دراسات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV)،حول الابتزاز الإلكتروني والتحرّش الجنسي.
- واستضافت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية المرصد الوطني للمساواة بين الجنسين في لبنان في شهر أيار/مايو 2021، وهو مرصد تمّ إنشاؤه في العام 2018 بدعم من مشروع EU4WE الذي نفّذته مؤسسة Expertise France بتمويل من الاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى تعزيز المفاهيم والمعايير الدولية لحقوق النساء وجمع البيانات وإنتاج المعلومات والتوصيات المبنية على الأدلة ووضعها بتصرف صانعي القرار، وتحديد الفجوات بين الجنسين وتحليل السياسات والقوانين من منظور المساواة بين الجنسين.

دولة ليبيا:

كلا. نأمل من الأمانة التنفيذية دعمنا ببرامج تدريب لكوادر وزارتنا وكوادر حكومية أخرى لوضع آلية وسياسة مناسبة للرصد.

جمهورية مصر العربية:

- تعدّ مصر الدولة الأولى على مستوى العالم التي أصدرت آلية رصد تتابع السياسات والقرارات والإجراءات المستجيبة لاحتياجات المرأة التي تتخذها الدولة في ظلّ انتشار جائحة كوفيد-19، كما تتابع عملية تطبيق تلك السياسات.
- أصدر المجلس القومي للمرأة وهو الآلية الوطنية المعنيّة باقتراح السياسة العامة للدولة المصرية في مجال تنمية المرأة، خمسة تقارير رصد حتى كانون الثاني/يناير 2021 وتمّ اتخاذ أكثر من 165 إجراء احترازي ضد الجائحة مستجيب لاحتياجات المرأة.
- تتضمن التقارير رصد وتحليل الوضع القائم والإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة المصرية لاحتواء ومكافحة انتشار جائحة كوفيد-19 طبقاً لمعدل سرعة انتشارها. وفي إطار تلك الاحتياجات الخاصة للمرأة، تم تقديم مقترحات البرامج والسياسات لدعم المرأة والفتاة في ظل جائحة كوفيد-19 ضمن الخطط السنوية للجهات للاستجابة سواءً على مستوى الاستجابات الفورية أو المتوسطة المدى للوزارات والجهات المعنية. (للاطلاع على الجهود وتقارير الرصد يُرجى زيارة موقع المجلس القومي للمرأة).
- يتم متابعة التنفيذ وتوجيه الاعتمادات والتعامل مع الأزمات والطوارئ من خلال المتابعة الدورية كلّ ثلاثة أشهر بواسطة نماذج متابعة وتقييم. كما يقوم مرصد المرأة المصرية، الذي يُعتبر آلية لقياس تحقيق مؤشرات استراتيجية تمكين المرأة المصرية، برصد الجهود المبذولة على مستوى الدولة وتأثير القرارات على تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.
- تعاون المجلس القومي للمرأة مع منظمة العمل الدولية في إجراء استطلاع رأي صاحبات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حول أهمّ التحديات بسبب أزمة جائحة كوفيد-19؛ واستطلاع رأي آخر حول نتائج الفيروس مع الأسرة بالتعاون مع المركز المصري للبحوث واستطلاعات الرأي "بصيرة".
- عملت الحكومة على الاهتمام بجميع الفئات المحتمل تضررها من اتخاذ هذه الإجراءات والتدابير، ومنها المرأة. وحرصت بشكل خاص على إدماج جميع احتياجات المرأة المصرية في جميع مراحل صنع واتخاذ القرارات المطلوبة وتنفيذ البرامج وذلك لضمان حمايتها من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لجائحة كوفيد-19.

(3) https://nclw.gov.lb/en/publicationsp/; https://nclw.gov.lb/en/?s=GENDER+ALERT.

المملكة المغربية:

- تم إرساء نظام حكامة يروم تحقيق الالتقائية والانسجام في عمل كافة الفاعلين وتكامل تدخلات مختلف السلطات العمومية والقطاعات المعنية. وقد تم في هذا الإطار تشكيل لجنة قيادة لتتبع الوضعية الوبائية واتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية، تتكون على الخصوص من وزارتَي الصحة والداخلية والدرك الملكي ومصالح الطب العسكري والوقاية المدنية.
- كما تم إحداث اللجنة العلمية والتقنية الوطنية لدى وزارة الصحة، وهي لجنة علمية متخصصة لتتبع الجوانب الطبية والعلمية المتعلقة بهذا الوباء، موفرة بذلك السند الطبي والعلمي المتخصص، لقرارات الحكومة والمواكبة للتطورات المتسارعة التي تعرفها الحالة الوبائية، ومستفيدة في ذلك أيضاً بما تصل إليه المعارف العلمية على المستوى العالمي.
- ولتتبع الشقّين الاقتصادي والاجتماعي، تمّ تشكيل لجنة اليقظة الاقتصادية التي تمّ إحداثها بطريقة استباقية، في اللقاء الذي جمع بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب يوم الجمعة 6 آذار/مارس 2020، وتتكون هذه اللجنة من القطاعات الحكومية، وممثّلي القطاع البنكي والمالي والقطاع الخاص.
- ضمان تمثيلية مهمة للنساء في مختلف لجان اليقظة الاقتصادية والاجتماعية، على اعتبار النسبة الكبيرة للنساء المتواجدات في الخطوط الأمامية للمواجهة، وكذا لضرورة استحضار إشكاليات النوع في كلّ الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية.

المملكة العربية السعودية:

ساهمت الحزم المالية التي تم تبنيها بقيمة 422 مليار ريال (238 مليار ريال حزمة تحفيز متبناة من قبل وزارة المالية، و184 مليار ريال حزمة تحفيز مُتبناة من قبل البنك المركزي) منذ بداية الأزمة وحتى بداية شهر أيلول/سبتمبر من عام 2021 في التخفيف من حدّة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الجائحة ودعم مسارات التعافي الاقتصادي.

الإجراءات المتّبعة لتجاوز التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19:

تبنّت وزارة المالية والجهات المعنية العديد من المبادرات للتخفيف على القطاعات المتضررة، من بينها حزمة تحفيز تقدر بنحو 70 مليار ريال (حوالي 18.7 مليار دولار أمريكي) تتضمن إعفاءات وتأجيل بعض المستحقات الحكومية، بالإضافة إلى 9 مليار ريال (حوالي 2.4 مليار دولار أمريكي) من برنامج "ساند" لدعم سداد 60 في المائة من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين، و50 مليار ريال (حوالي 13.5 مليار دولار أمريكي) من وزارة المالية تشمل دعم وإعفاءات وتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص، و47 مليار ريال (حوالي 12.5 مليار دولار أمريكي) لرفع جاهزية القطاع الصحي. وشملت هذه الحزم المبادرات التالية:

- دعم "صندوق الدعم المجتمعي" التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بإجمالي مساعدات للأسر والأفراد المتضررين تجاوزت 330 مليون ريال للتصدي لآثار الجائحة في مجالات الإغاثة والصحة والتثقيف. وشملت المساعدات تبرعات ومساهمات مختلف القطاعات التي تدفقت إليه من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والهيئة العامة للأوقاف ومجلس المؤسسات الأهلية ومجلس الجمعيات الأهلية. وبلغ عدد الوجبات الموزّعة عبر مبادرات الصندوق ما يقارب سبعة ملايين وجبة جاهزة، فيما بلغ عدد السلال التي احتوت مواد غذائية جافة أكثر من مليوني سلة. وتلقّت أكثر من 633 جمعية وطنية دعم الصندوق أثناء ذروة الجائحة، منها 445 جمعية عاملة في المجال الإغاثي و130 جمعية في المجال الصحي و30 جمعية في مجال التوعية والتثقيف. وأظهرت إحصائيات أنّ عدد المستفيدين من مبادرات الصندوق في جميع مناطق المملكة تجاوز تسعة ملايين مستفيد حصلوا على سلال غذائية ووجبات جاهزة وصلت إليهم عبر 121 ألف متطوع.
- مبادرة لتنفيذ مجموعة من الإجراءات العاجلة لمساندة القطاع الخاص خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرّراً بما يزيد عن 70 مليار ريال والتي تمثلت في إعفاءات وتأجيل بعض المستحقات الحكومية لتوفير سيولة على القطاع الخاص ليتمكن من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية. وشملت هذه المبادرة ما يلي:

- إطلاق مبادرة "ساند" لمنشآت القطاع الخاص للحدّ من التداعيات الاقتصادية على سوق العمل وتوطينه ونموه من خلال إيجاد الحلول البديلة التي تسهم في عدم فقدان العاملين لوظائفهم بحوالي 9 مليار ريال.
- إعادة توجيه بعض بنود الإنفاق نحو القطاعات الأكثر تضرّراً، ومنها تخصيص مبالغ إضافية لقطاع الصحة منها اعتماد 47 مليار ريال لوزارة الصحة لدعمها لمواجهة الجائحة؛ كما تم تخصيص مبالغ إضافية لتغطية أي تكاليف قد تطرأ أثناء تطورات هذه الأزمة العالمية.
- مراجعة بعض المبادرات ذات الطبيعة المؤقتة والاستثنائية، وخفض الصرف على الفعاليات وأنشطة الترفيه والرياضة.
- مبادرة إضافية بقيمة 50 مليار ريال ما يعادل 13.3 مليار دولار تمثّلت في: تعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص على الحكومة بهدف توفير سيولة نقدية للقطاع الخاص ليتمكن من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية.
- مواصلة الجهود الحكومية المتواصلة لبرامج التوطين التي ساهمت في زيادة عدد المواطنين العاملين في مختلف القطاعات.
- رفع نمو القطاع الخاص بوتيرة أعلى وتعزيز دوره من خلال البرامج الممكنة، ودعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة تزامناً مع دور الإنفاق الحكومي في تحقيق تحولات هيكلية تدعم النمو طويل المدى.

التوصية ج:	الترحيب بالرؤية التي قدمتها الأمانة التنفيذية بشأن تحويل المعارف التي تنتجها لدعم صانعي القرار في الدول الأعضاء إلى أدوات تفاعلية من خلال بوابات إلكترونية، يستطيع صانعو القرار الاستفادة من تطبيقاتها المختلفة بشكل آني وبحسب احتياجاتهم، وخاصة تلك التي تدعم جهود تحقيق المساواة بين الجنسين.

1- هل تمّ الاطلاع على إنتاجات الإسكوا المعارفية التفاعلية المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين؟

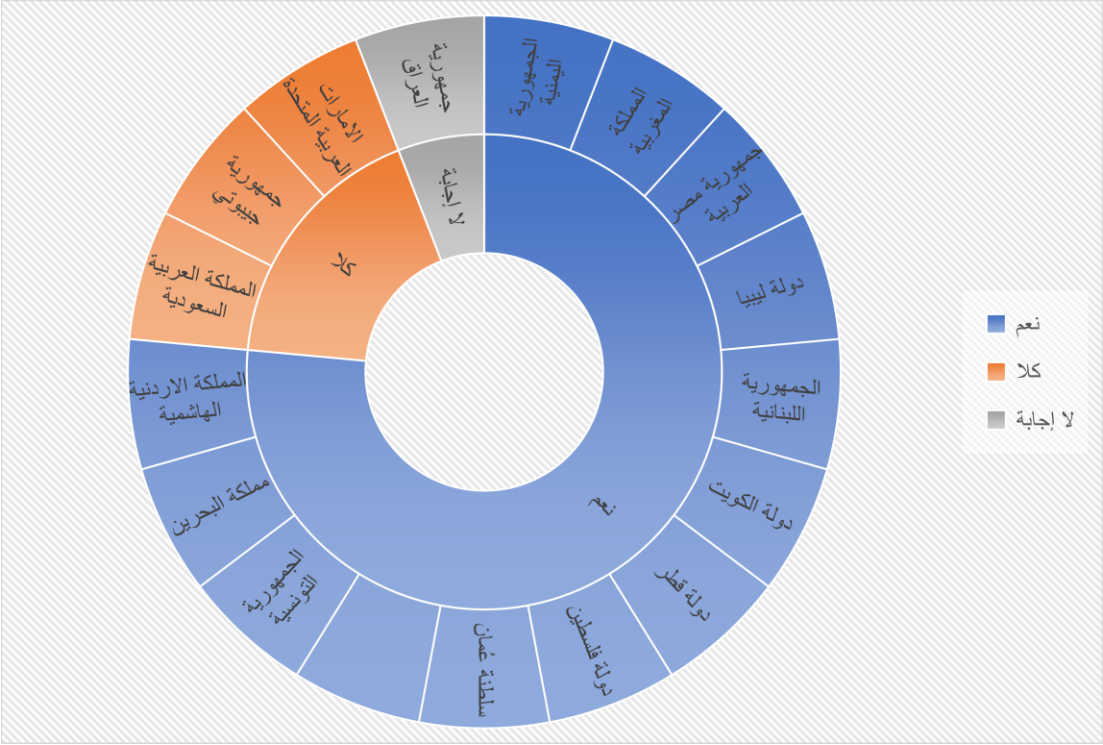

2- هل استجابت هذه التقنية لحاجة الدولة من حيث الجودة والمضمون؟

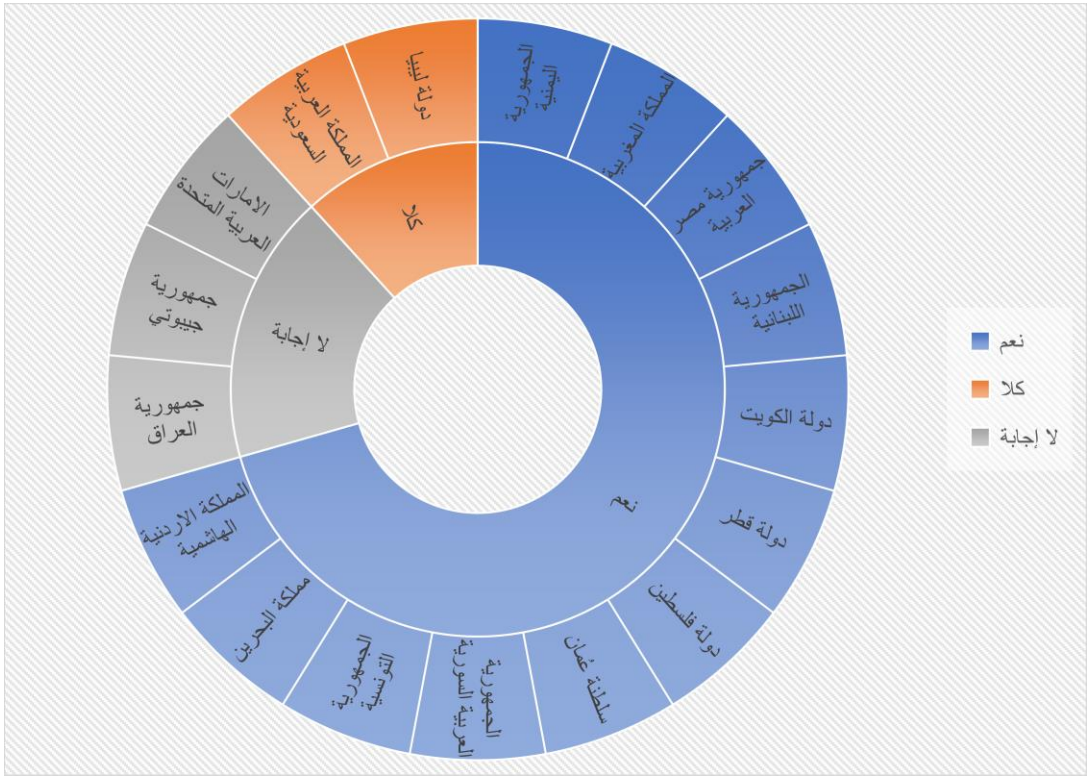

3- هل تم تطبيق أي من هذه الأدوات والاستفادة منها على المستوى التنفيذي (صانعي القرار)؟ يرجى ذكر أمثلة عن هذه الجهود:

المملكة الأردنية الهاشمية:

بهدف مواصلة الجهود بمتابعة ورصد مؤشرات الأردن في التقارير الدولية، أنشأت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مرصد المؤشرات الدولية بالتعاون مع الإسكوا التي تضم كافة بيانات التنمية المستدامة في الأردن لتعزيز الوصول للمعلومات وتكون متاحة لصانعي القرار وراسمي السياسات في وضع الخطط والاستراتيجيات والبرامج الوطنية، وتدعم وضع استراتيجيات مستقبلية تلبي أولويات واحتياجات الفئات المستهدفة.

وعلى مستوى دائرة الإحصاءات العامة، أتاح الاشتراك في E-learning توفير مدربين على النوع الاجتماعي، واحتساب بعض من مؤشرات التنمية المستدامة خاصة من خلال الدورات والموقع وفي دليل احتساب المؤشرات الدولية.

مملكة البحرين:

تتمّ الاستعانة بشكلٍ دوري بالأدوات العلمية وإصدارات الإسكوا، ومثال على ذلك التقارير الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتكلفة الاقتصادية للعنف، والدليل الإلكتروني لإطار أهداف التنمية المستدامة، والبيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في تحديد المؤشرات ذات العلاقة بالمساواة والتوازن بين الجنسين، وذلك بغرض مواءمة المستجدات العالمية في خطط واستراتيجيات عمل المجلس بالإضافة إلى متابعة ورصد وتحليل التقارير ذات العلاقة الصادرة عن الإسكوا مثل "التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي"، بهدف رصد الفجوات ومعدّلات التنافسية المحلية والإقليمية.

الجمهورية التونسية: –

الجمهورية العربية السورية:

تمّ تقديم الدعم الفني من الإسكوا بخصوص بناء القدرات حول أداة محاكاة المؤشرات للمساواة بين الجنسين لصانعي السياسات، وقامت الهيئة بإعداد قائمة البيانات والمؤشرات التفصيلية بحسب الجنس وإرسالها إلى الوزارات والجهات المعنية لتقوم تلك الجهات بحساب وإعداد هذه المؤشرات وموافاة الهيئة بها، الأمر الذي يسمح بقياس التطوّر في مؤشرات المساواة بين الجنسين داخل هذه الجهات.

سلطنة عُمان:

يتمّ الاستفادة من إنتاجات الإسكوا المعارفية من خلال:

- الاطلاع وتعميم الاستفادة من منصة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة في إعداد الاستعراضات الطوعية لأهداف التنمية المستدامة.
- الاطلاع وتعميم المواضيع ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين والاستفادة منها.
- منصة العدالة بين الجنسين والقانون: من خلال مراجعة التشريعات والقوانين الوطنية الخاصة بالمرأة.

دولة فلسطين:

تمّت الاستفادة من كافة قواعد البيانات والمعلومات والدراسات التي تم تطويرها خاصة الخبرات المشتركة ما بين الدول حيث لعب تبادل الخبرات دوراً محورياً في اختصار العديد من الخطوات عند بناء الخطط. كما تمّت الاستفادة من قائمة السياسات في مؤشرات العدالة والقانون مما سهل رسم السياسات ووضع إطار كامل لمراقبة التقدّم المحرز؛ والاستفادة من الأدوات التي تم تطويرها من خلال اللجنة الفرعية للتنمية المستدامة في الوصول إلى سياسات مباشرة سهلت عملية العمل في قضايا النوع الاجتماعي من نقلها من مجرد أفكار ونظريات إلى وقائع ملموسة على الأرض؛ والاستفادة من أدلة الإرشاد في الاستعراضات التي رسمت بشكل واضح الأدوات الممكنة لربط كافة مجالات العمل تحت أهداف محدّدة قابلة للقياس.

دولة قطر:

إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، تشكَّل برئاسة وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة وعضوية الجهات التالية الحكومية وغير الحكومية والبالغ عددها 12، وهي كالتالي: وزارة الداخلية – وزارة الخارجية – جامعة قطر – وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي – اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان – وزارة الثقافة والرياضة –المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي – وزارة الصحة العامة – وزارة البلدية والبيئة – معهد الدوحة الدولي للأسرة – مركز التكنولوجيا المساعدة "مدى". وتختار كلّ جهة من يمثلها في عضوية اللجنة، وتهدف اللجنة إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

دولة الكويت:

تمّت الاستفادة من أداة التشخيص والتخطيط لبناء القدرة حيث أنها عادت بالنفع الكبير.

جمهورية مصر العربية:

تمّ الاطلاع على إنتاجات الإسكوا الصادرة خلال فترة جائحة كوفيد-19 مثل "آثار جائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية" الصادر عام 2020، وكذلك "الاستجابة الإقليمية العاجلة للتخفيف من تداعيات وباء كورونا العالمي" الصادر عام 2020. وتساهم تلك البيانات في إعداد وتطوير الخطط المراعية لاحتياجات المرأة والفتيات بما يتوافق مع أولويات الوضع داخل الدولة المصرية.

المملكة المغربية:

في إطار الشراكة بين الإسكوا ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، باعتبارها السلطة الحكومية المغربية المكلّفة بالسياسات العمومية في مجال المساواة والمرأة، وتمّت برمجة ورشة تفاعلية مع مختلف القطاعات الوزارية للمملكة المغربية من أجل تملك أداة محاكاة مؤشرات النوع الاجتماعي لأصحاب القرارات، وذلك يومَي 14 و15 حزيران/يونيو 2023.

التوصية د:	مواصلة العمل على حماية وتمكين الفئات المعرضة للخطر من النساء من خلال اعتماد السياسات والبرامج الملائمة والبناء على المعارف والأدوات التي تطورها الإسكوا.

1- هل تم إقرار سياسات وبرامج حماية وتمكين الفئات المعرّضة للخطر من النساء أو هل تمّ القيام بتعديلات تشريعية في هذا المجال منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021؟

المملكة الأردنية الهاشمية:

تمّ اجراء تعديلات على قانون العقوبات لرفع نسبة إفصاح النساء عن العنف باستحداث تدابير العقوبات السالبة للحرية.

دولة فلسطين:

على سبيل المثال تمّت صياغة برامج للمعرضات للخطر من الاحتلال الإسرائيلي حيث تم تسليم 50 أسرة شقق سكنية في آخر شهر من هذا العام ضمن تمويل إيطالي للأسر المتضررة، كما تم إنشاء هيئة وطنية لمناهضة التعذيب.

دولة قطر:

عن طريق تقديم خدمات الضمان الاجتماعي وخدمة وتد بالتعاون مع مركز وفاق للاستشارات العائلية.

الجمهورية اللبنانية:

بعد أن تمّ إقرار قانونين قبل التاريخ المذكور أعلاه، وهما:

- القانون رقم 204 تاريخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 المتعلق بتعديل قانون العنف الأسري.
- القانون رقم 205 تاريخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 المتعلق بتجريم التحرّش الجنسي وتأهيل ضحاياه.

قامت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بدورٍ كبير في تنفيذ برامج حماية وتوعية وتمكين في مجال التطبيق العمليّ لقانونَيّ الحماية من العنف الأسري وتعديلاته وتجريم التحرش الجنسي والممارسات المرتكزة على الأدلة في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي، ومن أجل توحيد مفاهيم المصطلحات المستخدمة في القانون (سلوك سيء، خارج عن المألوف، ذو مدلول جنسي، استثنائي....) والاستفادة من خبرات دول الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

أبرز الأنشطة:

- مشروع "سياسة للوقاية والاستجابة ومعاقبة التحرّش الجنسي في إطار العمل" من إعداد الهيئة الوطنية بالشراكة مع الإسكوا والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- طاولة مستديرة عن تطبيق قانون "تجريم التحرش الجنسي وتأهيل ضحاياه" من تنظيم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women).
- ورش عمل لتطوير قدرات الأخصائيين/ات الاجتماعيين/ات في مراكز الشؤون الاجتماعية في ما يتعلق بالتعامل مع السيدات والفتيات الناجيات من العنف، وذلك ضمن مشروع "مكافحة العنف ضد الفتيات والنساء في لبنان والحؤول دون وقوعه"، الذي نفذته الهيئة بالشراكة مع GIZ ضمن إطار برنامج "مناهضة العنف ضد النساء والفتيات في لبنان" P-VAWG الممول من الحكومة الألمانية.

- سلسلة جلسات توعوية في عدد من الثانويات الرسمية في مختلف المحافظات اللبنانية استهدفت 6,000 طالبة و4,000 طالب، وذلك استكمالاً لمشروع "فتيات متمكّنات وقادرات: التعليم للجميع" الذي يرمي إلى الحؤول دون التسرّب المدرسي والتزويج المبكر للمراهقات وحماية الفتيات من جميع أشكال العنف، والذي نفّذته الهيئة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي وبالشراكة مع اليونيسف.
- طاولة مستديرة لتبادل الآراء والخبرات حول السُبل المُعتمدة في دول الاتحاد الأوروبي للوقاية من التحرش الجنسي ومكافحته ومعاقبة مرتكبيه، من خلال تحديد تحدّيات تطبيق القانون رقم 2020/205، والإجراءات المتّبعة لمعالجة حالات التحرش الجنسي سواء في مكان العمل و/أو في الأماكن العامة، بغية الاستفادة من الخبرات المتوفرة في بعض دول الإتحاد الأوروبي في تطبيق قوانين مماثلة من حيث تحديد الإجراءات وتدابير الإبلاغ عن حالات الاعتداء الجنسي، من تنظيم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالتعاون مع برنامج المساعدة التقنية وتبادل المعلومات (TAIEX) التابع للإتحاد الأوروبي.

2- هل تمّ وضع خطط تنفيذية وتخصيص الموازنات لتنفيذها؟

المملكة الأردنية الهاشمية:

استجاب الهدف الاستراتيجي الثاني من الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن لرؤية الاستراتيجية المتمثلة بمجتمع خالٍ من التمييز والعنف المبني على أساس الجنس؛ تتمتع فيه النساء والفتيات بالحقوق الإنسانية الكاملة والفرص المتساوية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، حيث أنّ نص الهدف الثاني من الاستراتيجية: النساء والفتيات يتمتعن بحياةٍ خاليةٍ من كافة أشكال العنف المبني على أساس الجنس تمّ عكسه على الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2023-2025 التي ضمّت ستة محاور من بينها "محور مجابهة العنف ضد النساء والفتيات". وقد وضعت المبادرات المناسبة والخاصة بتحقيق هذا المحور وتخصيص الموازنات لتنفيذها، بما فيها المبادرات المستجيبة لمصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل (2021-2023).

سلطنة عُمان:

تضمّنت الخطة السنوية لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2022-2023 أنشطة وبرامج تتعلّق بالخدمات وتجويدها خاصة تلك الموجّهة للناجيات من العنف والأطفال المعرّضين للإساءة، كما خُصِّص العديد من البرامج والحملات التوعوية للمرأة من بينها حملة "قري عينا"، تزامناً مع الحملة الدولية "16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة"، وحملة "طيبي مكانا عليا" المدشنة بمناسبة يوم المرأة العالمي.

تخصيص موازنات مالية لتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالحماية ضمن خطط وزارة التنمية الاجتماعية للفترة 2022-2023.

دولة فلسطين:

على سبيل المثال: ما من تمويل دولي لإعادة الإعمار في قطاع غزّة أو من خلال موازنة الحكومة كتخصيص موارد وبرامج للفئات المعرّضة للخطر خاصة النساء تحت القصف الإسرائيلي واقتحاماته المتواصلة في مخيم جنين ونابلس والقدس، وباقي المناطق.

دولة قطر:

يتمّ تمكين النساء من خلال برامج التمكين الاقتصادي بإدارة التمكين الأسري بوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتسويق لمشاريعهنّ من خلال المعارض ومنافذ البيع والتسويق الإلكتروني لهنّ ورصد جائزة تشجيعية لأفضل المشاريع.

دولة الكويت: –

الجمهورية اللبنانية:

- خطة العمل الوطنية التنفيذية للقرار 1325 (2019-2022)، التي نسّقت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية عمليتَي إعدادها وتنفيذها، والتي اعتمدتها الحكومة في أيلول/سبتمبر 2019. يتناول الهدف الاستراتيجي الثالث موضوع "وقاية النساء والفتيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي وحمايتهن منه"، وهي خطة جرى تمديدها سنة واحدة حتى عام 2023 من قبل اللجنة التسييرية الخاصة بها بسبب الأزمات المتداخلة التي يعاني منها لبنان منذ عام 2018. وتمّ حساب ميزانية خطة العمل الوطنية وتكلفتها بناءً على نتائج خلصت إليها ورشة عمل لحساب التكاليف نظّمتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وشارك فيها ممثلون/ات عن كافة الجهات اللبنانية المعنيّة بتطبيق الخطة الوطنية وتنفيذها.
- الخطط التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (2011-2021)، تناولت أهداف عملانية لتطبيق الهدف الاستراتيجي التالي: "مناهضة جميع أشكال العنف التي تطال المرأة والفتاة وفي كل الميادين".
- الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة (2019-2029)، وهي تعالج في الهدف الاستراتيجي الأول فيها موضوع "وقاية فعّالة للنساء والفتيات ضد مختلف أنواع وأشكال العنف تمكنهنّ من ممارسة حقوقهنّ الإنسانية الكاملة والمتكاملة والمتساوية وغير المنقوصة".
- خطة الاستراتيجية حول حماية المرأة والطفل 2020-2027.
- خطة العمل الوطنية للوقاية والاستجابة لتزويج الأطفال في لبنان 2021-2026 (مسودة).

جمهورية مصر العربية:

تمّت مراجعة والقيام ببعض التعديلات التشريعية بالإضافة إلى إصدار بعض القرارات في مجال حماية وتمكين الفئات المعرضة للخطر من النساء وكذلك المتعلقة بالتمكين الاقتصادي لتخفيف العبء على المرأة المعيلة والتي لديها أطفال في سن التعليم وكذا الحاصلة على قرض من البنوك. كما تمّت التوعية بالقوانين المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة وحماية المرأة من التعرّض للعنف داخل المنزل أو العنف النفسي، والتي تضمّنت ما يلي:

- قرارا وزير القوى العاملة رقم 43 و44 لعام 2021 لرفع القيود المفروضة على قدرة المرأة على العمل ليلاً والقيود المفروضة على العمل في صناعات/مهن معينة، مع ضمان توفير تدابير الحماية والسلامة للمرأة.
- تعديل البنك المركزي لقواعد الحوكمة لتشكيل مجالس إدارة البنوك والنص على وجود سيدتين على الأقل في مجالس إدارة البنوك (2021).
- منشور البنك المركزي المصري بتاريخ 22 نيسان/أبريل 2021 يؤكد على تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع الخدمات المصرفية بما في ذلك تلك المتعلقة بالقروض والائتمانات، وتوفير آلية للشكاوى بدون تمييز في هذا الصدد.
- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 2022/48 القاضي بضرورة تمثيل ما لا يقل عن 25 في المائة أو امرأتين في مجالس إدارات الشركات والكيانات المالية غير المصرفية.
- تلتزم هيئة الرقابة المالية بمبادئ تمكين المرأة (WEPs) وتشجع الشركات المالية غير المصرفية على الشروع في نفس الخطوة والالتزام بمبادئ تمكين المرأة.

- بلغ إجمالي المبالغ التي يمدّها بنك ناصر لتمويل المشروعات الصغيرة الناشئة 346 مليون جنيه مصري وصلت إلى 71,431 مستفيد/مستفيدة (2020/2019). وتم صرف مبلغ 278.4 مليون جنيه مصري كقروض ميسرة وصولاً إلى 32,386 مستفيد/مستفيدة، وتضمن ذلك "قروض مستورة" بإجمالي 31.2 مليون جنيه مصري التي وصلت إلى 1,713 مستفيدة (2020/2019) بقيمة إجمالية 355 مليون جنية مصري (2014 حتى آذار/مارس 2022).
- أطلق بنك ناصر برنامج القروض "حضانتي" بمدّة إقراض خمس سنوات لإنشاء وتطوير حضانات الأطفال (2020).
- الكتاب الدوري رقم 7 لسنة 2021 لهيئة الرقابة المالية بإصدار الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش الجنسي والعنف والمضايقات داخل بيئة عمل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.
- القرار الدوري للبنك المركزي بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2021 لتنظيم المعاملات ذات الصلة بالولاية على المال حيث سهل الإجراءات المالية التي يقوم بها الوصي – في معظم الحالات النساء – بموجب أصل قرار الوصاية.
- قرار رئيس مجلس الوزراء 2437 لسنة 2021 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2019.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 654 لسنة 2021 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالقانون رقم 152 لسنة 2020 والذي يتضمن منح حوافز غير ضريبية للبرامج والمشاريع التي تعطي الأولوية لبعض القضايا، من بينها التمكين الاقتصادي للقضايا المرأة، وتخصيص نسبة تصل إلى 40 في المائة من المشتريات الحكومية لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- قانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن تنمية واستخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية والذي يشجع على إتاحة مختلف الخدمات المالية لجميع الفئات وحماية حقوقهم.

المملكة العربية السعودية:

أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مبادرات تسهم في الحدّ من قضايا العنف، عن طريق تفعيل مبادرة الاستشارات والإرشاد والمقابلات عن بُعد. وكذلك تقديم الجلسات الحوارية والمحاضرات للجمهور فيما يتعلق بالحماية من العنف الأسري. وكان لمركز البلاغات دوراً كبيراً في الحدّ من العنف من خلال تفعيل الحملات التوعوية والرسائل الإرشادية وعمله على مدار الساعة. وفي إطار استثمار الجائحة لتعزيز الروابط الأسرية، قام مجلس شؤون الأسرة بحزمة من المبادرات والبرامج التي تستهدف الوالدين، والمربين، والمهتمين بالمجال الأسري والاجتماعي وذلك عن طريق عقد سلسلة حوارات نقاشية لأهمّ المواضيع المرتبطة بالأسرة والمجتمع، والتي تستهدف من خلالها مشاركة الأسرة ودعمها من خلال استضافة خبراء ومختصّين في مجال الأسرة والمجتمع مع التركيز في الوقت الحالي على الحدّ من الآثار النفسية والاجتماعية للجائحة. كما أطلق المجلس مبادرة القواعد الإرشادية للوالدين "الأسرة أولاً"، وهي مبادرة مجتمعية عبارة عن مجموعة من الإرشادات العامة "المتخصصة في مناحي الحياة" من خلال تنظيم البرنامج الزمني داخل المنزل للوالدين العاملين اللذين يؤديان عملهما اليومي عن بُعد؛ وتوعية الأسرة بكلّ مكوناتها في كلّ مناحي الحياة، وعلى رأسها الوالدان من أجل تمكينهما من تجاوز أزمة جائحة كوفيد-19 والتغلّب على آثارها المتوقّعة بما يعزز تماسك الأسرة والحفاظ على كيانها لتقوم بدورها في المجتمع على أكمل وجه؛ ورفع حقائب تدريبية تخصّ الإرشاد الأسري على منصة webinar بالتعاون مع أكاديمية الأسرة مستهدفة بذلك الوالدين والمهتمين بالتربية الأسرية والمختصين بالإرشاد الأسري. ويعمل المجلس على مبادرة "الإرشاد الأسري الإلكتروني" عن طريق تطبيق إلكتروني يقدّم خدمة الاستشارات الأسرية للمساهمة في حلّ التحدّيات التي تواجه الأسر.

ولا نغفل دور مؤسسات المجتمع المدني في المملكة في دعم الأسر المتضرّرة من خلال تقديم السلال الإغاثية والإعانات المادية وخدمات الاستشارات النفسية والأسرية والحماية من العنف الأسري وحملات التوعية والتثقيف من ناحية الوقاية والتعريف بالمرض وطرق التباعد الاجتماعي.

التوصية هـ:	الاستمرار في مراجعة وتحديث التشريعات وتطوير السياسات والخطط الوطنية لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير الحماية الاجتماعية للمرأة وحماية الناجيات من العنف، مع إيلاء الاهتمام لإدراج قضايا المرأة في التخفيف من آثار تغيُّر المناخ.

1- هل تم تبنّي تشريعات أو تطوير سياسات أو وضع خطط وطنية: الردود على الأسئلة أدناه.

مملكة البحرين:

بالنظر إلى الاهتمام الكبير الذي توليه مملكة البحرين في تعزيز دور المرأة في كافة المجالات، توالت الجهود المبذولة في هذا السياق من خلال المجلس الأعلى للمرأة كمؤسسة وطنية رسمية معنية ومسؤولة بشكلٍ مباشر عن كلّ ما يتعلق بشؤون المرأة البحرينية وأسرتها من خلال تفعيل الخطط والاستراتيجيات التي تعمل على رفع مستويات الاستقرار الأسري والمجتمعي وإسهامات المرأة في الاقتصاد الوطني وتحقيق تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الحكومية والعامة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وكافة الجهات ذات الصلة في هذا الشأن. وتمّ وضع الاستراتيجية التنفيذية (2023-2026) كامتداد لتنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022)، بناء على الخبرة والمعرفة الوطنية المكتسبة والنضج في تفعيل دور المؤسسات ذات العلاقة في مختلف القطاعات وبما يتوافق مع المنهجية العلمية للتحديث والتطوير بعد الانتهاء من عملية تقييم الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية. وقامت الأمانة العامة للمجلس بإدارة عملية تقييم للخطة الوطنية للفترة (2013-2022)، بحسب خطة زمنية محددة، والتي ركّزت على قياس أثر تنفيذ الخطة الوطنية وانعكاسات ذلك على رفع مستويات مشاركة المرأة البحرينية بمختلف القطاعات، مع مراعاة التأقلم مع تداعيات الجائحة (كوفيد-19)، وما تمّ طرحه من سياسات وتدابير مرحلية ومؤقتة، والأخذ في الاعتبار ضرورة وأهمية التخطيط الاستباقي لما بعد الأزمة الصحية بهدف الحفاظ على استقرار عمليات وخطط التنمية الشاملة والداعمة للتوازن بين الجنسين، حيث تنبثق من الخطة الوطنية عدد من الاستراتيجيات والأطر والمبادرات الوطنية مثل الإطار الموحد لخدمات الإرشاد والتوعية الأسرية، والاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري، والمبادرة الوطنية للتوازن بين الجنسين في مجالات علوم المستقبل.

كما ويحرص المجلس الأعلى للمرأة على الاستمرار في توظيف الأدوات التشريعية والرقابية لتطوير التشريعات الاجتماعية والاقتصادية من خلال اللجنة التنسيقية بين المجلس الأعلى للمرأة والسلطة التشريعية لدعم احتياجات المرأة في التنمية من خلال مراجعة وتطوير السياسات والأنظمة واللوائح المؤسسية وبيئة العمل بما يكفل المرونة في تطبيقات التوازن بين الجنسين وإدماج احتياجات المرأة والأسرة لتحقيق التوازن المهني والأسري في كافة قطاعات العمل.

وقد تم إطلاق "الدليل البرلماني لإدماج احتياجات المرأة البحرينية في التنمية الوطنية" خلال انعقاد الدورة 146 لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في مملكة البحرين خلال شهر آذار/مارس 2023، والذي يُعتبر إضافة جديدة في سياق التعاون البنّاء مع السلطة التشريعية لدعم دور البرلمانيات والبرلمانيين في تفعيل منهجية عمل "النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين" بحسب مجال اختصاصاتهم التشريعي والرقابي.

كما يستمرّ تعزيز مكاتب الإرشاد الأسري بالكوادر المختصصة وتنفيذ برامج تدريبية مع تنفيذ برامج خاصة للمقبلين على الزواج وإصدار كتيبات توعوية في مجال حماية المرأة والأسرة من العنف؛ ومتابعة صدور القرار التنظيمي بشأن إنشاء مكاتب حماية الأسرة والطفل بالمديريات الأمنية في جميع محافظات مملكة البحرين.

(أ) ضمان تحقيق المساواة بين الجنسين: (الرجاء التوضيح)

المملكة الأردنية الهاشمية:

1- صدرت التشريعات التالية التي تحمي وتعزّز المساواة بين الجنسين:

- تم تعديل الفصل الثاني بعنوان حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم في المادة 6 فقرة 6 من الدستور الأردني لعام 2022 لتنص على ما يلي: "تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز".
- قانون حقوق الطفل لسنة 2022.
- صدر قانون معدل لقانون العمل لعام 2023 نصّ على المعاقبة على التحرش الجنسي وتضمن تعريفاً للتحرش الجنسي. وإلغاء المادة التي تقيّد عمل المرأة في صناعات وأعمال محدّدة أو تحديد ساعات العمل المسموح بها للنساء.
- قانون معدل لقانون الجنسية الأردنية لسنة 2023 وسع من مجالات عودة المرأة الأردنية إلى جنسيتها اذا انقضت الزوجية لأيّ سبب من الأسباب بطلبٍ تقدّمه لهذا الغرض.
- قانون معدل لقانون الهيئة المستقلة للانتخاب لسنة 2022 أناط بالهيئة مهمة النظر في طلبات تأسيس الأحزاب السياسية ومتابعة شؤونها، وإبداء الرأي في أيّ اقتراح بمشروع قانون أو نظام ذي علاقة بأي عملية انتخابية أو بالأحزاب.
- قانون الأحزاب السياسية لسنة 2022، ولتعزيز المشاركة السياسية للمرأة نص على ألاّ تقلّ نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة عن 20 في المائة من عدد المؤسسين، وألّا تقلّ نسبة المرأة عن 20 في المائة من عدد المؤسسين.
- نظام المساهمة المالية في دعم الأحزاب السياسية لسنة 2023 نص على استحقاق الحزب مساهمة مالية كالتالي: 20 في المائة من المبلغ المحدّد في النظام تضاف عن كلّ فائز امرأة.
- قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2022 رفع من عدد المقاعد المخصصة للنساء من 15 إلى 18 على مستوى القائمة الوطنية المحلية وفقاً لنظام القائمة النسبية المفتوحة المخصص لها 97 مقعداً والقائمة النسبية المغلقة 41 مقعداً من المقاعد المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تشكَّل بقوائم حزبية وفقاً لما يلي: "وجود امرأة واحدة على الأقلّ ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل وكذلك ضمن المترشحين الثلاثة التالين، ووجود شاب أو شابة يقلّ عمره عن 35 سنة ضمن أول خمسة مترشحين".
- صدر نظام "الحماية الاجتماعية المرتبط بتأمين الأمومة 2023" يكرّس الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة بحيث يصرف للعاملة بدل رعاية الطفل في دور الحضانة بشكل يوفر البيئة الداعمة لها للانخراط بسوق العمل. بحيث تلتزم المؤسسة بأحد البدائل المنصوص عليها في التعليمات ويحقّ للعامل اختيار البديل المناسب منها، سواء أن يتعاقد صاحب العمل مع دار حضانة أو أكثر في مناطق جغرافية متعددة ويكون للعامل حق اختيار الحضانة المناسبة له، أو أن يتعاقد العامل مع دار حضانة يختارها على أن يساهم صاحب العمل بتغطية التكلفة المالية عن كلّ طفل وفقاً لشرائح تتناسب عكسياً مع الأجر.

2- في مجال السياسات ووضع الخطط الوطنية:

- تم تشكيل فريق قانوني برئاسة رئيسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة وعضوية كلّ من وزيرة الدولة للشؤون القانونية، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، وديوان التشريع والرأي، ووزارة العدل. ويهدف الفريق إلى مطالعة التشريعات التي تخصّ المرأة قبل عرضها على اللجنة القانونية ومجلس الوزراء لترسل للبرلمان بهدف مواءمتها مع استراتيجية المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي، والاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن.

- وافق مجلس الوزراء في 9 تموز/يوليو 2023 على الخطّة الوطنيَّة الأردنيَّة لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 حول المرأة والسَّلام والأمن للأعوام 2023-2025، الهادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة وتلبية الاحتياجات الخاصَّة بالنَّوع الاجتماعي ومواجهة التحدّيات التي تعيق مشاركة المرأة في مختلف المجالات.
- الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة 2023-2025 تضمنت المبادرات والمشاريع المقترحة لتمكين المرأة في جميع المجالات.
- وفق نظام المشتريات الحكومية الذي صدر لسنة 2022، قرّر مجلس الوزراء في كتابه رقم 85427/6/10/56 وفي نفس العام، الموافقة على منح أفضلية خاصة بإدماج النوع الاجتماعي في المشتريات الحكومية عند تقديم العروض بنسب تفضيلية عن تلك المقدّمة من المنشأة التي تملك النساء حصصاً فيها.

الإمارات العربية المتحدة:

- تعزيز القوانين ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي: إدخال قوانين وعقوبات أكثر صرامة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف المنزلي والتحرّش الجنسي والاتجار بالبشر؛ وتعزيز تدابير الحماية للضحايا من خلال توفير ملاجئ آمنة، وخدمات استشارية، ومساعدة قانونية.
- تشريعات مناهضة التمييز: سن قوانين شاملة مناهضة للتمييز تحظر التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الحالة الاجتماعية؛ وضمان المساواة في الحصول على فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.
- المساواة في الأجر وممارسات التوظيف العادلة: تعزيز القوانين لضمان الأجر المتساوي للعمل المتساوي بغض النظر عن الجنس؛ وإنشاء آليات لرصد وإنفاذ ممارسات التوظيف العادلة ومنع التمييز القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل.
- الوصول إلى التعليم: ضمان المساواة في الحصول على التعليم الجيد للفتيات والنساء، بما في ذلك فرص التدريب المهني؛ وسنّ تدابير لخفض معدلات التسرب وتعزيز التعليم العالي وتنمية المهارات للنساء.
- برامج التوعية والتثقيف: تنفيذ برامج توعية وتثقيف عامة لمعالجة العوائق الثقافية والاجتماعية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق النساء المستضعفات؛ وإشراك القادة الدينيين والمؤثرين في المجتمع والمدارس لتحدي الأعراف الثقافية الضارة.

مملكة البحرين:

- وضع المجلس الأعلى للمرأة "النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين"، ويُعدّ إلى يومنا هذا دليل عمل وطني لواضعي السياسات والاستراتيجيات العامة والبرلمانيين ومنفذي البرامج والخطط، حيث تسعى آليات النموذج لتحقيق التوازن بين الجنسين على مستوى توزيع الموارد بشكل يغلق أي فجوات تؤثر على تمكين المرأة وتقدّمها على المستوى الوطني ومنها المشاركة الاقتصادية، ويتم تنفيذه بالتعاون مع جميع الشركاء، ومنهم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ويحدّد النموذج الأدوار والمسؤوليات للقطاعات المختلفة ضمن محاور عمله والمتمثلة في: السياسات، والموازنات، وإدارة المعرفة، والتدقيق والرقابة، وقياس الأثر، التي تعمل مجتمعةً على حوكمة تطبيقات تكافؤ الفرص بمتابعة ومراقبة الالتزامات المرتبطة بكافة مؤسسات الدولة تجاه متابعة تقدّم المرأة البحرينية في التنمية الوطنية.
- وتُعدّ لجان تكافؤ الفرص في مؤسسات القطاعَين العام والخاص والمجتمع المدني أحد أهم أدوات النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين. وتختصّ لجنة تكافؤ الفرص بوضع الضوابط والمعايير والخطط ذات العلاقة بتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص وتحقيق الإدماج الكامل لاحتياجات المرأة. وقد ارتفع عدد اللجان ليصل اليوم في القطاع العام إلى 59 لجنة مقارنة بـ 18 لجنة في عام 2014، وفي القطاع الخاص من لجنتين في عام 2014 إلى 26 لجنة في تموز/يوليو 2023. أمّا في مؤسسات المجتمع المدني، فبلغ عدد لجان إدماج احتياجات المرأة 20 لجنة في تموز/يوليو 2023، في حين بلغ عددها 4 لجان فقط في عام 2016.

- ويتمّ بشكلٍ دوري إعداد "التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين" الذي يُعد الآلية الرسمية لحوكمة تطبيقات تكافؤ الفرص ومتابعة قياس الأثر المتحقق على صعيد سياسات وبرامج التوازن بين الجنسين في مملكة البحرين وتطبيق النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية. ويرصد التقرير مجموعة من المؤشرات التي تقيس مشاركة المرأة البحرينية وتنافسيتها في مؤسسات القطاع العام، وتشمل مجموعة من المؤشرات النوعية للمرأة في مجال الاقتصاد وصنع القرار والصحة والمجتمع المدني والتعليم التي تقيس تنافسية المرأة وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة.
- تم إطلاق برنامج الإرشاد المهني للمرأة البحرينية في عام 2022، الذي يهدف في نسخته الثالثة إلى رفع المشاركة الاقتصادية للمرأة البحرينية واستدامة مساهمتها في سوق العمل والاقتصاد الوطني من خلال التوعية والتعريف بفرص العمل الواعدة في القطاعات الحيوية في القطاع الخاص وريادة الأعمال. كما يهدف إلى تقديم فرص تدريبية تستهدف المرأة في سن العمل بشكل عام والعاطلات عن العمل بشكل خاص، حيث تم تنفيذ الإجراءات التالية لتفعيل البرنامج عدد من البرامج، **منها:**
  - ✓ توقيع خمس اتفاقيات تعاون بين المجلس الأعلى للمرأة والشركاء الوطنيين بشأن تحقيق تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين في القطاع الجمركي والعقاري والطيران والاتصالات والتكنولوجيا والأوراق المالية والاستثمار المالي.
  - ✓ التعاون بين المجلس الأعلى للمرأة وجمعية أخصائيي الاستثمار كشريك استراتيجي في برنامج "المرأة والاستثمار" والذي نُفّذ بالتعاون مع شركة "سيكو" ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) خلال عام 2022، بهدف تعزيز المهارات الاستثمارية للخريجين والمهنيين في مجال الاستثمار للانخراط في مجالات مختلفة كإدارة الأسهم أو شركات الوساطة والأسواق المالية والبورصات.
  - ✓ أطلقت جمعية المهندسين البحرينية برنامج لتدريب وتوظيف المهندسين حديثي التخرج "تمهيد بلاس"، بالشراكة مع وزارة العمل وصندوق العمل "تمكين" والأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة كشريك استراتيجي، والذي يوفر للمهندسين والمهندسات المهارات الأساسية والداعمة لهم للخوض في سوق العمل ومواكبة متطلّباته الاقتصادية المتغيّرة.
  - ✓ تنفيذ بنك "ستاندرد تشارترد" ثلاث نسخ من برنامج المرأة في التكنولوجيا (Women in Technology Bahrain)، بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة وخليج البحرين للتكنولوجيا، وإطلاق النسخة الرابعة بتاريخ 8 آذار/مارس 2023، بهدف تشجيع رائدات وسيدات الأعمال للتوجه لتأسيس مشاريع مبتكرة في مجال التكنولوجيا، وتكثيف مشاريع ريادة الأعمال الرقمية من خلال تقديم الدعم اللازم لتأسيس وإطلاق تلك المشاريع وتوفير فرص التوجيه وتوفير خدمات الاحتضان للمشاريع المتميّزة في خليج البحرين للتكنولوجيا المالية.
  - ✓ التوعية بالفرص الوظيفية في شركة زين البحرين بهدف زيادة مشاركة المرأة البحرينية في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج زين للشباب، وبرنامج المرأة في التكنولوجيا.
  - ✓ التوعية بالفرص الوظيفية في شركة طيران الخليج، بهدف زيادة مشاركتها في الوظائف التخصصية واستدامة حضورها النوعي في قطاع الطيران، إلى جانب إدماج احتياجات المرأة كعاملة في الناقلة الوطنية لمملكة البحرين ومستفيدة من خدماتها، وتتم التوعية بالفرص الوظيفية في مجال الطيران.

- صدور العديد من التشريعات لتحقيق المساواة والتوازن بين الجنسين **ومنها:**

✓ المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2021 الصادر عن حضرة صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين المعظم، بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012 بإضافة فقرة ثانية إلى المادة (39) من قانون العمل تنص على: "ويحظر التمييز في الأجور بين العمال والعاملات في العمل ذي القيمة المتساوية". وبإلغاء المادتين (30) و(31) من قانون العمل في القطاع الأهلي اللتين كانتا تمنحان لوزير العمل سلطة تحديد الأعمال والأوقات التي يحظر فيها تشغيل النساء.

✓ قانون رقم (13) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (13) لسنة 1975 بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، الذي منح للرجل والمرأة على السواء بعد بلوغ سن التقاعد الاعتيادي الحق في الاستمرار بالعمل حتى سن الخامسة والستين.

✓ قانون رقم (21) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 1976 والذي نصّ على "كما تسري أحكام هذا القانون على أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون معه، طبقاً للضوابط والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير".

✓ قرار وزير التجارة والصناعة رقم (91) لسنة 2022 بشأن تعديل أحكام ميثاق الشركات لتتضمن تمثيل "المرأة" ضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة وتلتزم الشركة بالإفصاح عن إحصائيات العضوية في مجلس إدارتها ضمن تقرير حوكمة الشركة السنوي على أن تصنف هذه الإحصائية بحسب الجنس.

✓ تعليمات محافظ مصرف البحرين المركزي بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2022 بتعزيز تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة البحرين، وذلك من خلال إدخال تعديلات على القواعد المختصة بحوكمة الشركات ضمن فصل الضوابط العليا من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف.

الجمهورية التونسية:

الخطة الوطنية لمقاومة العنف المسلط على المرأة.

الجمهورية العربية السورية:

تمّ إعداد الخطة الاستراتيجية للعدالة بين الجنسين 2023-2030، وركّزت الخطة على تحقيق الأولويات الاستراتيجية الست الآتية:

- تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والرجل.
- الحدّ من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري.
- المشاركة في صنع القرار السياسي والعمومي والمحلي.
- تعزيز المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الحساسة للمرأة والعالية الجودة.
- خلق فرص تعليم أكثر تكافؤاً بين الجنسين.
- إضفاء الطابع المؤسسي على مبادئ المساواة بين الجنسين ونشرها.

جمهورية جيبوتي:

لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين، وضعت وزارة المرأة والأسرة ما يلي:

تشكل السياسة الوطنية الجديدة للمساواة بين الجنسين 2023-2030 إطاراً مرجعياً وتوجيهياً لعمل الحكومة وشركاء التنمية.

وتنقسم هذه السياسة إلى ستة توجّهات استراتيجية ذات أولوية من أجل دعم العمل العام فيما يتعلق بـ "رؤية 2035"، والتوجهات والأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الوطنية (PND) "جيبوتي هنا" وكذلك أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وضع تحليل شامل للأمن الغذائي والتغذية وسوق العمل والقضايا المتعلقة بمكانة جيبوتي كمركز إقليمي، من أجل تقديم خطة عمل وطنية توحّد وتنسّق وترتب أولويات الجهود للقضاء على الجوع في جيبوتي، وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات، اللواتي يتأثرن عموماً بشكل غير متناسب بانعدام الأمن الغذائي.

جمهورية العراق:

من خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية 2023-2030 ومن خلال إدماج أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف الخامس في الاستراتيجيات الوطنية كافة.

سلطنة عُمان:

- إصدار **النظام الأساسي للدولة بالمرسوم السلطاني رقم (2021/6)**، حيث نصت المادة (15) منه على أنّ "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية، وتعمل الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها، وتكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وتلتزم برعاية الطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب والنشء وذلك على النحو الذي يبينه القانون؛ تحقيقاً للمساواة بين المرأة والرجل".
- أكدت المادة (21) من النظام الأساسي للدولة على أن "المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي"، وعليه فإن كل التشريعات التي تصدر في سلطنة عُمان يجب أن تلتزم بمبدأ المساواة تطبيقاً لحكم المادة (96) من النظام الأساسي للدولة التي قضت بـ "يجب أن تتطابق القوانين والإجراءات التي لها قوة القانون والمراسيم السلطانية واللوائح مع أحكام النظام الأساسي للدولة".
- بشأن المراجعة الشاملة للتشريعات، تجدر الإشارة أنه بصدور النظام الأساسي للدولة يتعين على كافة القوانين والأنظمة أن تصدر بالاتساق مع أحكامه، حيث عملت وزارة العدل والشؤون القانونية إلى التنسيق مع الجهات المعنية بشأن إصدار القوانين والتشريعات أو تعديلها لتتوافق مع النظام الأساسي للدولة.
- **فيما يتعلق بالخطط والسياسات**، فالخطة الخمسية العاشرة (2021-2025) التي تعتبر الخطة التنفيذية الأولى لرؤية عمان 2040 تبنت أولويات وتوجهات وطنية استراتيجية تضمنت تنمية دور المرأة وتمكينها، من خلال توفير البيئة الملائمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومشاركتها في مواقع صنع القرار، ويظهر ذلك في برنامج سياسات وتشريعات تمكّن المرأة اجتماعياً واقتصادياً وتتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان، ويستهدف البرنامج توفير الحماية القانونية للمرأة في كافة المجالات ووضع سياسات وبرامج داعمة لتحقيق التوازن بين العمل ومتطلبات الحياة الأسرية.
- **الخطة التنفيذية لاستراتيجية العمل الاجتماعي لوزارة التنمية الاجتماعية (2016-2025)** تم فيها إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع محاورها، والأنشطة والبرامج التي وضعت في محور تنمية الأسرة والمجتمع تهدف إلى تحقيق النتيجة التالية: "سياسات وتشريعات وبرامج أسرية وطنية منصفة ومبنية على المؤشرات وداعمة لاستقرار الأسر وتماسكها" وفق المخرج (1.3): "برامج التمكين تعزّز من حق مشاركة المرأة وأفراد الأسرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" والمخرج (1.4): "مبادرات وبرامج وقائية وعلاجية ممأسسة تعزز من مكانة المرأة والتماسك الأسري". كما تضمنت هذه الخطة محاور أخرى ضمن برامج وأنشطة تتعلق بتمكين المرأة ذات الإعاقة، والمرأة المسنة، وتمكين المرأة من الفئات المشمولة بالضمان الاجتماعي والدخل المحدود.

دولة فلسطين:

- قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 بتعديل قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، بحيث أصبحت حصة النساء على القوائم كل أربعة أسماء امرأة بعد الثلاث الأولى، وبهذا سترتفع نسبة النساء في المجلس التشريعي من 12 إلى 26 في المائة.
- قرار بقانون رقم (14) لسنة 2021 بشأن نشر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- قرار بقانون رقم (4) لسنة 2021 بشأن الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، والتي ستمنح حوافز للنساء للالتحاق في التعليم المهني.
- قرار بقانون رقم (23) لسنة 2021 بتعديل قرار بقانون رقم (20) لسنة 2017 بشأن الجمعيات التعاونية وإنشاء هيئة التعاون تنظم التعاونيات.
- مرسوم رقم (5) لسنة 2021 بشأن تعزيز الحريات العامة الذي يمنح حرية التعبير عن الرأي ومنع الاعتقال.
- قرار بقانون رقم (33) لسنة 2021 بشأن تطوير إنشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل الذي يقدم برامج تشغيلية للعاطلين والعاطلات عن العمل.
- قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2021 بالحدّ الأدنى للأجور في دولة فلسطين بحيث ارتفع الحدّ الأدنى من 1,450 شيقل إلى 1,880 شيقل.
- قرار بقانون رقم (24) لسنة 2022 بشأن تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 وتعديلاته والذي يتضمن إقرار إجازة أبوة لمدة 3 أيام.
- قرار بقانون رقم (25) لسنة 2022 بشأن الهيئة الوطنية لمناهضة التعذيب.

دولة قطر:

نص الدستور القطري الذي اشتمل على العديد من المواد التي كفلت حقوق الإنسان. فالمادة (34) من الدستور تنص على أن "المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات العامة"، كما نصت المادة (35) على أن "الناس متساوون أمام القانون لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين". واستناداً إلى النصوص الآنفة الذكر، نقف أمام حقيقة هامة ألا وهي أنّ الدستور القطري قد أكد على عدم التمييز بين المواطنين لأي سبب كان بشأن الحقوق والواجبات العامة وجعل مبدأ المساواة هو الأساس لهذه الحقوق والواجبات، كما كفل الدستور الحق في الصحة والتعليم والانتخاب والترشيح.

دولة الكويت:

- من خلال تطبيق قانون الأحداث رقم (2015/111) والمعدل برقم (2017/1) ومن خلال تطبيق اللائحة الداخلية.
- يتم تحقيق المساواة وفقاً للمادة (7) من دستور دولة الكويت كما أن القانون رقم (8) لسنة 2016 بشأن الرعاية الإجتماعية للمسنين يساوي بين الجنسين وهو قانون الرعاية الاجتماعية للمسنين.
- تقوم الوزارة بتخفيف معاناة المرأة وخاصة التي تمرّ بظروف مالية ضعيفة أو دون الحد الأدنى لمستوى المعيشة وذلك لتحسين وضعها المادي عن طريق تقديم دخل شهري يساعدها على تلبية حاجاتها الأساسية. ويُصرف هذا الدخل بصفة مؤقتة تنتهي بزوال الظروف المسببة لطلب تقديم المساعدة حيث تقدر قيمة المساعدة بمبلغ قدره 559 د.ك قابل للزيادة حسب نوع الطلب ومن تلك الحالات التي يصرف لها ربات البيوت، بالإضافة إلى المبالغ المالية التي تقدمها لحالات معينة مثل: الشيخوخة – المطلقات – الأرامل – البنات غير المتزوجات – أسر المسجونين – المتزوجات من غير محددي الجنسية. كما تقوم الإدارة المختصة بصرف بدل إيجار لها في حال عدم وجود مسكن يأويها وذلك حسب الشروط والضوابط التي حددها قانون المساعدات العامة رقم (12) لسنة 2011 واللوائح المنظمة له.

- تتعاون الحكومة مع عدة جهات دولية في هذا المجال ويجري حالياً التعاون مع البنك الدولي لإتاحة الفرص المختلفة للمرأة في المجتمع، حيث يتم تطوير الآليات التشريعية ومن أهم الموضوعات مبدأ حظر التمييز في التوظيف على أساس الجنس وحظر التحرّش الجنسي في مكان العمل. كما أنّ الحكومة حريصة على تعزيز دور المرأة في منظومة العمل بالقطاع الخاص وتمكينها وتسهيل حصولها على كافة الفرص التي تؤهّلها للوصول لأعلى المناصب، كما أنّ جهود حكومة دولة الكويت مستمرّة لتعزيز القضاء على التمييز إن وجد في أي مجال من مجالات العمل.
- اتخذت دولة الكويت كافة التدابير للمساواة بين الرجل والمرأة في ميدان العمل انطلاقاً من نص دستور دولة الكويت في المادة رقم (29) على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين" كما نصت المادة رقم (41) على أنه "لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه، والعمل واجب على كل مواطن، تقتضيه الكرامة ويستجوبه الخير العام وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه".
- وبناء عليه صدرت العديد من التشريعات الوطنية التي كفلت وصانت حقوق المرأة، منها قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 6 لسنة 2010، الذي عرّف العامل في الفقرة رقم (3) من المادة (1) بأنه "كل ذكر وأنثى يؤدي عملاً يدوياً أو ذهنياً لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته وإشرافه مقابل أجر". وأفرد القانون فصلاً كاملاً لتشغيل المرأة شمل التغطية التشريعية الضامنة لتمكين المرأة، وعلى سبيل المثال نصت المادة (26) على أن "تستحق المرأة العاملة الأجر المماثل لأجر الرجل اذا كانت تقوم بنفس العمل"، وعليه فإنّ المساواة بين المرأة العاملة بالرجل في تقاضي نفس الأجر مقابلاً لنفس العمل دون أي تفرقة بينهما.

حيث أنّ قانون العمل رقم (6) لسنة 2010 نص في المادتين رقم (22-23) على التالي:

المادة (22):

"لا يجوز تشغيل النساء ليلاً في الفترة ما بين العاشرة مساءً والسابعة صباحاً، وتُستثنى من ذلك المستشفيات والمصحات ودور العلاج الأهلية والمؤسسات الأخرى التي يصدر بها قرار من الوزير المختص على أن تلتزم جهة العمل في جميع الحالات المشار إليها في هذه المادة بتوفير متطلبات الأمن لهن مع توفير وسائل انتقالهن من جهة العمل وإليه، كما تستثنى من أحكام هذه المادة ساعات العمل خلال شهر رمضان المبارك".

المادة (23):

"يحظر تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحياً، كما يحظر تشغيلها في الأعمال الضارة بالأخلاق والتي تقوم على استغلال أنوثتها بما لا يتفق مع الآداب العامة، وكذلك يحظر تشغيلها في الجهات التي تقدم خدماتها للرجال فقط، ويصدر بتحديد تلك الأعمال والجهات قرار من الوزير والعمل بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية لشؤون العمل والمنظمة المختصة".

- القرار الوزاري رقم (177) لسنة 2021 بشأن حظر التمييز في التوظيف بالقطاع الأهلي وحظر التحرش الجنسي في أماكن العمل (مرفق#6).
- كما أن دولة الكويت من الدول المصادقة على الاتفاقية الدولية (111) بشأن المساواة في الأجور والصادرة عن منظمة العمل الدولية، مما يؤكد حرصها على تطبيق مبادئ وقيم حقوق الإنسان في الواقع القانوني والعملي على حدٍّ سواء ومنها عدم التمييز، حيث تلتزم بتطبيقها وتنفيذ ما جاء فيها من أحكام، وتقوم بالردّ على التقارير السنوية الخاصة بمتابعة تطبيقها.
- إن قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 6 لسنة 2012 والقوانين المعدلة له يتضمن في الباب الرابع منه فصلاً كاملاً ينظم الأجر لما يحقق المساواة التامة بين العاملين في كافة مجالات العمل المختلفة.

- أصدر المجلس الأعلى للقضاء في دولة الكويت قراراً بقبول دخول النساء السلك القضائي، وقد تم بالفعل تعيين نساء قاضيات في عام 2020.
- كما تم فتح باب التسجيل للنساء لدخول السلك العسكري حيث صدر قرار وزاري يسمح بالتحاق المرأة بالخدمة العسكرية ومساواتها بالرجل وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش ولوائحه التنفيذية.
- إصدار القرار التنفيذي الذي من شأنه تعزيز عمل المرأة بالقطاع النفطي وذلك باستثناء الأعمال المتعلقة بالإشراف والمتابعة والتشغيل فيما يخص عمل المهندسات والعاملات في أعمال الماكينات المحركة وصيانتها وأعمال المحاجر والمناجم والأعمال المتصلة بحفر وصيانة الآبار.

الجمهورية اللبنانية:

- اقتراح تعديل قانون العمل اللبناني ومن أبرز التعديلات:
  - ✓ استحداث إجازة والديّة.
  - ✓ تمديد إجازة الأمومة إلى خمسة عشر أسبوعاً.
  - ✓ إضافة مادة تنصّ على أنّه "يطبّق مبدأ المساواة في الأجر دون تمييز بين النساء والرجال عن كل عمل ذي قيمة متساوية، ولا يجوز التمييز إذا كان العمل مختلفاً ومع ذلك ذي قيمة متساوية".
- اقتراح قانون لتحسين تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المساهمة على ألاّ يقل عددهنّ عن الثلث وإلاّ اعتبر تشكيله باطلاً. ويهدف هذا الاقتراح إلى زيادة مشاركة النساء في صنع القرار الاقتصادي وتوفير الفرص المتكافئة لهنّ مع الفرص المتوفّرة للرجال. وقد عقدت لجنة المرأة والطفل النيابية جلسة لدرس هذا الاقتراح بمشاركة الهيئة.
- اقتراح قانون لتعديل قانون الانتخابات، لتضمينه كوتا نسائية (2021).
- خطة العمل الوطنية التنفيذية للقرار 1325 (2019-2023).
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (2022-2030).
- الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة (2019-2029).
- خطة العمل الوطنية لتمكين المرأة اقتصادياً في لبنان (2019-2024)، في إطار برنامج تمكين المرأة في المشرق Mashreq Gender Facility الذي تنفّذه مجموعة البنك الدولي بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدوليّة وبالتعاون مع حكومتيّ كندا والنرويج.
- خطة عمل المرصد الوطني للمساواة بين الجنسين في لبنان (2022-2023) التي تم إعدادها بطريقة تشاورية مع مختلف الأفرقاء الوطنيين وتمّ إقرارها من قبل اللجنة التسييرية للمرصد بتاريخ 30 حزيران/يونيو 2022.

دولة ليبيا:

بالتشريع الليبي المرأة والرجل متساويان بالحقوق في كلّ المجالات تقريباً، اجتماعياً وسياسياً، نفس الجهود التوظيفية ونفس المرتب. وتم إنشاء كوتا نسائية في البرلمان الليبي رُفعت إلى 20 في المائة في قانون الانتخابات الأخير. وزاد التمثيل السياسي للمرأة في الحكومة الحالية لخمس وزيرات، اثنتان منهنّ بوزارات سيادية، وخمس وكيلات، وعلى صعيد الحكم المحلي بات هناك تمثيل للمرأة كمنتخبة وتم بالوقت القريب إضافة مكتب دعم وتمكين المرأة بالمجالس البلدية لزياده تمكين المرأة وتعزيز مبدأ المساواة، كذلك عدد من المناصب الأخرى.

جمهورية مصر العربية:

- تم إصدار بعض القوانين والقرارات التي لها صلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الفترة من 2020 وما بعدها:

أولاً: القوانين

- القانون رقم 28 لسنة 2023، بتعديل بعض أحكام القانون رقم 26 لسنة 1975 بشأن الجنسية المصرية الخاصة بمنح الأولاد القصر الجنسية المصرية للأم الأجنبية سواء التي اكتسبت الجنسية المصرية أو كانت مولودة في مصر وتنتمي لبلد لغته العربية أو دينه الإسلام، وذلك تحقيقاً لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على حدٍّ سواء في إكساب الجنسية المصرية للأبناء.

ثانياً: القرارات

- قرارا هيئة الرقابة المالية 204 و205 لسنة 2020 لتعزيز المساواة بين الجنسين في إتاحة التمويل والاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية وحظر التمييز القائم على الجنس.
- القرار الدوري للبنك المركزي بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2021 لتنظيم المعاملات ذات الصلة بالولاية على المال، حيث سهل الإجراءات المالية التي يقوم بها الوصي في معظم الحالات للنساء، بموجب أصل قرار الوصاية.
- القرار الدوري للبنك المركزى في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بإلزام البنوك بتمثيل المرأة في مجالس الإدارة بواقع عضوتين على الأقلّ.
- قرارا وزير القوة العاملة رقم 43 و44 لعام 2021 لرفع القيود المفروضة على قدرة المرأة على العمل ليلاً والقيود المفروضة على العمل في صناعات/مهن معينة مع ضمان توفير تدابير الحماية والسلامة للمرأة.
- قرار وزير العدل رقم 1212 لسنة 2022 بشأن إجراءات القيد في السجل الخاص بمواد الولاية على المال وفقاً لأحكام قانون رقم 1 لسنة 2000 والخاص بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية والقانون رقم 10 لسنة 2004 الخاص بإنشاء محاكم الأسرة وبموجب القرار تم إنشاء سجل خاص في كلّ نيابة جزئية لقيد جميع الطلبات المتعلقة بالولاية والوصاية وغيرها.
- الكتاب الدوري للنيابة العامة رقم 2 لسنة 2022 بشأن حقّ ذوي الشأن أن يتقدّموا مباشرة إلى نيابة الأسرة المختصة بطلبات منازعات حيازة مسكن الزوجية والحضانة دون اشتراط سبق اللجوء إلى جهة الشرطة.
- مأسسة قرارات إعلانات التعيينات لمجلس الدولة والنيابة العامة لتضم بشكل دائم الإعلان عن قبول طلبات من الإناث والذكور على حدٍّ سواء.
- بعض الكتيبات الخاصة بالتعديلات التشريعية والتي تحتوي على حصر لكافة جرائم العنف ضد المرأة.

قدم المجلس القومي للمرأة مشروعَي قانون وافقت عليهما الحكومة المصرية وتجري مناقشتهما في مجلس النواب، وهما:

- مشروع القانون بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 1996 والمتضمن تغليظ عقوبة عدم تسجيل المواليد، ومنح الأم الكافلة إجازة رعاية لمدة أربعة أشهر مدفوعة الأجر وذلك حال قيامها بكفالة طفل أقلّ من ستة أشهر.
- مشروع القانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937 والمتضمن مواجهة التحرش والعنف والتنمر، وتمت إحالته إلى مجلس النواب. وشاركت اللجنة التشريعية بالمجلس اجتماع لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب لمناقشة مشروع القانون.

المملكة المغربية:

- بلورة الإطار الاستراتيجي للمساواة والمناصفة في أفق 2035 وإعداد الخطة الحكومية للمساواة الثالثة 2023-2026 التي تتضمن ثلاثة محاور رئيسية: يتعلق الأول بالتمكين والريادة ويهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء من خلال مشاركتهن في النمو السوسيو اقتصادي والتنمية المستدامة، وأيضاً التمكين السياسي والثقافي والبيئي؛ يتمحور والثاني حول الحماية والرفاه، ويهدف إلى مناهضة العنف ضد النساء للحدّ من زواج القاصرات ودعم منظومة الحماية للتكفل بالنساء ضحايا العنف؛ والاشتغال في المحور الثالث على منظومة الحقوق والقيم بما يلائم التشريعات الوطنية ومقتضيات الدستور والالتزامات والاتفاقيات الدولية، والمساهمة في بناء مجتمع خالٍ من جميع أشكال التمييز يضمن حقوق المرأة بشكل كامل ومشاركتها في الحياة العامة وفي اتخاذ القرار ومحاربة جميع الصور النمطية.
- وتُعدّ هذه الخطة آلية وطنية لدعم الالتقائية في مجال المساواة لكافة المتدخلين وإطاراً يحدد كافة الأهداف والبرامج الواضحة لتمكين النساء والفتيات من خلال تعبئة الفاعلين على المستوى الوطني أو المستوى الترابي.

المملكة العربية السعودية:

تم إعداد الخطة الوطنية للمرأة ضمن الاستراتيجية الوطنية للأسرة، حيث شملت الخطة الوطنية للمرأة مجموعة من المبادرات التي تدعم تحقيق التوزان والعدالة بين الجنسين.

(ب) توفير الحماية الاجتماعية للمرأة: (الرجاء التوضيح)

المملكة الأردنية الهاشمية:

- صدر قانون معدل لقانون العمل لعام 2023 نص على المعاقبة على التحرش الجنسي وتضمن تعريفاً للتحرش الجنسي، وإلغاء المادة التي تقيّد عمل المرأة في صناعات وأعمال محدّدة أو تحديد ساعات العمل المسموح بها للنساء.
- وصدر نظام "الحماية الاجتماعية المرتبط بتأمين الأمومة 2023" الذي يكرّس الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة، فيصرف للعاملة بدل رعاية الطفل في دور الحضانة بشكل يوفر البيئة الداعمة لها للانخراط بسوق العمل. وتلتزم المؤسسة بأحد البدائل المنصوص عليها في التعليمات بحيث يحقّ للعامل اختيار البديل المناسب منها، سواء أن يتعاقد صاحب العمل مع دار حضانة أو أكثر في مناطق جغرافية متعدّدة ويكون للعامل حق اختيار الحضانة المناسبة له، أو أن يتعاقد العامل مع دار حضانة يختارها على أن يساهم صاحب العمل بتغطية التكلفة المالية عن كلّ طفل وفقاً لشرائح تتناسب عكسياً مع الأجر.
- تقود اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة سنوياً حملة "16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة" وتنفذ عدّة فعاليات بمنحى تشاركي مع العديد من أصحاب المصلحة وفي كافة المحافظات. ويتمّ استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لكسب التأييد والتنسيق وبث رسائل متنوعة تعزز حقوق المرأة في العديد من المجالات بما فيها الاجتماعية والاقتصادية.
- العمل بمبادرات الاستراتيجية الوطنية للمرأة وخطتها التنفيذية، بهدف ضمان التعافي الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات من مختلف المجموعات والفئات.
- يجري العمل في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة على تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة بالتعاون مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية ممّا يساهم بفهمٍ أفضل للتكاليف المرتبطة بالوقاية والحماية والمقاضاة والتعويض عن العنف ضد المرأة وتحسين الاستجابة للظاهرة بالتركيز على الوقاية.

الإمارات العربية المتحدة:

- مراجعة قوانين الأحوال الشخصية: مراجعة وتعديل قوانين الأحوال الشخصية للتأكد من أنها توفر الحماية الكافية للمرأة، لا سيما في مسائل الزواج والطلاق والحضانة والميراث؛ وتعزيز الأحكام التي تصون حقوق المرأة وتضمن المساواة في المعاملة.
- إجازة الأمومة وحماية مكان العمل: تمديد إجازة الأمومة وضمان الحماية الكافية في مكان العمل للنساء الحوامل والأمهات الجدد؛ وفرض القوانين التي تحظر الإنهاء غير العادل أو التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالحمل أو الأمومة.

مملكة البحرين:

- تقوم مملكة البحرين بشكل دوري ومستمر في تطوير أو استحداث التشريعات والقوانين الوطنية لتعزيز الاستقرار الأسري، بما فيها تعزيز ودعم حقوق المرأة بما يتفق مع المعايير الدولية. وفي ما يلي بعض القوانين والقرارات الصادرة مؤخراً بهذا الشأن:

✓ قرار وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف رقم (44) لسنة 2021 باعتماد خدمات إلكترونية لتقديم اللوائح والمستندات والمذكرات والطلبات القضائية، بذلك فقد تم تحويل خدمات "مكتب التوفيق الأسري" لتتاح عن بُعد على المنصة الإلكترونية الحكومية. ويقدم المكتب استشاراته الأسرية، ويعمل على عقد جلسات الصلح والتسوية، وصولاً بالنتيجة المتحققة للمحاكم الشرعية للبت في أحكام تلك القضايا، وبما يضمن الوصول الميسّر للمراجعين للخدمات العدلية المخصّصة للأسر.

✓ قرار وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف رقم (96) لسنة 2021 بشأن تنظيم الوساطة في المسائل الشرعية، والذي يمثل نقلة نوعية في معالجة الخلافات الأسرية والدعاوى الشرعية قبل أن تصل إلى القضاء وفتح المجال لمؤسسات المجتمع المدني والجهات الأهلية العاملة في مجال الإرشاد والتوفيق الأسري للمشاركة في قيد جداول الوسطاء الشرعيين المعتمدين.

✓ المرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2021 بشأن قانون التنفيذ في المواد المدنية والتجارية باستثناء الإعانات الاجتماعية والدعم الحكومي من التنفيذ على أموال المدين مراعاةً لأسرته.

✓ قانون رقم (32) لسنة 2021 بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم (18) لسنة 2006 حول الضمان الاجتماعي، بشأن تحديد الحدّ الأدنى للمساعدات الاجتماعية.

✓ قرار وزير الداخلية رقم (24) لسنة 2022 بشأن تأشيرة الدخول ورخصة الإقامة العائلية والذي ينصّ على منح الإقامة العائلية لأقارب البحرينيين من الدرجة الأولى وزوجات البحرينيين وأزواج البحرينيات الأجانب.

✓ قرار وزيرة الإسكان رقم (868) لسنة 2022 بشأن الخدمات التمويلية، والتي عدلت على بعض نصوص القرار رقم (909) لسنة 2015 بشأن نظام الإسكان، فيما يخص التمويلات الإسكانية لرب الأسرة.

- كما تم افتتاح وتشغيل مبنى الرعاية والحماية الاجتماعية بزيادة السعة الاستيعابية لدار الأمان لحماية المتعرّضات من العنف الأسري وأطفالهن القصر ومركز حماية الطفل ودار الكرامة للمتسولين والمتشردين ومركز للعدالة الإصلاحية (لحماية الأطفال الجانحين).

الجمهورية التونسية:

وضع برامج تتعلق بالإدماج الاجتماعي من خلال التثقيف المالي والمهني لبعث موارد عيش على حساب موارد الدولة.

الجمهورية العربية السورية:

برامج مساعدات نقدية للأسر التي تعيلها النساء، وبرامج تمكين مهني وسبل العيش للنساء.

جمهورية جيبوتي:

- الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2018-2022).
- الحماية الاجتماعية المراعية للمساواة بين الجنسين هي جزء من منظور مكافحة الفقر، وتهدف إلى إنشاء آلية حماية فعّالة من نوع "شبكات الأمان الاجتماعي" للفئات السكانية الفقيرة والضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال الذين هربوا من نظام الضمان الاجتماعي التقليدي.
- الاستراتيجية الجديدة 2023-2027 التي سوف تُعتمد قريباً.

جمهورية العراق:

- **من خلال الأفراد:** محور خاص ضمن الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية 2023-2030 يتعلق بحماية المرأة ومواجهة العنف، بالإضافة إلى العمل على مراجعة إطار النتائج الخاص بالاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف 2018-2030 لتضمينه بالبرامج والأنشطة بما يتوافق مع مستجدات المرحلة.
- **من خلال دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة:** يقع على عاتقها تقديم الرعاية الاجتماعية للنساء الأرامل والأيتام والاهتمام بمتطلباتهم واحتياجاتهم بما يوفر لهم العيش الكريم.

سلطنة عُمان:

- صدور نظام صندوق الحماية الاجتماعية بالمرسوم السلطاني رقم (2023/52) الذي يهدف إلى توفير منظومة حماية اجتماعية متكاملة وإقرار عدّة منافع نقدية لبرامج الحماية الاجتماعية منها: منفعة كبار السن، ومنفعة الطفولة، ومنفعة الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنفعة الأيتام والأرامل، ومنفعة دعم دخل الأسرة، ومنفعة الباحثين عن عمل، ومنفعة الأمومة، بالإضافة إلى تأمين إجازات الأمومة، وغيرها من المنافع.
- صدور قانون العمل بالمرسوم السلطاني رقم (2023/53) الذي جاء منسجماً مع توجّهات رؤية عمان 2040 وخطة التنمية الخمسية العاشرة، ومتوائماً مع ما ورد في قانون الحماية الاجتماعية وبشكلٍ يكفل كافة فئات المجتمع ويتوافق مع معايير العمل الأساسية، حيث منحت المادة (76) المرأة العاملة ساعة يومياً لرعاية طفلها تبدأ بعد إجازة الوضع لمدّة عام ويُترك تحديدها للعاملة وتُحسب هذه الساعة ضمن ساعات العمل الفعلية. ومنحت المادة (84) عدداً من الإجازات بأجر شامل نورد بعضها: البند 1 الذي منح إجازة أبوّة لمدة 7 أيام، والبند 8 الذي منح إجازة مدّتها 130 يوماً للعاملة المسلمة في حالة وفاة زوجها و14 يوماً للعاملة غير المسلمة، والبند 10 الذي منح إجازة وضع للعاملة مدّتها 98 يوماً لتغطية فترة ما قبل الولادة وما بعدها.

دولة فلسطين:

- قرار بقانون رقم (25) لسنة 2021 بشأن نشر اتفاقية حقوق الطفل.
- قرار بقانون رقم (30) لسنة 2021 بتعديل قرار بقانون رقم (4) لسنة 2016 بشأن حماية الأحداث.
- نظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة رقم (2) لسنة 2021 الذي يمنح ذوي الإعاقة تغطية كاملة على بعض الأدوات المهمة.
- قرار مجلس الوزراء رقم (6) لسنة 2021 برفع نسبة تغطية التأمين الصحي للجرحى.
- قرار بقانون رقم (20) لسنة 2022 بتعديل قرار بقانون رقم (17) لسنة 2016 بشأن التنفيذ الشرعي لحكم المشاهدة، وتسليم الصغير، والاستضافة.

- قرار بقانون رقم (24) لسنة 2022 بشأن تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 وتعديلاته الذي يتضمن رفع إجازة الأمومة من 70 إلى 90 يوماً واحتساب ساعة الرضاعة ضمن استحقاق التقاعد.
- إقرار الاستراتيجية الوطنية للفقر المتعدّد الأبعاد.

دولة قطر:

عن طريق إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، تشكل برئاسة وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة وعضوية عن الجهات التالية الحكومية وغير الحكومية والبالغ عددها 12، وهي كالتالي: وزارة الداخلية – وزارة الخارجية – جامعة قطر – وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي – اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان – وزارة الثقافة والرياضة – المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي – وزارة الصحة العامة – وزارة البلدية والبيئة – معهد الدوحة الدولي للأسرة – مركز التكنولوجيا المساعدة "مدى". وتختار كلّ جهة من يمثلها في عضوية اللجنة. وتهدف اللجنة إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

دولة الكويت:

- إصدار قانون للحماية من العنف الأسري (2020/16).
- تمنح المادة (22) من قانون رقم (18) لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين صفة الضبطية القضائية لموظفي إدارة رعاية المسنين لحماية أفراد المجتمع من كبار السن.
- بالإضافة إلى تدريب المرأة المنتفعة من المساعدة الاجتماعية حرفياً ومهنياً من خلال عقد عدّة دورات تدريبية بإشراف مدربين ومدربات من ذوي الخبرة الفنية والحرفية تقدم له بالمجّان، عن طريق مشروع "من كسب يدي" وهو ثمرة التعاون بين وزارة الشئون الاجتماعية والأمانة العامة للأوقاف بهدف النهوض بها وتحفيزها على إيجاد مصدر مادي دائم بدلاً من المنقطع.
- في إطار الجهود المبذولة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وتوفير الحماية الاجتماعية وفق القوانين والمواثيق الدولية، وتنفيذاً للقانون رقم 2013/91 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، تمّ إنشاء مركز إيواء العمالة الوافدة بطاقة استيعابية تبلغ 500 عامل ويساهم المركز في مساعدة النزلاء فيه على تعديل أوضاعهم والحصول على حقوقهم وإعادتهم طوعياً إلى بلدانهم ويقدم المركز لنزلائه أثناء وجودهم فيه كافة الخدمات الصحية والنفسية والغذائية، هذا بالإضافة إلى تقديم فرص عمل للنزلاء من خلال إعادة تأهيلهم والحرص على حصول النزيل على كافة حقوقه القانونية.

الجمهورية اللبنانية:

- العمل على تعديل قانون الضمان الاجتماعي لإحقاق المساواة بين النساء والرجال.
- العمل على إقرار قانون يحدّد الـ 18 سن أدنى للزواج.
- خطة العمل الوطنية التنفيذية للقرار 1325 (2019-2023).
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (2023-2030).
- الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة (2019-2029).
- الاستراتيجية الوطنية لمأسسة الإدارة السريرية للاغتصاب ضمن مرافق الصحة العامة في لبنان 2021.
- الاستراتيجية الوطنيّة لكبار السن في لبنان (2020-2030).

تنظّم الهيئة برامج في هذا المجال لمختلف أصحاب المصلحة الآخرين (نساء أعضاء في مجالس بلديات، وطلاب وطالبات في ثانويات رسمية، وأهاليهم، وأساتذتهم، ومرشدون ومرشدات من جهاز الإرشاد التربوي في وزارة التربية والتعليم العالي، وأخصائيون اجتماعيون، إلخ.). كما أعدّت الهيئة الوطنية بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) والإسكوا والبنك الدولي مشروع سياسة "للوقاية والاستجابة ومعاقبة التحرش الجنسي في إطار العمل". وتقوم حالياً بالتنسيق مع وزارة العمل لاعتماد هذه السياسة. وفي هذا الإطار، أطلقت الهيئة الوطنية بالتعاون مع هاتين الجهتين أيضاً حملة توعوية حول أهمية اعتماد المؤسسات العامة والخاصة سياسة للوقاية والاستجابة ومعاقبة التحرّش الجنسي في إطار العمل. كذلك، قامت الهيئة بتطوير وإعداد مواد تعليمية وتوعوية حول قانون التحرّش الجنسي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان استهدفت الطلاب والطالبات، والقانونيين/ات، والعاملين/ات الاجتماعيين/ات، وسيصار إلى إطلاقها ونشرها. كما تقوم الهيئة حالياً بتنفيذ مشروع مشترك جديد مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومن أبرز الأنشطة التي سيتضمّنها:

- تنظيم تدريبات ولقاءات للمحامين/ات والعاملين/ات الاجتماعيين/ات وتلاميذ الجامعات حول قانون التحرّش الجنسي.
- بناء قدرات المفتّشين/ات في وزارة العمل والموظّفين/ات في مجلس الخدمة المدنية حول قانون التحرّش الجنسي ونموذج السياسة للوقاية والاستجابة ومعاقبة التحرش الجنسي في إطار قانون العمل.

دولة ليبيا:

كما أسلفنا لدينا مشروع قانون العنف ضد المرأة، وقانون الجريمة الإلكترونية، كذلك برامج لتكملة مشوار الدراسة للسجينات أيضاً بالدراسة عن بُعد. والمنح المذكورة التي ميزت بها المرأة الليبية كتمييز إيجابي جلها كانت كدعم اقتصادي وحماية اجتماعية من الاستغلال المبني عن الحاجة، وتمّ منح زوجة الشهيد قيمة مالية تتقاسمها مع والديه في نوع من الحماية للمرأة ولكبار السن. كذلك، إعادة المعاش الأساسي للمرأة ذات الإعاقة المتزوجة مثلها مثل نظيرها الرجل يأتي من باب الحماية الاجتماعية للزوجة من العنف الأسري. كما تمّ تشديد العمل داخل وحدات حماية الأسرة والطفل في كلّ المراكز الأمنية، وتفعيل الخط الساخن للتبليغ عن الحالات.

جمهورية مصر العربية:

نفذت الحكومة المصرية عدداً من التدابير والسياسات من أجل توفير الحماية الاجتماعية للمرأة والتي تتمثل فيما يلي:

اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث:

- واصلت اللجنة أنشطتها وأطلقت مراحل جديدة من حملة "احميها من الختان" للعام الرابع على التوالي. واستفاد من أنشطة الحملة خلال العام 2021 (7,216,253) واستهدفت في عام 2022 (2,391,331) مواطن/ة ليرتفع بذلك عدد الاتصال التوعوي للحملة منذ العام 2019 وحتى العام 2022 إلى (89,098,473) شخصاً من خلال الأنشطة التوعوية التي تضمنت حملات طرق الأبواب، وندوات ولقاءات تفاعلية، وتنويهات إذاعية وأفلام توعوية تمّ نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي للشركاء.
- صدور قانون رقم 10 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات (مواد جريمة ختان الإناث) وتضمّنت التعديلات حذف أي إشارة إلى استخدام المبرّر الطبي والمادة 61 وتغليظ العقوبات برفع الحدّ الأدنى والأقصى للعقوبة واستحداث عقوبات مستقلة للأطباء ومزوالي مهنة التمريض وعقوبات أخرى بالمنشأة، كما استحدث ووسع نطاق التأثيم ليشمل صور جديدة لتجريم كلّ أشكال التحريض أو التشجيع أو الدعوى على ارتكاب الجريمة.

مكتب شكاوى المرأة:

يعمل المجلس القومي للمرأة على توفير الحماية للمرأة من جميع أشكال العنف من خلال تقديم خدمات متعددة مثل خدمات مكتب الشكاوى والذي تلجأ إليه السيدات اللواتي يتعرضن للعنف من خلال الخط الساخن لشكاوى المرأة 15115 أو بالحضور لمقراته المنتشرة في جميع المحافظات للحصول على المعلومات القانونية والدعم النفسي والاستشارات والإحالة لجهات الاختصاص.

تقدم الخدمات من خلال مجموعة مدربة من المحاميين والأخصائيين الاجتماعيين.

يتمّ التعامل مع ضحايا جرائم العنف ضد المرأة من قبل فريق عمل مكتب شكاوى المرأة وهو فريق مكوّن من 80 موظف من أخصائيين اجتماعيين ونفسيين ومحامين يسمون بمديري الحالات يعاونهم فنياً عدداً من المستشارين القانونيين وأعضاء النيابة العامة.

ويتمّ تقديم الدعم للضحايا من خلال نظام عمل موحّد مكوّن من خمس خطوات متسلسلة ويختصّ مكتب شكاوى المرأة التابع للمجلس القومي للمرأة بتقديم كافة خدمات الحماية، ويتم تقديم الخدمات من خلال خمس مراحل رئيسية هي: (1) تلقي الشكوى أو البلاغ، (2) تقديم المشورة والتبصير، (3) اتخاذ الإجراء، (4) المتابعة الفنية والإدارية، (5) الإغلاق.

وقام المكتب بما يلي:

في عام 2021:

- استقبال شكاوى ومشورات قانونية (35,089 مستفيدة).
- رفع الوعي القانوني والحقوقي للمرأة (95 ندوة نفذها مكتب الشكاوى) استفاد منها 6,133 مستفيد/ة.
- تأهيل محاميي مكتب شكاوى المرأة والإداريين العاملين به في مجال اختصاصات العمل الوظيفية وكيفية تلقي الشكاوى وتقديم الدعم النفسي، كذلك الأطر القانونية لجرائم العنف، وأيضاً كيفية التعامل مع قضايا الاتجار بالبشر. واستفاد 73 موظفاً من المكتب المركزي.
- إقامة برنامج توعوي لمحاميي مكتب الشكاوى بالمجلس لرفع الوعي بالمفاهيم السليمة للإعاقة والتعريف بقضايا ومشكلات المرأة ذات الإعاقة. ورصد كيفية تناول قضايا المرأة ذات الإعاقة في الدراما من خلال لجنة الرصد الإعلامي لدراما رمضان 2021.

في عام 2022:

- استقبال شكاوى ومشورات قانونية (33,581 مستفيدة).
- رفع الوعي القانوني والحقوقي للمرأة (77 ندوة نفذها مكتب الشكاوى) استفاد منها 14,573 مستفيد/ة.
- تأهيل محاميي مكتب شكاوى المرأة والإداريين العاملين به في مجال اختصاصات العمل الوظيفية وكيفية تلقي الشكاوى وتقديم الدعم النفسي، كذلك الأطر القانونية لجرائم العنف، وأيضاً كيفية التعامل مع قضايا الاتجار بالبشر. واستفاد 70 موظفاً من المكتب المركزي.

مشروع مدن أمنة خالية من العنف:

- تنفيذ أنشطة بمحافظات الجيزة والإسكندرية ودمياط [بشاير الخير/دمياط الجديدة]، ويشمل المشروع عدّة مكونات: اقتصادي/اجتماعي/توعية حقوقية، من أجل الوقاية من العنف ضد المرأة:

- مكون التمكين الاقتصادي: منح 26 سيدة من محافظة دمياط مستلزمات لإقامة مشروعات متناهية الصغر/التنسيق مع محافظة الجيزة لإعفاء 50 سيدة بسوق زنين من الزيادة السنوية للإيجار/13 دورة لـ 246 سيدة في مجال التدريب الحرفي والتسويق وكيفية إدارة المشروعات وتدوير المخلفات.
- مكون التمكين الاجتماعي: تسع دورات في مجال تطبيقات الحاسب (132 سيدة وفتاة).
- مكوّن الحماية والتوعية الحقوقية: إنشاء وتجهيز مساحة صديقة للنساء والفتيات بمكتبة مصر الجديدة العامة بمدينة عزبة البرج بدمياط – عقد ثلاثة لقاءات توعوية حول جهود الدولة لحماية المرأة حول القوانين والتشريعات وحقوق المرأة ذات الإعاقة (56 سيدة).

برامج تعزيز قدرات المتعاملين مع قضايا العنف والمعنفات:

- قام المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع الجهات الشريكة والمانحة بتنفيذ العديد من التدريبات والدورات،كالتالي:

في عام 2021:

- برنامج أعضاء النيابة العامة: (2 ورش عمل: 54 عضو).
- برنامج هيئة قضايا الدولة (2 ورش عمل: 53 عضوة).
- برنامج معاوني ومعاونات نيابات الأسرة: (7 ورش عمل/400 مشارك/مشاركة من المحافظات).
- برنامج دعم القاضيات: (2 ورشة عمل: 34 قاضية من قاضيات هيئة محكمة الاستئناف من مختلف المحافظات).
- برنامج أعضاء هيئة النيابة الإدارية: (4 ورش عمل: 153 عضو/ة).

في عام 2022:

برنامج/ورش عمل بالتعاون مع النيابة العامة:

- تعاون مع النيابة العامة في إطلاق دليل عمل الولاية على المال.
- إقامة برنامج تدريبي استفاد منه 730 عضو/ة نيابة عامة، و380 معاون/ة من نيابات الأسرة من جميع المحافظات، للتغلب على الإشكاليات الإجرائية المتعلقة بمسائل الولاية على المال.
- ورش أعضاء النيابة العامة الجدد: مشاركة المعهد القومي للبحوث الجنائية والتدريب في تنظيم الدورة التأسيسية السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة لـ 1,000 عضو/ة نيابة جدد، للتعريف بدور المجلس في القضاء على العنف ضد المرأة.

برامج القضاة والقاضيات بالتعاون مع وزارة العدل:

- برنامج القضاة الجدد: (2 ورشة عمل: 367 قاضي/ة) حول التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة.
- برامج قضاة وقاضيات محاكم الاستئناف بالمحافظات: (ورشة عمل: 35 قاضي/ة من محاكم استئناف الإسكندرية تناولت قضايا العنف ضد المرأة والفتاة لا سيما قضية ختان الإناث).
- برنامج قاضيات مجلس الدولة: (التدريب التفاعلي الأول حول القضاء على العنف ضد المرأة وفن التواصل والقيادة: 45 قاضية).
- برنامج عضوات وأعضاء هيئة قضايا الدولة: (التدريب التفاعلي الثالث حول دور الدولة لحماية المرأة من العنف: 40 عضو/ة) بالشراكة مع وزارة العدل.

- برنامج عضوات وأعضاء هيئة النيابة الإدارية: (التدريب التفاعلي الثالث حول دور الهيئة في مكافحة جرائم العنف ضد المرأة: 40 عضو/ة) بالشراكة مع وزارة العدل.
- إقامة البرنامج التدريبي الأول لموظفات وموظفي وزارة العدل حول الجهود الوطنية للقضاء على جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (50 مستفيد/ة).

وفي ضوء تعزيز وتفعيل مسار الإحالة الوطني تم تنفيذ ما يلي:

- عقد لقاءين تنسيقيين ضمّا ممثلين عن وحدات المرأة الآمنة بالمستشفيات الجامعية والجمعيات الأهلية المعنية والقطاعات الأخرى كالداخلية والتضامن الاجتماعي ومكتب شكاوى المرأة، للتشبيك بين الأطراف المعنية والتعرف على الخدمات المقدمة وتعزيز مسار الإحالة الوطني استفاد منها 38 مستفيد/ة.
- عقد اجتماعات تنسيقية مع رؤساء وحدة تكافؤ الفرص بدواوين عموم محافظات الجيزة، والإسماعيلية، وأسوان، وممثلي المديرات والقطاعات المعنية لتعزيز مسار الإحالة.

دعم وحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات المصرية:

يتابع المجلس بصفة دورية جهود الوحدات في مجال القضاء على العنف ضد المرأة داخل الحرم الجامعي، من خلال الاجتماعات الدورية والملتقى السنوي للوحدات.

- إقامة ملتقى لممثلي وحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات المصرية (80 مشارك/ة) يتضمن طلبة الجامعات الفائزين بالمسابقة الفنية (كوني) (2021).
- شراكة مع وحدة لمّ الشمل بالأزهر الشريف في إطلاق حملة تثقيفية تحت شعار لمّ الشمل والتوعية الأسرية والمجتمعية، تستهدف المقبلين على الزواج لتصحيح المفاهيم المغلوطة حول استخدام العنف ضد المرأة في إطار الأسرة من منظور ديني واجتماعي (2021).
- بناء قدرات منسقي الكليات من أعضاء هيئة التدريس المتعاونين مع ممثلي الوحدات للتواصل المستمرّ وحلّ المشكلات التي تواجه المرأة والفتاة داخل الحرم الجامعي: (2 ورشة عمل: 100 مستفيد/ة من جامعات الإسكندرية، دمنهور، بني سويف، كفر الشيخ، السادات) (2022).
- رفع وعي طالبات وطلبة الجامعات بدور الوحدات في التصدي للعنف ضد المرأة.
- معسكر توعوي بمقر جامعة الفيوم تناول المفاهيم المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة واحترام الحقوق، شارك به 100 طالب/ة من جامعات الفيوم، بني سويف، أكاديمية الفنون، طنطا.(2022).
- إقامة لقاءين توعويين استفاد منهما 150 طالب/ة من جامعتَي مصر للتعلم الإلكتروني والجلالة.(2022).

برنامج عيادات المرأة الآمنة بالمستشفيات الجامعية (2022):

- دورة تدريبية للفريق الطبي المقرر عملهم بعيادة المرأة الآمنة بكلية طب جامعة قناة السويس (17 طبيب/ة).
- ورشتا عمل حول الدليل الوطني لخدمات ضحايا ختان الإناث (استفاد منهما 26 من فريق العمل الطبي بعيادات المرأة الآمنة بمستشفيات جامعات المنصورة، الأزهر، 6 أكتوبر، المنيا، بني سويف، عين شمس، القصر العيني، بنها، أسيوط).
- ورشة عمل لأعضاء هيئة التمريض بالعيادات الآمنة في المستشفيات الجامعية العشرة حول تعزيز مهارات المشورة الجماعية والتثقيف الصحي، استفادت منها 59 ممرضة.
- الشراكة مع وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج في تنفيذ مرحلة جديدة من حملة "مراكب النجاة" للحدّ من مخاطر الهجرة غير الشرعية، وتنفيذ حملة طرق أبواب وأنشطة متنوعة بمحافظة الدقهلية وتنفيذ 31,600 زيارة منزلية (2021).
- حملة "الـ 16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة" نفذها المجلس لعام 2021 وكثف خلالها أنشطته التوعوية وبرامجه التي ينفذها لحماية المرأة لإحداث زخم من الفعاليات بما يساهم في القضاء على العنف ضد المرأة، حيث بلغ التواصل التوعوي للحملة ما مجموعه 443,041 تواصلاً توعوياً (2021).

ووصل إجمالي عدد وحدات مناهضة العنف ضد المرأة المنشئة إلى31 وحدة على مستوى الجامعات المصرية. ويعقد المجلس اجتماعات تنسيقية دورية لممثلي ورؤساء الوحدات لمتابعة الجهود والوقوف على المعوقات. وشهد عام 2021 إطلاق الملتقى الأول لوحدات الجامعات كآلية مستمرّة لتبادل الخبرات وتنسيق وتضافر الجهود من أجل توفير بيئة آمنة للطالبات والموظفات وأعضاء هيئة التدريس.

- تجهيز وحدات استجابة طبية "عيادات المرأة الأمنة" في مستشفيات الجامعات الحكومية ليصل بذلك إجمالي الوحدات الأمنة إلى عشر وحدات تم تدريب جميع طواقمها الطبية على التعامل مع حالات العنف.

الإطار المؤسسي لجهود الحماية:

- مراكز استضافة النساء المعرضات للعنف: تشرف وزارة التضامن الاجتماعي على 8 مراكز لاستضافة النساء المعرضات للعنف والخطر، وذلك حماية لهن من كافة المخاطر التي يمكن أن تواجهها النساء إذا خرجن من بيوتهن غصباً أو عنوة، او ما إذا كانت الحياة خطراً على الأم أو أطفالها، فيتم متابعه حالة الأطفال التعليمية والصحية والنفسية، كما توفر لهن الرعاية الصحية والنفسية والقانونية.
- وحدة خاصة للقضاء على العنف ضد المرأة داخل وزارة الداخلية؛ تمّ إنشاء إدارات لحقوق الإنسان والقضاء على العنف ضد المرأة داخل كل مديريات الأمن بالمحافظات، وإنشاء مكتب لحقوق الإنسان بكل قسم من أقسام الشرطة مع تفعيل خط ساخن مرتبط بإدارة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية.
- إنشاء وحدة حماية المرأة من العنف داخل وزارة العدل تهدف إلى التدريب والتوعية والتنسيق مع الجهات الوطنية في هذا الشأن.
- إنشاء الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف: صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2021/827 بإنشاء مركز الشباك الواحد لحماية ضحايا العنف من النساء (one stop shop) "الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف". وتهدف الوحدة إلى تجميع وتنسيق خدمات الجهات والوزارات المعنية بالتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة في مكان واحد تيسيراً للإجراءات وتسهيلاً على المرأة المعنفة في الوصول لتلك الخدمات.
- إنشاء وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة بالمجلس القومي للمرأة لتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة.
- إنشاء ثالث عيادة متخصصة للعنف ضد المرأة داخل مصلحة الطب الشرعي (القاهرة، الإسكندرية، المنصورة) مدعومة بأحدث أجهزة الكشف على النساء اللواتي يتعرضن للعنف ويتولى العمل بها أطباء مدربون للتعامل مع تلك النوعية من الجرائم، وملحق بعيادة القاهرة عيادة للدعم النفسي تتواجد بها طبيبات مدربات لتقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات ومتابعة حالاتهن.
- إنشاء أول دار استضافة لضحايا الاتجار بالبشر لحماية الضحايا وتقديم خدمات الرعاية النفسية والصحية اللازمة لهم/لهن (2020).

وفي ما يتعلق بالتشريعات والقوانين والقرارات:

- القانون رقم 189 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات لأول مرة بتجريم وتوصيف التنمر.
- القانون رقم 6 لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937 لمواجهة المتهربين من دفع النفقة أو المتعنتين في سداد ديون النفقات.
- القانون رقم 151 لسنة 2020 بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية.
- القانون رقم 152 لسنة 2020 بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

- القانون رقم 176 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية الصادرة بالقانون رقم 1 لسنة 2000 (تعديل المادة 47 المتعلقة بمسائل الولاية على المال).
- القانون رقم 177 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية وذلك بإضافة مادة جديدة (113 مكرر) تنصّ على عدم الكشف عن بيانات المجني عليها في جرائم التحرش والعنف وهتك العرض وإفساد الأخلاق كذلك المنصوص عليها في المادة 96 من قانون الطفل.
- القانون رقم 140 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس النواب وقانون الهيئة الوطنية للانتخابات لتتماشى مع التعديلات الدستورية وذلك بتخصيص حصة لا تقلّ عن 25 في المائة من مقاعد البرلمان للمرأة بشكل دائم.
- قانون رقم 10 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات (مواد جريمة ختان الإناث) وتضمنت التعديلات حذف أي إشارة إلى استخدام المبرر الطبي والمادة 61 وتغليظ العقوبات برفع الحد الأدنى والأقصى للعقوبة واستحداث عقوبات مستقلة للأطباء ومزاولي مهنة التمريض وعقوبات أخرى بالمنشأة كما استحدث ووسع نطاق التأثيم ليشمل صور جديدة لتجريم كل أشكال التحريض أو التشجيع أو الدعوى إلى ارتكاب الجريمة.
- قانون رقم 141 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات (تعديل مواد التحرش الجنسي مادة 306 مكرر أ ومادة 306 مكرر ب).
- القانون رقم 71 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937 بشأن نشر وقائع جلسة محاكمة مخصصة لنظر دعوى جنائية دون تصريح من المحكمة.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2659 لسنة 2020 بإعادة تشكيل المجلس القومي للأجور المنشأ بالقرار رقم 983 لسنة 2003 لتحديد اختصاصاته وتضمين عضويته المجلس القومي للمرأة.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 104 لسنة 2021 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم 149 لسنة 2019.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2437 لسنة 2021 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2019.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 654 لسنة 2021 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالقانون رقم 152 لسنة 2020 الذي يتضمن منح حوافز غير ضريبية للبرامج والمشاريع التي تعطي الأولوية لبعض القضايا من بينها التمكين الاقتصادي لقضايا المرأة وتخصيص نسبة تصل إلى 40 في المائة من المشتريات الحكومية لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- الكتاب الدوري رقم 7 لسنة 2021 لهيئة الرقابة المالية بإصدار الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش الجنسي والعنف والمضايقات داخل بيئة عمل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.
- قرار وزير النقل رقم 2021/237 بإصدار المدونة القومية لقواعد السلوك للمستخدمين والمشغلين والعاملين في مرافق ووسائل النقل لإحكام سلامة وأمن المواطنين والمواطنات في وسائل المواصلات العامة ومنها ما يتعلق بمناهضة كافة أشكال التحرش والعنف والمضايقات في مرافق ووسائل النقل.
- أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم 2021/827 بإنشاء الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف (one stop shop). تتبع هذه الوحدة مجلس الوزراء ويكون مقرها الرئيسي في نطاق القاهرة الكبرى ويجوز إنشاء فروع لها في مختلف المحافظات بقرار من رئيس مجلس الوزراء. والهدف الأساسي من الوحدة هو إنشاء مقرّ مجمع لخدمات الجهات والوزارات المعنية بالتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة في مكان واحد تيسيراً وتسهيلاً للإجراءات المتبعة في التعامل مع مثل هذه الجرائم بالنسبة للمرأة المعنّفة حتى

يتوفّر لها الحصول على كافة أوجه الدعم. ودور الوحدة هو تنسيق وتوحيد جهود الجهات من خلال وضع أماكن مناسبة لها داخل الوحدة ولا يتعلق بالاختصاصات الأساسية للوزارات والجهات المعنية حيث تتولى الجهات اختصاصاتها المقررة قانوناً لكلّ منها وذلك وفقاً للوائح والقرارات والقواعد المنظمة لكلّ جهة.
ويتضمن القرار تعريفاً لجرائم العنف ضد المرأة تتماشى مع المواثيق والتعريفات الدولية للعنف ضد المرأة.

المملكة المغربية:

- تمّ إطلاق تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية بالمملكة المغربية من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله سنة 2021، وسيستفيد من هذا الورش الملكي، في مرحلة أولى، الفلاحون وحرفيو ومهنيو الصناعة التقليدية والتجار، والمهنيون ومقدمو الخدمات المستقلون، الخاضعون لنظام المساهمة المهنية الموحدة ولنظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة، ليشمل في مرحلة ثانية فئات أخرى، في أفق التعميم الفعلي للحماية الاجتماعية لفائدة كل المغاربة.
- وسيتم تنزيل هذا الإصلاح داخل أجل خمس سنوات، حسب الجدولة الزمنية التالية:
  - ✓ تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال سنتي 2021 و2022.
  - ✓ تعميم التعويضات العائلية من خلال تمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويضات وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، من الاستفادة، حسب الحالة، من تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، أو من تعويضات جزافية، وذلك خلال سنتي 2023 و2024.
  - ✓ توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025.

المملكة العربية السعودية:

تم إعداد الخطة الوطنية للمرأة ضمن الاستراتيجية الوطنية للأسرة، حيث شملت الخطة الوطنية للمرأة مجموعة من المبادرات التي تعزّز الحماية الاجتماعية للمرأة.

الجمهورية اليمنية:

تعمل حالياً وزارة الشؤون الاجتماعية بالشراكة مع الجهات ذات الاختصاص على إعداد الخطة الوطنية للحماية الاجتماعية ضمن الإطار الاستراتيجي العام للحماية الاجتماعية وقد قامت بتشكيل لجنة فنية وإشرافية في إعداد الخطة وكذا لجنة استشارية لتنسيق برامج الحماية الاجتماعية في البلاد بدعم من منظمة اليونيسف.

(ج) حماية الناجيات من العنف: (الرجاء التوضيح)

المملكة الأردنية الهاشمية:

- صدر قانون معدل لقانون العقوبات لسنة 2022، نصّ على بدائل العقوبات السالبة للحرية في الجنح. وعليه، فقد صدر نظام وسائل وآليات تنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية لسنة 2022، ممّا يساهم في رفع نسبة الإفصاح عن العنف الذي تتعرض له النساء المعنّفات.
- صدر نظام صندوق مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر لسنة 2023 لمساعدة المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر، ممّا يساهم في التقليل من آثار العنف للناجيات خاصة في مجال توفير نفقات العودة الطوعية للضحايا إلى أوطانهم أو أي دولة أخرى يختارونها وتوافق على استقبالهم، والنفقات العاجلة التي ترد من وحدة مكافحة الاتجار بالبشر، والترجمة الفورية والمشورة القانونية، ونفقات إعادة إدماج المجني عليهم الضحايا الناجيات من العنف، وأي نفقات ضرورية.

- في إطار التزام الحكومة بوضع الخطط التنفيذية للاستراتيجية، أقرّت الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025 للأعوام 2023-2025 تضمنت مبادرات لتحقيق الهدف الثاني من أهداف الاستراتيجية الذي يعنى بتمتع "النساء والفتيات بحياة خالية من كافة أشكال العنف القائم على أساس الجنس".
- استجابة للخطة التنفيذية لمصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل للأعوام 2021-2023، صدر نظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف 2023. ويعمل هذا النظام على مأسسة إجراءات الاستجابة لحالات العنف الأسري وتقديم الخدمات اللازمة لها ضمن نظام إلكتروني وإجراءات موحّدة لكافة الحالات، وأدوات ومسؤوليات ومهام محدّدة للمؤسسات مقدّمة الخدمة.

الإمارات العربية المتحدة:

- دعم العمالة المساندة: تعزيز التشريعات لحماية حقوق النساء عاملات المنازل، من خلال تنظيم وكالات التوظيف، وفرض عقوبات أكثر صرامة على الإساءات، وضمان الوصول إلى المساعدة القانونية وخدمات الدعم.
- الوصول إلى العدالة: تحسين الوصول إلى العدالة من خلال إنشاء محاكم متخصصة أو وحدات مخصصة داخل النظام القضائي الحالي للتعامل مع القضايا المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز ضد المرأة. وتسريع الإجراءات القانونية وضمان السرية والحماية للناجين.
- التعاون مع المنظمات غير الحكومية: تعزيز التعاون الأقوى بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على حماية النساء المستضعفات. وتقديم الدعم والموارد للمنظمات المجتمعية التي تقدم خدمات متخصصة لضحايا العنف والاتجار والتمييز.

مملكة البحرين:

اتخذت مملكة البحرين عدداً من الخطوات الملموسة للحدّ والوقاية من العنف ضد المرأة سواء من الجانب التشريعي من خلال إصدار القوانين والقرارات اللازمة لحماية المرأة من العنف أو من الجانب التنفيذي من خلال اتخاذ التدابير وتوفير الآليات والأدوات اللازمة لتنفيذ تلك القوانين، **ومن ذلك:**

- صدور قرار وزير الداخلية التنظيمي بشأن إنشاء مكاتب حماية الأسرة والطفل بالمديريات الأمنية في جميع المحافظات سنة 2021، مما ترتب عليه إعداد وتجهيز المكاتب بما يتلاءم مع احتياجات الأسرة والطفل ورفع كفاءة وأداء العاملين والعاملات بها من خلال إعداد برنامج تدريبي بالتعاون مع الأكاديمية الملكية للشرطة.
- صدور قانون رقم 18 لسنة 2022 بتعديل المادة 231 من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1976 والذي نص على أن "يعاقَب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين، مَن قام في أثناء مزاولته مهنة طبية أو صحية بالكشف على شخص متوفًّى أو بإسعاف مصاب بإصابة جسيمة وُجدت به علامات تشير إلى أنَّ وفاتَه أو إصابتَه من جناية أو جنحة أو إذا توافرت ظروف أخرى تدعو إلى الاشتباه في سببها ولم يُبَلِّغ السلطة العامة بذلك"، الأمر الذي سيساهم في تحقيق المزيد من الوقاية من العنف الأسري وسيشكل رادعاً لكل من يمتنع عن قيامه بالتبليغ عن حالات العنف الأسري.
- صدور قانون رقم 22 لسنة 2022 بإضافة مادة جديدة برقم (318 مكرراً) إلى قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1976 تنص على أن "يعاقب بالحبس أو بالغرامة من امتنع بدون عذر عن تمكين مستحق زيارة المحضون من زيارته".
- صدور قانون رقم 7 لسنة 2023 بإلغاء المادة 353 من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1976 التي تعفي المغتصب من العقوبة متى عقد زواجاً صحيحاً على الضحية.

الجمهورية التونسية:

برنامج "صامدة" الذي يوفر موارد رزق لكل ناجية من العنف وراغبة في بعث مشروع اقتصادي.

الجمهورية العربية السورية:

وحدة حماية الأسرة التي تقدم خدمات متكاملة للناجيات من النساء والأطفال من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

جمهورية جيبوتي:

وضعت وزارة المرأة والأسرة استراتيجية للتخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية 2018-2022. واعتمد مجلس الأمة مؤخراً القانون رقم AN/719/8L/66، بشأن حماية ووقاية ورعاية النساء والأطفال ضحايا العنف، بتاريخ 13 شباط/فبراير 2020.

جمهورية العراق:

- تشريع قانون الناجيات الايزيديات رقم 8 لسنة 2021 وتشكيل المديرية العامة لشؤون الناجيات الايزيديات في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تعنى بتنفيذه وهو يشمل جميع النساء والفتيات من المكونات (التركماني، المسيحي، الشبكي).
- إطلاق برنامج علاج الناجيات من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتقديم الرعاية والعلاج الطبي والتأهيل النفسي للمتحررات من قبضة داعش الإرهابي لمساعدتهن على الاندماج بالمجتمع.
- تشكيل اللجنة المختصة بعلاج الناجيات الايزيديات بموجب الأمر الديواني 25 وبرئاسة مدير عام دائرة المنظمات غير الحكومية وعضوية الجهات ذات العلاقة.
- وجود خطة وطنية للصحة النفسية لعام 2022-2023 تتضمن تنفيذ دورات تدريبية لتقديم الدعم النفسي للنساء والفتيات ضحايا العنف، وتدريب العاملين في مراكز الرعاية الصحية الأولية حول آلية استقبال المعنفات والتعامل معهن وتقديم الخدمات الصحية والنفسية لهن.

سلطنة عُمان:

- تضمنت الأهداف الاستراتيجية في الخطة الخمسية العاشرة في أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية هدف استراتيجي تمثل في مجتمع واع متماسك ممكّن اجتماعياً واقتصادياً، خاصة المرأة والشباب وذوي الإعاقة والفئات الأكثر احتياجاً، حيث أنّ ترسيخ مفهوم الحماية الاجتماعية المتكاملة لا يقتصر دورها على إتاحة الحماية لمستحقيها وتوفيرها لهم، بل يتعدى ذلك إلى تمكينهم بالكفاية والقدرة على اجتياز الصعوبات والاعتماد على الذات والمساهمة. كما تضمنت عدد من السياسات والإجراءات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لأولوية الرفاه والحماية الاجتماعية من خلال تطوير البرامج الوطنية الممكنة اقتصادياً واجتماعياً لكلّ من فئة الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر احتياجاً.
- تضمنت استراتيجية العمل الاجتماعي (2016-2025) لوزارة التنمية الاجتماعية في محور تنمية الأسرة والمجتمع الوصول إلى النتيجة "نظام وطني للحماية متكامل ومنصف وقادر على الوقاية والاستجابة لحالات العنف والإساءة والاستغلال، التي قد يواجهها الأطفال والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وباقي أفراد الأُسرة"، من خلال الأنشطة والبرامج المحقّقة لهذه النتيجة.
- تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على وضع إطار يحدّد أدوار ومسؤوليات جميع الجهات المعنية بتحديد سياسات الحماية والخدمات والتنسيق فيما بينها للوقاية والاستجابة، وحماية وإعادة تأهيل النساء والأطفال الذين يواجهون أيّ عنف أو استغلال أو إساءة، وتطوير معايير جودة الخدمات ومعايير مهنية للموظفين الذين يعملون مع الأطفال والنساء.
- كما يتم العمل على بناء نظام إلكتروني يربط القطاعات وذلك لرصد الحالات والإحالة والمتابعة مما سيسهل معرفة حجم المشكلة ووضع الخطط المستقبلية للتصدي لها.

- وضعت وزارة التنمية الاجتماعية ضمن خططها التنفيذية لعامَي 2022 و2023 برامج تدريبية تأهيلية وتثقيفية للنساء في الأوضاع الخاصة (نزيلات السجون) بهدف تعزيز الوعي القانوني لديهن وتوفير الدعم والتمكين الاقتصادي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع الجهات الشريكة على تجويد خدمات الحماية من العنف للحالات المودعة بدار الوفاق المتعرضة للعنف والإساءة، وتقديم الرعاية والدعم الاجتماعي والنفسي والقانوني لهذه الحالات، كما يتم تنفيذ الدورات التدريبية للعاملين مع هذه الحالات والمتعاملين معها من الأفراد والضباط والمختصين للتعامل مع ضحايا العنف الأسري. كما تقوم دوائر التنمية الأسرية بكافة محافظات سلطنة عُمان على تنفيذ البرامج التوعوية والتدريبية في مجال الحماية الأسرية، وكيفية التعاون مع مثل هذه الحالات.

دولة فلسطين:

- تم العمل على تطوير نظام التحويل بنسخته الثانية الخاص بالتعامل مع النساء الناجيات من العنف بالشراكة مع كافة المؤسسات المعنيّة.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء 2023-2030.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية للمساعدة القانونية.

دولة قطر:

إن مجال حقوق المرأة بدولة قطر شهد في الآونة الأخيرة طفرة متميزة سواء عبر تكريس حقوق منصوص عليها في الدستور، أو من خلال مراجعة بعض القوانين لصالح المرأة وإنشاء آليات مختصة للتمكين والحماية كالمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي والتي تضم عدداً من المراكز على رأسها المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي متمثلة بمركز الحماية والتأهيل الاجتماعي، والذي يختص بتمكين وتأهيل وحماية النساء من ضحايا العنف وإعادة دمجهنّ في المجتمع.

دولة الكويت:

- يتم إحالة جميع من يشتبه بتعرّضه لجريمة الاتجار بالأشخاص إلى الجهة المختصة بوزارة الداخلية (إدارة حماية الآداب العاملة ومكافحة الاتجار بالأشخاص) التي تقدم بدورها تحديد وجود جريمة اتجار من عدمه.
- وفقاً للمادة 5 من القانون رقم 16 لسنة 2020 بشأن الحماية من العنف الأسري تم إنشاء مركز لإيواء النساء المعنّفات تابع للمجلس الأعلى لشئون الأسرة حيث تم استقبال جميع ضحايا العنف الأسري من النساء (المتزوجات) مع أطفالهنّ بغض النظر عن العرق أو الدين وذلك حسب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. كما تقدم مختلف أنواع الخدمات اللازمة للضحايا مثل (الإيواء/الملابس/الطعام/التنقّل/الاستشارات القانونية والنفسية).

الجمهورية اللبنانية:

- إعداد مشروع سياسة "للوقاية والاستجابة ومعاقبة التحرش الجنسي في إطار العمل".
- تطوير "معايير دور الحماية الآمنة المؤقتة الخاصة بحماية النساء والفتيات الناجيات من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي "قبل اعتمادها بصيغتها النهائية، وذلك بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وفي إطار البرنامج المشترك بين الهيئة الوطنية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبالشراكة مع منظمة أبعاد.

دولة ليبيا:

يوجد لدينا دور حماية المرأة الذي نحاول دعمه حالياً بالدراسة عن بُعد. هذه الأيام نحن في صدد إنشاء البيوت الآمنة للمرأة، التي تمنح الحماية والرعاية للاجئات وضحايا العنف والاغتصاب، وتوفير الدعم النفسي للحالات عبر برامج مدروسة للدمج والعرض على الأخصائي النفسي.

جمهورية مصر العربية:

الإطار المؤسسي لجهود الحماية:

- مراكز استضافة النساء المعرضات للعنف:
- تشرف وزارة التضامن الاجتماعي على ثمانية مراكز لاستضافة النساء المعرضات للعنف والخطر، وذلك حمايةً لهن من كافة المخاطر التي يمكن أن تواجهها النساء إذا خرجن من بيوتهن غصباً أو عنوة، أو ما إذا كانت الحياة خطراً على الأم أو أطفالها، فيتم متابعه حالة الأطفال التعليمية والصحية والنفسية، كما توفر لهن الرعاية الصحية والنفسية والقانونية.
- وحدة خاصة للقضاء على العنف ضد المرأة داخل وزارة الداخلية؛ كما تمّ إنشاء إدارات لحقوق الإنسان والقضاء على العنف ضد المرأة داخل كلّ مديريات الأمن بالمحافظات، وإنشاء مكتب لحقوق الإنسان بكل قسم من أقسام الشرطة مع تفعيل خط ساخن مرتبط بإدارة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية.
- إنشاء وحدة حماية المرأة من العنف داخل وزارة العدل تهدف إلى التدريب والتوعية والتنسيق مع الجهات الوطنية في هذا الشأن.
- انشاء الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف: صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2021/827 بإنشاء مركز الشباك الواحد لحماية ضحايا العنف من النساء (one stop shop) "الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف" وتهدف الوحدة إلى تجميع وتنسيق خدمات الجهات والوزارات المعنية بالتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة في مكان واحد تيسيراً للإجراءات وتسهيلاً على المرأة المعنفة في الوصول لتلك الخدمات.
- إنشاء وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة بالمجلس القومي للمرأة لتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الوطني للقضاء على العنف ضد المرأة.
- إنشاء ثالث عيادة متخصّصة للعنف ضد المرأة داخل مصلحة الطب الشرعي (القاهرة، الإسكندرية، المنصورة) مدعومة بأحدث أجهزة الكشف على النساء اللواتي يتعرّضن للعنف ويتولى العمل بها أطباء مدربون للتعامل مع تلك النوعية من الجرائم، وملحق بعيادة القاهرة عيادة للدعم النفسي تتواجد بها طبيبات مدرّبات لتقديم الدعم النفسي للنساء المعنّفات ومتابعة حالاتهن.
- إنشاء أول دار استضافة لضحايا الاتجار بالبشر لحماية الضحايا وتقديم خدمات الرعاية النفسية والصحية اللازمة لهم/لهن (2020).

المملكة المغربية:

- حماية النساء الناجيات من جميع أنوع العنف عن طريق القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء الصادر سنة 2018.
- في إطار تعزيز البنيات الخاصة بالتكفل بالنساء في وضعية صعبة بما في ذلك النساء ضحايا العنف، عملت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على إحداث وتهيئة وتجهيز فضاءات متعدّدة الوظائف للتكفل بالنساء في وضعية صعبة والنساء ضحايا العنف على المستوى الجهوي والمحلي. وتقدم هذه المؤسسات عدة خدمات للنساء في وضعية صعبة. وتتجلى المهمة العامة للفضاءات المتعددة الوظائف المتخصصة في رعاية النساء ضحايا العنف عبر الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.
- ومن جملة الخدمات التي تقدمها هذه البنيات: الاستقبال، والإيواء، والإطعام، والتوجيه، والإسعاف الاجتماعي، والمساعدة الاجتماعية والقانونية، والوساطة الاجتماعية، والتتبع التربوي، وتقوية القدرات والتكوين والتأهيل، والتتبع والمواكبة الاجتماعية، وتأمين العلاجات الصحية الأولية، والدعم والمواكبة الطبية والنفسية، وتأمين الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي.

- وطبقاً للمادة الرابعة من القانون رقم 65.15 المتعلق بتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، يجب أن يتمّ التكفّل بالأفراد أو الجماعات وفق المبادئ التالية:
  - ✓ صيانة كرامة الأشخاص المتكفّل بهم.
  - ✓ احترام السلامة الجسدية والنفسية للأشخاص المتكفل بهم.
  - ✓ عدم التمييز.
  - ✓ حماية حقوق الأشخاص المتكفل بهم ومصالحهم المادية والمعنوية.
  - ✓ المحافظة على سرية المعلومات والوثائق المتعلقة بالأشخاص المتكفل بهم واحترام خصوصياتهم.
  - ✓ إخبار الأشخاص المتكفل بهم بجميع الحقوق والواجبات والمعلومات المتعلقة بالخدمات المتاحة لهم.

عملت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بالشراكة مع مؤسسة التعاون الوطني على إحداث وتهيئة وتجهيز 82 مؤسسة رعاية اجتماعية متعددة الوظائف للنساء على المستويين الجهوي والمحلي.

كما أشرفت الوزارة في كانون الأول/ديسمبر/دجنبر 2022 على توقيع 82 اتفاقية شراكة مع الجمعيات العاملة في مجال العنف، لتسيير المؤسسات الخاصة بإيواء النساء والفتيات ضحايا العنف، وذلك في إطار تفعيل التزاماتها في "إعلان مراكش 2020" للقضاء على العنف ضد النساء، لا سيما الالتزام الأول المتمثل في "توفير 82 مركزاً لاستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف"، ممّا مكّن اليوم من إحداث وتأهيل مركز واحد على الأقل بكلّ إقليم وعمالة، يوفر خدمة الإيواء للنساء ضحايا العنف. وتعتبر هذه المراكز حلقة مهمة جداً وأساسية في سلسلة التكفّل بالنساء ضحايا العنف، تشتغل في تنسيق تام مع المحيط المؤسساتي لتحقيق الحماية الفورية للفئة المستهدفة.

المملكة العربية السعودية:

تمّ إعداد الخطة الوطنية للمرأة ضمن الاستراتيجية الوطنية للأسرة، حيث شملت الخطة الوطنية للمرأة مجموعة من المبادرات التي تعزّز حماية النساء المعرضات والناجيات من العنف.

(د) إدراج قضايا المرأة في التخفيف من آثار تغيُّر المناخ: (الرجاء التوضيح)

المملكة الأردنية الهاشمية:

أدرجت قضايا المرأة في السياسات والخطط الوطنية التالية:

- الخطة الوطنية للتكيّف مع التغيرّ المناخي في الأردن – 2022:
  - ✓ في الفصل الثالث بعنوان "برامج وتدابير التكيّف القطاعية" وفي البند 7.3 بعنوان "قدرة القطاع الاجتماعي الاقتصادي على تحمّل تغيّر المناخ"، عني البرنامج أ.4 بحشد رأس المال الاجتماعي للتكيف مع تغير المناخ من خلال تعزيز قدرات المجموعات والمنظمات لإشراك النساء والشباب في أنشطة رفع قدرة تحمّل تغيّر المناخ والتكيّف معه من خلال عدد من التدابير (ص. 47 على الرابط https://shorturl.at/ABJLW).
  - ✓ وفي الفصل الرابع بعنوان "العوامل الممكنة من تنفيذ خطة العمل الوطنية"، وعلى ضوء البند 6.4 بعنوان "النوع الاجتماعي والشباب والفئات الأكثر تعرضاً لآثار تغيّر المناخ"، تمّ تحديد مجموعة من الأنشطة الموجهة لتحقيق التكامل الفعال بين النوع الاجتماعي وزيادة الاهتمام بالفئات الضعيفة الأكثر تعرضاً لتغير الناخ (ص. 64 على الرابط https://shorturl.at/ABJLW).

- السياسة الوطنية للتغير المناخي في الأردن 2022-2250: تضمن الفصل 4.3 بعنوان "إدماج منظور النوع الاجتماعي والأطفال والشباب في الخطة"، على المستوى المجتمعي تعزيز إنتاج البيانات المصنفة وعلى المستوى المؤسسي مبادرات لرفع القدرات (ص. 44 على الرابط https://shorturl.at/nEMW9).
- الخطة الوطنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 المرأة والأمن والسلام ووفق "النتيجة 2: تشارك المرأة بفاعلية في أطر صنع القرار للوقاية من الأزمات والاستجابة لها، وتغيُّر المناخ وحالات الطوارئ (بما في ذلك الكوارث الطبيعية والأوبئة والنزاعات المسلحة)، وضمان مراعاة الاحتياجات المختلفة للجنسين". وتضمنت المخرجات التالية:
  - ✓ المخرج 1.2: اكتسبت النساء والفتيات مهارات وخبرات متزايدة بشأن كيفية المشاركة في تصميم وتطوير تدابير مراعية للاعتبارات الجنسانية للوقاية من الأزمات وحالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها، بما في ذلك تغيُّر المناخ والموارد المستدامة.
  - ✓ المخرج 2.2: يشارك المجتمع المدني الذي تقوده النساء والمنظمات المجتمعية والجماعات النسائية بفاعلية في تطوير وتنسيق تنفيذ خطط الاستجابة للأزمات والطوارئ.
  - ✓ المخرج 3.2: زادت المؤسسات الوطنية من قدراتها وخبراتها في تصميم وتطوير تدابير تراعي الفوارق بين الجنسين للوقاية من الأزمات وحالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها، بما في ذلك تغيُّر المناخ والموارد المستدامة.
- الخطة التنفيذية 2023-2025 للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025.

الامارات العربية المتحدة:

تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز بيئة مواتية للقيادة النسائية في السعي لتحقيق المرونة في مواجهة تغير المناخ. ويسمح تشجيع مشاركة المرأة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) بتنوع أكبر في المهارات، ممّا يمهد الطريق لحلول متطورة تفيد المجتمع والبيئة.

بالإضافة إلى ذلك، تقرّ دولة الإمارات بالدور المركزي للمرأة في تعزيز المرونة المناخية على مستوى المجتمع. فمن خلال تزويدهن بالأدوات والموارد والدعم اللازمة، يمكن للنساء نشر الممارسات المستدامة داخل أسرهن ومدارسهن ومحلياتهن. ويساعد هذا التمكين الشعبي في خلق تأثير مضاعف، ممّا يؤدي إلى تحولات مجتمعية أوسع نحو الاستهلاك المستدام، والحدّ من النفايات، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

مملكة البحرين:

تحرص مملكة البحرين على دعم الجهود الدولية لاستثمار قدرة المرأة ومجتمعاتها تنموياً، لما يمكنّها من التكيف مع تغير المناخ والمخاطر البيئية والكوارث، وإزالة الحواجز الهيكلية والفجوات بين الجنسين كجزء من المشروع العالمي للتنمية المستدامة.

وأعلنت مملكة البحرين عن استهدافها للوصول للحياد الصفري في العام 2060، ولفتت أيضاً إلى مبادرة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة حفظها الله، بإطلاق حملة وطنية للتشجير تحت عنوان "دُمتِ خضراء"، دعماً لخطط الدولة وجهودها لاستدامة تطوير وتنمية القطاع الزراعي والبيئي.

وتحرص من خلال تنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية على أهمية إدماج احتياجات المرأة في القضايا البيئية والمتعلقة بالمناخ ومواجهة الكوارث من خلال تطوير مؤشرات تربط بين التوازن بين الجنسين والتغيرات المناخية والأمن المائي والغذائي والنظم البيئية بما يلبي مقاصد وأهداف التنمية المستدامة.

الجمهورية التونسية:

تقرّر إحداث 24 مركزاً لإيواء المرأة ضحية العنف وذلك خلال الفترة المتراوحة بين 2022-2025. وتمّ لغاية هذا التاريخ إحداث 11 مركزاً.

الجمهورية العربية السورية:

يتمّ تنفيذ مجموعة من الأنشطة بهدف زيادة الوعي بتأثير التصحّر وتدهور الأراضي والجفاف على النساء والفتيات، والعقبات التي تواجهها النساء في صنع القرار بشأن قضايا الأراضي؛ وتسليط الضوء على مساهمات المرأة في الإدارة المستدامة للأراضي وأهداف التنمية المستدامة الأوسع.

جمهورية جيبوتي:

أجرت وزارة المرأة والأسرة في جمهورية جيبوتي دراسة عن النوع الاجتماعي وتغير المناخ في عام 2023. وتناولت هذه الدراسة بالتفصيل قضية النوع الاجتماعي فيما يتعلق بتغير المناخ في جمهورية جيبوتي والدراسة في انتظار التعميد قريباً.

جمهورية العراق:

- تأليف فريق المرأة الوطني لدعم الطاقة والتقليل من الانبعاثات، بعضوية جميع الوزارات والهيئات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات وبرئاسة دائرة تمكين المرأة العراقية.
- وجود وثيقة وطنية للعراق بشأن تغير المناخ، وهي مساهمة وطنية طوعية ورؤيا تمثل سياسة العراق العليا في التعامل مع مشكلة تغيّر المناخ وطنياً ودولياً، وتأتي هذه الوثيقة استجابة لما ورد في اتفاقية باريس وأقرّ في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

سلطنة عمان:

- الاستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من التغيرات المناخية أخذت في الاعتبار الحدّ من الآثار السلبية على كافة شرائح المجتمع بما فيها المرأة.
- تشارك المرأة في جهود حماية البيئة ومكافحة التلوث من خلال قيامها بالعديد من الأدوار في التخطيط البيئي ورصد الملوثات البيئية في الأوساط المختلفة وحماية البيئة والإنسان من المصادر الإشعاعية ومشاركتها في دراسات التقييم البيئي وبرامج التفتيش والرقابة البيئية المختلفة. بالإضافة إلى أدوار المرأة العُمانية في إعداد البيانات ومؤشرات البيئية في التقارير العالمية، ومتابعة الاتفاقيات الإقليمية والدولية وغيرها من الجهود التي تقوم بها المرأة في تأمين سلامة البيئة من التلوث وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لأولوية البيئة والموارد الطبيعية في رؤية عمان 2040 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلقة بالبيئة.

دولة فلسطين:

- إنشاء المركز الوطني للحدّ من الكوارث.
- إعداد استراتيجية البيئة مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي.
- برنامج لتعويض المزارعين من قضايا التغير المناخي.

دولة قطر:

عن طريق.إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

الجمهورية اللبنانية:

حرصت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على أن يكون موضوع تغيّر المناخ ودور المرأة في هذا المجال مذكوراً في خطة العمل الوطنية التنفيذية للقرار 1325 (2019-2023) (الهدف الاستراتيجي الرابع: "تلبية الحكومة احتياجات النساء والفتيات في جهود الإغاثة والإنعاش، المتعلّقة بالكوارث الطبيعية" لدعم مشاركتهن في الجهود هذه والاستفادة منها).
وتعاونت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية مع وزارة البيئة للقيام بالجهود التالية:

- دمج قضية النوع الاجتماعي في استراتيجية وخطة عمل وزارة البيئة اللبنانية بشأن تغير المناخ (2018-2025)، من خلال اعتماد نهج تشاركي شمل جميع الأطراف المعنية.
- صياغة مشروع قانون تغير المناخ واستجابة النوع الاجتماعي.

دولة ليبيا:

يتم التركز في الندوات التثقيفية والإرشادية على المرأة في تقنين استهلاك الطاقة وأهمية فصل النفايات، كونها صاحبة القرار الأول بالبيت وأيضاً في الارشاد لاستهلاك المياه، وزياده الغطاء الخضري والري بالتنقيط وترشيد وقت الري بعد الظهر. وحيث أنّ التغير المناخي يزيد من نسب العنف ضد المرأة وتأنيث الفقر، وحيث أن نسبة كبيرة من السيدات بالجنوب الليبي يعملن بالزراعة ورعاية المواشي، فعلمنا مع وزارة الاقتصاد على وضع سياسة لدعم وتدريب عدد من السيدات المزارعات، بالأخص في الجنوب الليبي، وبالتالي التخلّص من تأثير المناخ من ناحية الفقر ممّا يحفّز هؤلاء السيدات على تعليم أطفالهنّ وخصوصاً البنات؛ والتخلّص من أثر المناخ على تعليم المرأة وتقليل العنف ضد المرأة نتيجة الاستقلال المادي.

جمهورية مصر العربية:

قامت مصر بإطلاق المبادرات التالية:

- مبادرة رئاسة مصر لمؤتمر COP-27 بعنوان "مبادرة المرأة الإفريقية والتكيف مع تغيرات المناخ" AWCAP.
- تم إطلاق مؤخراً في جميع المحافظات "المبادرة الوطنية لمشروعات خضراء ذكية"، مع وجود محور مخصص للمرأة، حيث يُعد حافزاً لجميع المشروعات التي تقدم حلولاً محلية مبتكرة لتغيّر المناخ. وتمّ تقديم أكثر من 1,000 مشروع لفئة المرأة ضمن المبادرة.
- نشر الوعى البيئي والاعتماد على التغذية السليمة.
- مبادرة "اتحضر للأخضر" وترشيد الاستهلاك والتعامل مع تدوير المخلفات.

المملكة المغربية:

- برنامج تعميم تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب.
- برنامج الصرف الصحي وتطهير السائل في الوسط القروي.
- المخطط الوطني للمناخ 2020-2030.
- المخطط الاستراتيجي للتكيف مع التغيرات المناخية 2020-2030.
- المخطط الوطني الاستعجالي لمكافحة التلوث البحري.
- الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث التي تستهدف النساء عبر مشروعين:
  - ✓ تحسيس النساء من أجل إشراك فعال لنساء المناطق المعرضة للخطر في نظام تدبير المخاطر.
  - ✓ تحديد والأخذ بالاعتبار الفئات الهشة (النساء، والأطفال، والمسنون، وذوو الاحتياجات الخاصة...) في تدبير المخاطر الطبيعية.

المملكة العربية السعودية:

تمّ اتخاذ التدابير اللازمة والوقائية من خلال إطلاق العديد من المبادرات والمشاريع المرتبطة بحماية البيئة والتصدي للتغير المناخي والكوارث. فوُضعت استراتيجية وطنية للبيئة، ضمنها 64 مبادرة بهدف إعادة هيكلة قطاع البيئة. وأعلنت المملكة العربية السعودية في عام 2021 عن مبادرتين هامتين: مبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، النابعتين من إدراك المملكة كونها أحد أهم الدول المصدّرة للنفط مسؤوليتها تجاه أزمة المناخ، وتحقيقاً لدورها الريادي في المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، أكّدت المملكة التزامها بالعمل المناخي داخل حدودها عندما حدّثت تعهد اتفاقية باريس صفر انبعاثات كربونية بحلول 2060.

وفي ضوء ذلك، حرصت المملكة على وضع اعتبارات إشراك المرأة في تلك البرامج ورسم السياسات. فإنّ رؤية المملكة 2030 تشمل برامج مستدامة تهدف إلى تمكين المرأة في جميع المجالات عامة والمجال البيئي بصفة خاصة من خلال تحقيق المساواة التكاملية بين الرجل والمرأة في كافة المجالات، وتعزيز مبدأ الكفاءة بغض النظر عن الجنس، وتعزيز حقوق المرأة. وعليه، فإنّ المملكة تعمل على برامج عديدة لتمكين المرأة في المجال البيئي من خلال العمل على إيجاد وتطوير حلول وبرامج مبتكرة لضمان الاستدامة البيئية؛ وعن طريق العمل على إشراك المرأة على نحوٍ فعّال في برامج المعرفة والتثقيف البيئي، والإدارة البيئية وصنع القرار في القضايا والمشاريع البيئية، والعمل على توفير فرص تعليمية وتدريبية ووظيفية.

وكذلك تبادر المرأة في المملكة العربية السعودية بتقديم الحلول والبرامج والمبادرات التي تساهم في الحدّ من مخاطر التغيّر المناخي والمحافظة على البيئة من خلال المساهمة في البحث العلمي والقطاع غير الربحي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أول جمعية متخصّصة في البيئة القائم عليها سيدة وتعمل على تأهيل النساء والفتيات لاكتساب حرفة أو وظيفة بيئية خضراء مستدامة، ولاستدامة مواردها المالية، والقدرة على تثقيف الأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى تكثيف الحملات التوعوية لكافة الفئات. وعلى الصعيد الدولي، أطلقت سفيرة المملكة لدى الولايات المتحدة الأمريكية منظمة جديدة غير ربحية تسمى "كاتموسفير" (Catmosphere)، بهدف الحفاظ على حياة القطط البرية.

الجمهورية اليمنية: –

التوصية و:	مواصلة أعمال اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة وتطوير آليات نقل المعارف المتوفرة في إطارها إلى المستوى الوطني، بما يخدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية.

1- هل تشاركون في أنشطة اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة؟

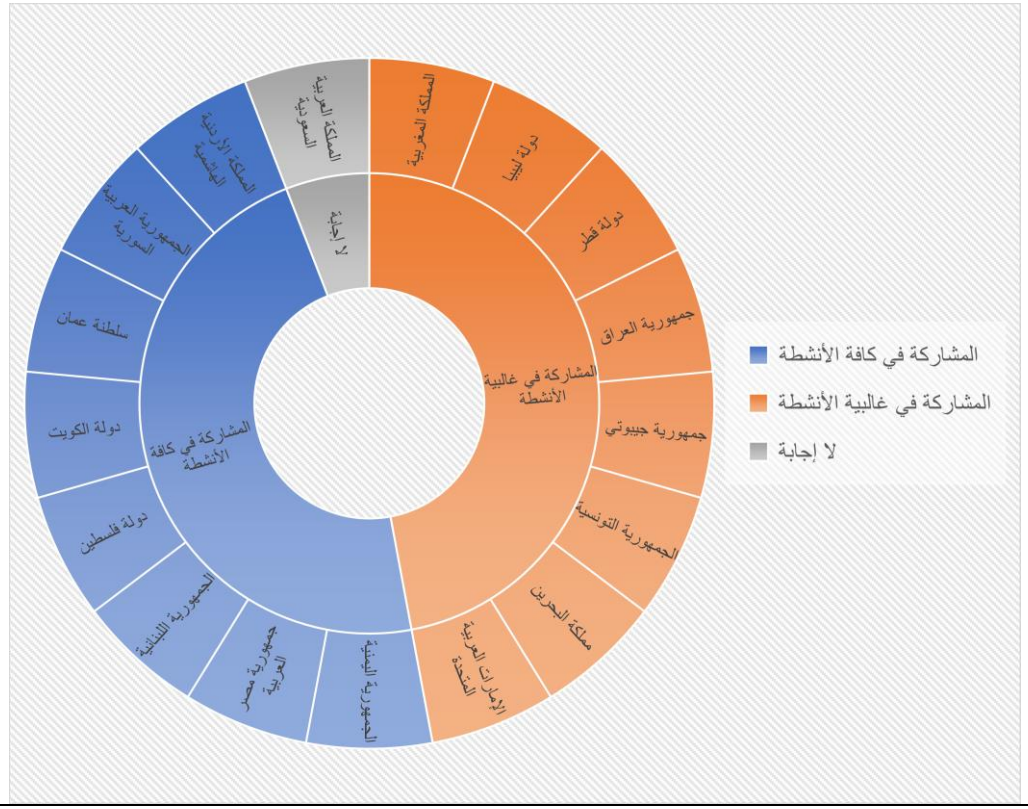

2- هل تم تحليل الواقع المتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة من أجل تمكين مشاركتها وإصلاح سياسات الرعاية

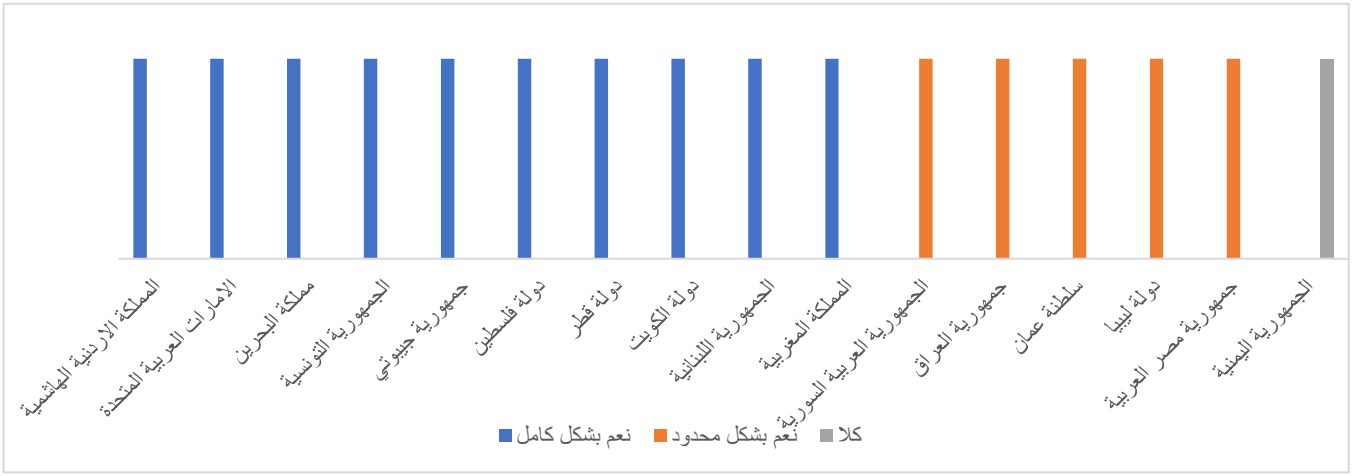

3- هل تم إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في خطط الاستجابة للأزمات؟

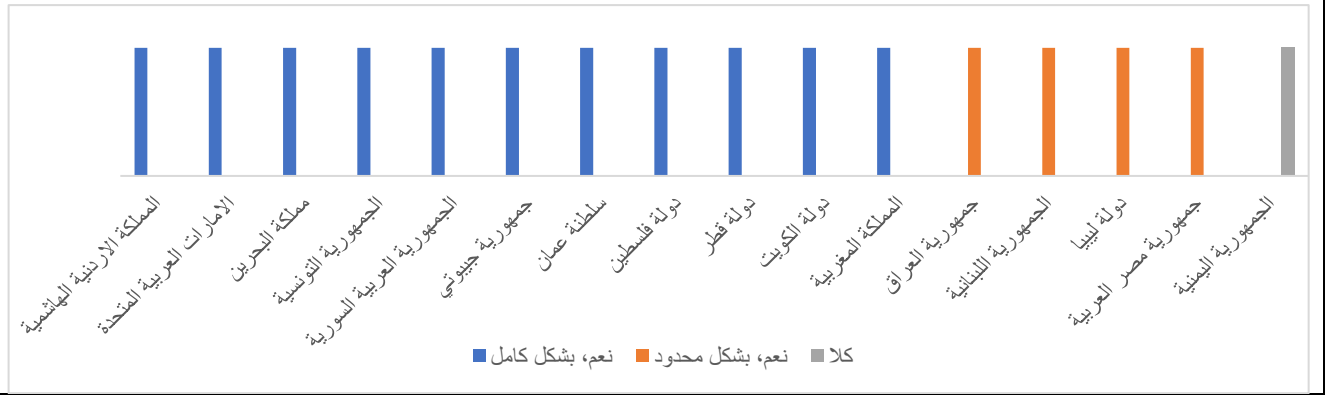

4- هل تم فهم وتحليل واقع الرعاية على المستوى الوطني (لا سيما غير المدفوع الأجر) لتحديد الأولويات والتغييرات اللازمة؟

يرجى ذكر تفاصيل عن هذه الجهود:

المملكة الأردنية الهاشمية:

مشاركة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في أعمال اللجنة الفرعية في:

- ورشة العمل الإقليمية حول المبادئ التوجيهية لإعداد الاستعراضات الوطنية المتعلقة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً، والتي عقدت في بيروت يومَي 15 و16 كانون الثاني/يناير 2019.
- الاجتماع الإقليمي لتعزيز قدرات اللجنة الفرعية حول المساواة بين الجنسين في مجال إعداد التقارير الوطنية عن الأطر والالتزامات الدولية (منهاج عمل بكين وخطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030) في 21 و22 حزيران/يونيو 2023 في بيروت.
- اجتماع لجنة المرأة الدورة العاشرة، يومَي 16 و17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وفي إطار أعمال الدورة، حضور ورشة عمل حول حزمة أدوات الإسكوا لدعم الدول في تصميم سياسات وطنية دامجة لمنظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- ورشة العمل حول "استخدام أداة محاكاة المؤشرات لصانعي السياسات في العالم العربي"، في 17 و18 أيار/مايو 2023.

مملكة البحرين:

- يتضمن "المرصد الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين" وحدة أداء رئيسية تتضمن مجموعة من المؤشرات الدالة على واقع المرأة في ستة مجالات تنموية ومن ضمنها مجال "المشاركة الاقتصادية"، كما يتضمن المرصد محور خاص "بالمشاركة الاقتصادية للمرأة" يشتمل على أكثر من 300 مؤشر كمّي ونوعي ذي علاقة بالمرأة والتوازن بين الجنسين في مجال الاقتصاد، ويتم تحديث مؤشراته بشكل سنوي ويمكن للباحثين والمهتمين والعموم إعداد مجموعة من التقارير باستخدام هذه المؤشرات من خلال ربطها في مجموعة متنوعةمن الأشكال البيانية التي يوفرها النظام.
- يتمّ إعداد التقارير الدورية عن رصد التقدّم المحرز وقياس أثر السياسات والبرامج والمبادرات والمشاريع المرتبطة بالتمكين الاقتصادي للمرأة في مملكة البحرين، بالإضافة إلى ما يقدمه التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين من مؤشرات وتوصيات ذات علاقة بهذا الشأن.
- قدمت مملكة البحرين الاستعراض الوطني الطوعي الثاني بشأن التقدّم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023 تحت عنوان "تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات".

الجمهورية التونسية:

بالتعاون مع المنظمة العربية للمرأة ومنظمة GIZ، تمّ تحليل هذه الوضعية ونحن الآن بصدد إعداد استراتيجية لوضع خطة عمل.

الجمهورية العربية السورية:

تعمل الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان على المستوى الوطني على قيادة العمل على إعداد تقرير الهدف الفرعي الخامس من أهداف التنمية المستدامة. وتراعي برامج وخطط الاستجابة الإنسانية قضايا النوع الاجتماعي والوصول إلى خدمات الرعاية الأساسية للنساء وبخاصة خدمات الصحة العامة والصحة الإنجابية، وخدمات الايواء.

جمهورية جيبوتي:

التمكين الاقتصادي:

- منح القروض الصغيرة/نظام الكوتا (25 في المائة على الأقلّ)/محاربة الأميّة/التدريب المهني/التعاونيات الزراعية والرعوية والتدريب على الحرف اليدوية والتدريب على صناعة المربى والجبن.

المساواة بين الجنسين في خطة الاستجابة للأزمة:

الخدمات المقدمة خلال تأثير جاحة كوفيد-19 على العنف القائم على النوع الاجتماعي 2020/المساعدة الطبية، المساعدة النفسية والاجتماعية، المساعدة القانونية، المساعدة الأمنية، المساعدة المادية/الاجتماعية والاقتصادية/توزيع الغذاء على الأسر الضعيفة/الدعم المالي للشركات المتضررة من جائحة كوفيد-19/تمويل المشاريع الصغيرة (ريادة الأعمال).

الرعاية:

فيما يتعلق بأعمال الرعاية بين الزوجين، القضاء يتولّى ويقرر بينما فيما يخصّ الأعمال الأخرى يكون كلّ عمل بمقابل.

سلطنة عمان:

- فيما يتعلق بتحليل الواقع المتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة، فقد أدرجت وزارة التنمية الاجتماعية ضمن خطتها السنوية لعامَي 2022 و2023 عدداً من البرامج للتمكين الاقتصادي وتعزيز مشاركة المرأة، ومن أهمها برنامج شراكة من أجل التمكين يستهدف النساء والأسرة ذات الاحتياج. ووقعت وزارة التنمية الاجتماعية اتفاقية تعاون مع الاجفند لتنفيذ هذا المشروع. ومن ضمن مراحل المشروع يتم العمل على دراسة الواقع لبرامج التمكين وآلية تطويرها.
- أما بشأن إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في خطط الاستجابة للأزمات، تجدر الإشارة هنا إلى أنّه يتمّ مشاركة المرأة في كلّ اللجان التي تُشكَّل في الحالات الطارئة، سواء في الكوارث أو الأوبئة، مع التركيز على احتياجات النساء والفتيات ومراعاتها في مثل هذه الظروف.
- تشارك المرأة مع قطاع الإغاثة والإيواء، وقطاع الاستجابة الطبية، بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني ولجمعيات المرأة العُمانية بمختلف ولايات سلطنة عُمان دور بارز في تقديم الدعم ونشر التوعية بين أفراد المجتمع، وللمرأة جهود ملموسة في حماية البيئة ومكافحة التلوث والتخطيط البيئي ورصد الملوثات.
- فيما يتصل بفهم وتحليل واقع الرعاية على المستوى الوطني، وضعت الخطة الخمسية العاشرة هدفاً استراتيجياً يُعنى بتوفير "حماية اجتماعية متكاملة موجهة للفئات الأكثر احتياجاً، لتمكينها من الاعتماد على الذات والمساهمة في الاقتصاد الوطني"، وفقاً للمتطلبات التي وضعتها رؤية عمان 2040.
- قامت وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع الإسكوا بتنفيذ دراسة حالة: التمكين الاقتصادي للمرأة ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان، وخرجت ببعض التوصيات والسياسات في هذا الجانب.

دولة فلسطين:

بخصوص التحليل الخاص بالتمكين الاقتصادي، فقد تمّ بشكل معمق وعُكس ذلك في استراتيجية التشغيل الوطني 2021-2025، بالتعرف على أسباب الفجوات التي تضمن زيادة النساء في سوق العمل، وذلك بالاستناد إلى إحصاءات مفصلة حسب الجنس وفق منهجية منظمة العمل الدولية. وفيما يتعلق بالتحليل على واقع الرعاية، فقد تم هذا من خلال الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030 وأيضاً من خلال استراتيجيات الحماية الاجتماعية الخاصة بذوي الإعاقة وكبار السن ودور الرعاية.

دولة قطر:

حقوق المرأة في وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة متمثلة بإدارة الضمان الاجتماعي حيث تقوم إدارة الضمان الاجتماعي بصرف معاش الضمان الاجتماعي وفق قانون رقم 38 لسنة 1995 بشأن الضمان الاجتماعي، المادة 3 التي تنص على ما يلي: "يستحق الأشخاص من الفئات التالية معاشاً، وفقاً لأحكام هذا القانون الأرملة – المطلقة – الأسر المحتاجة – الزوجة المهجورة". كما تقدم إدارة الإسكان الحكومي الإسكان المجاني للفئات من ذوي الحاجة من المواطنين الذين تنطبق عليهم شروط الانتفاع بنظام إسكان وذوي الحاجة الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم 18 لسنة 2007، والذي وسع قاعدة الانتفاع المعمول في نظم الإسكان السابقة، وقد شمل القانون جميع فئات النساء المواطنات من ذوي الحاجة من الأرامل والمطلقات والنساء ذوات الإعاقة والمسنات والمتزوجات من غير قطريين، وتتم الاستفادة من النظام من خلال الانتفاع بوحدة سكنية أو بدل إيجار.

دولة الكويت:

- تمّت المساواة بين الجنسين من خلال تطبيق قانون الأحداث واللائحة الداخلية لإدارة رعاية الأحداث دون التمييز في المذهب واللون والجنسية.
- تمّت المشاركة في بعض الأنشطة المتعلقة بجمع وتحليل البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية المستدامة.
- جاري العمل على إدخال التعديلات على القوانين الخاصة برعاية المسنين سواء كانوا من النساء أو الرجال.

- تمّت إعادة تأهيل حاضنة الأعمال (بوتيك 33) ووضع لائحة تنظيمية لحاضنات الأعمال المخصصة للنشاطات الإنتاجية المدرّة للدخل والمشروعات متناهية الصغر، وتم تشكيل لجنة لاعتماد الأعمال والأنشطة الإنتاجية والمشروعات المدرّة للدخل والمشروعات متناهية الصغر.

الجمهورية اللبنانية:

في موضوع تحليل الواقع المتعلّق بالتمكين الاقتصادي للمرأة:

جرى وضع دراسة تقييمية لوضع المرأة الاقتصادي في إطار برنامج تمكين المرأة في المشرق في عام 2019، الذي نسقت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في إطاره أمر إعداد خطة وطنية تمكينية للمرأة اقتصادياً في لبنان. حملت هذه الدراسة عنوان: المرأة والأعمال والقانون 2019[4].

كما تم وضع دراسة حول "المرأة في لبنان: قدرتها على الاختيار ومكانتها من الفرص الاقتصادية وتراكم رأس المال البشري" (2021)[5].

وتمّت مراجعة بنود هذه الخطة من منظور النوع الاجتماعي لمواجهة التحديات الناتجة عن أزمة تفشي جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية. وقد تمّ تنفيذ التدخلات الخاصة بالمرحلة الثالثة من تنفيذ الخطة وهي التالية:

- مراجعة القوانين الرئيسية المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة.
- تقديم سلسلة من الندوات عبر الإنترنت حول القواعد القانونية لتأسيس عمل خاص.
- تأسيس منصة التعلم من الأقران (PLP) مع غرفة التجارة والصناعة وتنظيم ثلاث ندوات في إطارها عبر الإنترنت حول السياسات الصديقة للأسرة، والنساء في الوظائف غير التقليدية، وسياسات مكافحة التحرش الجنسي.
- تنفيذ برنامج "القادة من أجل المساواة" (CCIA) مع "قادة من أجل المساواة" (PLP v2) (وهو برنامج شاركت فيه 10 شركات رائدة في لبنان، وهدف إلى تعزيز أدوات الموارد البشرية التي تراعي الفوارق بين الجنسين وإلى تدريب الموظفات على القيادة).
- المشاركة افتراضياً في ورشة عمل تحت عنوان "تعزيز النقل العام المستجيب للنوع الاجتماعي في بلدان المشرق"، بدعوة من البنك الدولي، والتي أقيمت في عمّان – الأردن[6].

في موضوع تحليل واقع الرعاية:

- نظّمت الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة بالشراكة مع منظمة الإسكوا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومجموعة البنك الدولي ومعهد الدراسات النسائية في الجامعة اللبنانية الأميركية، جلسات حوارية وطنية تحت عنوان"قطاع رعاية صغار الأطفال في لبنان"، في إطار مشروع "التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية – تطوير اقتصاد الرعاية" الذي تنفذه الإسكوا.

(4) World Bank, Women, Business and the Law 2019 – A decade of reform, 2019.

(5) البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، المرأة في لبنان: قدرتها على الاختيار ومكانتها من الفرص الاقتصادية وتراكم رأس المال البشري، 2021.

(6) البنك الدولي والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ورشة عمل بعنوان "تعزيز النقل العام المستجيب للنوع الاجتماعي في بلدان المشرق"، 7 حزيران/يونيو 2022.

- شاركت الهيئة في حفل إطلاق التقرير الثاني لوضع المرأة في دول المشرق لمجموعة البنك الدولي تحت عنوان "من يقدّم الرعاية؟ أعمال الرعاية ونتائج سوق العمل للمرأة في العراق والأردن ولبنان"، الذي يبحث الأثر المحتمل لسياسات الرعاية في تحسين مخرجات سوق العمل للمرأة في منطقة تُسجل فيها مشاركة النساء في القوى العاملة أدنى المعدلات في العالم، والذي عقد في الأردن برعاية رئيس وزراء الأردن د. بشر الخصاونة(7).

في موضوع المساواة بين الجنسين في خطط الاستجابة للأزمات:

لا تزال الهيئة الوطنيّة تنسق عملية تنفيذ خطة العمل الوطنية التنفيذية للقرار 1325، الذي يتناول هذا الموضوع في التدخّلات المذكورة في هذه الخطة والخاصة بالهدف الاستراتيجي الرابع للاستراتيجية: "تلبية الحكومة احتياجات النساء والفتيات في جهود الإغاثة والإنعاش، المتعلّقة بالكوارث الطبيعية" لدعم مشاركتهن في الجهود هذه والاستفادة منها.

دولة ليبيا:

كما أسلفنا سابقاً عن منح قيم مالية لربات البيوت والبنات غير المتزوجات فوق سن الـ 18، وقيم مالية لزوجات الشهداء وللأرامل وزوجات السجناء كنوع من التمكين الاقتصادي وذلك لدعم دورهن كعاملات في الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية ومقدمات رعاية في المنازل، وقد ازداد عمل رعاية النساء غير مدفوع الأجر بشكل ملحوظ نتيجة لإغلاق المدارس وزيادة احتياجات كبار السن، كذلك للّواتي يعملن بشكل غير مناسب في أسواق العمل غير الأمنة إذ تعمل كثير من النساء في الاقتصاد غير الرسمي مما يعرضهنّ لخطر الوقوع ببراثن الفقر أكثر، كما عملنا على إشراك المنظمات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني النسائية في سياسات الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

جمهورية مصر العربية:

يتمّ على المستوى الوطني مسح الوقت الذي يعكس الفترات التي يقضيها كلا الجنسين في أعمال الرعاية والتي لا تظهر في الناتج القومي وتتمّ التوعية من خلال لقاءات دورية عن أهمية توفير الخدمات المساندة لتخفيف العبء على الأسر إلى جانب تحسين البنية التحتية.

المملكة المغربية:

- في إطار الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023-2026 وبرنامجها الأول للتمكين الاقتصادي والريادة، تمّ إعداد تشخيص دقيق للعراقيل التي تحدّ من التمكين الاقتصادي للنساء من قبيل صعوبة الولوج إلى التمويل، والتوفيق بين الحياة المهنية والأسرية، وضعف المهارات القيادية، وعراقيل الولوج إلى الحاضنات، وضعف الشراكة وضعف فرص التشغيل.
- قامت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بالشراكة مع الإسكوا، بإعداد دراسة حول خدمات الرعاية المقدّمة للمسنين، وذلك في إطار برنامج عمل حول التمكين الاقتصادي للنساء في العالم العربي: تطوير اقتصاد الرعاية، سنة 2020.
- نظمت المملكة المغربية بالتعاون مع الإسكوا ومبادرة باثفايندرز (Pathfinders) التابعة لمركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، نشاطاً موازياً على هامش اجتماعات وأنشطة الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة، وذلك يوم الإثنين 6 آذار/مارس 2023، بهدف مناقشة المبادرات والبحث عن سبل تعزيز اقتصاد الرعاية. كما نظمت وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المغرب يوم الأربعاء 9 تشرين الثاني/نوفمبر/نونبر 2022، يوماً دراسياً حول موضوع "اقتصاد الرعاية: فرصة لخلق مناصب الشغل وتحرير وقت النساء".

(7) البنك الدولي والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، من يقدّم الرعاية؟ أعمال الرعاية ونتائج سوق العمل للمرأة في العراق والأردن ولبنان، 2023.

5- هل تم الاطلاع على إصدارات الإسكوا المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة وسياسات الرعاية؟

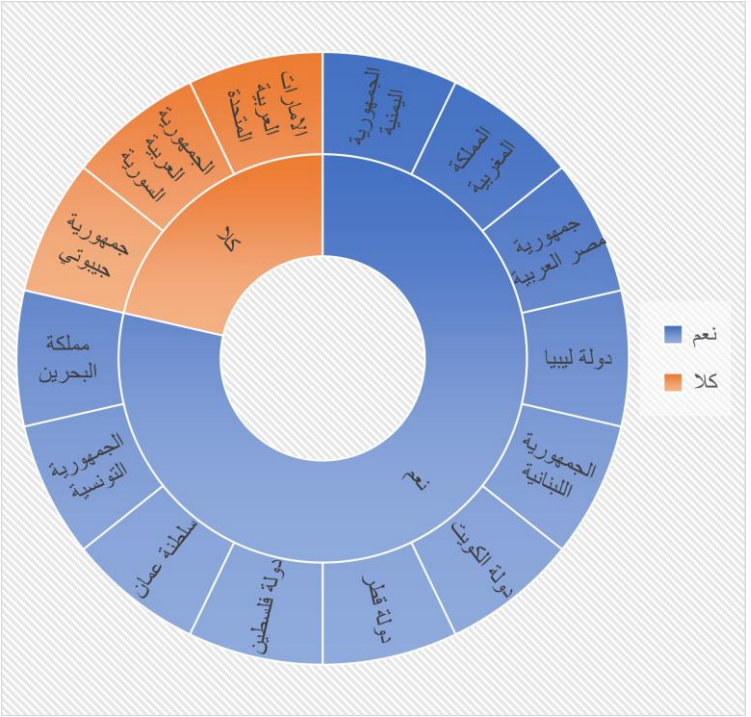

ملاحظة من دولة فلسطين:

تمّ الاطلاع على التجارب الدولية المختلفة في موضوع الرعاية والسياسات المتخذة والأهم من ذلك هو أنّه تمّ تعميق المعرفة على المفهوم نفسه كونه مفهوم واسع. لكن من خلال هذه المعرفة تمّ العمل على عدة قضايا تهتم بالرعاية كإجازة الأمومة والأبوة وما هو مخطط له من إجازة والدية والاعتراف بأعمال الرعاية في أنظمة وسياسات الدولة بشكل أوسع.

6- هل تمّت الاستفادة من هذه الإصدارات في جهود إصلاح سياسات الرعاية؟

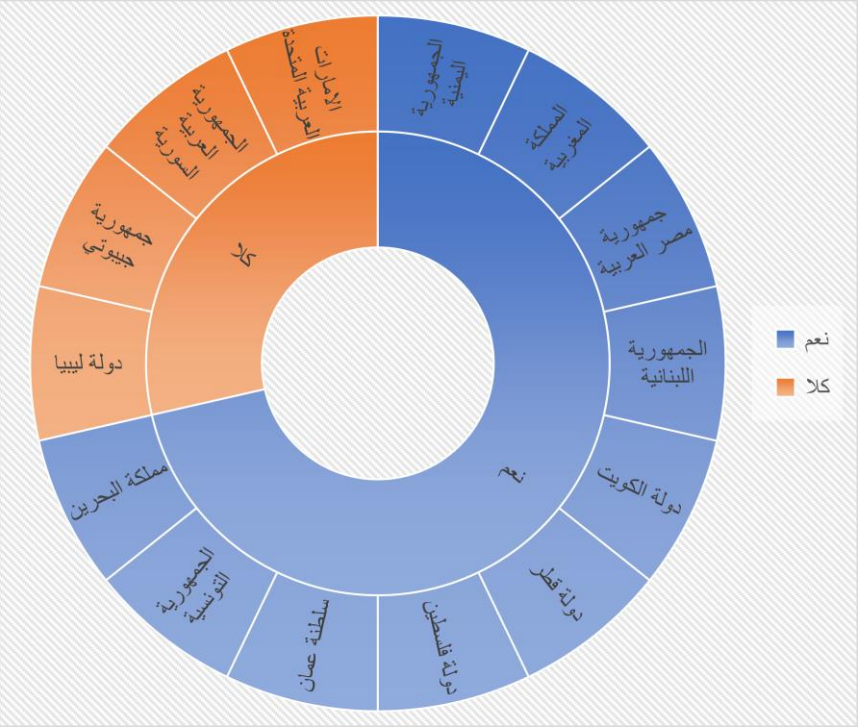

التوصية ز:	التأكيد على أهمية تطوير المنظومات الإحصائية الوطنية وإنتاج البيانات المفصلة حسب الجنس، واستكمال العمل على توفير المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة في إطار تعزيز المراصد الوطنية الخاصة بالمرأة.

1- هل تمّ تطوير برامج رصد إحصائية مفصلة حسب الجنس منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021؟ يُرجى التفصيل.

المملكة الأردنية الهاشمية:

تم تطوير مرصد محدود بحيث تمّ إلغاء القاعدة الثابتة للبيانات pdf وتحولت إلى القاعدة التفاعلية px-web، يوجد عليه رابطان في قاعدتين تفاعليتين (قاعدة المرأة الأردنية، وقاعدة المؤشرات الجندرية)، بحيث يستطيع الباحث تشكيل الجداول بالطريقة التي يحتاجها.

الإمارات العربية المتحدة:

المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، هو مركز حكومي تابع لوزارة شؤون مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتم إلحاقه بالوزارة بموجب قرار من مجلس الوزراء في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ويهدف إلى تطوير وتعزيز أداء الدولة في مجالات التنافسية العالمية والإحصاء والبيانات، ودعم مسيرة الدولة لتحقيق مئوية الإمارات 2071. ويعمل المركز على تنظيم القطاع الإحصائي من خلال بناء نظام إحصائي وطني متكامل، ورفع القدرة التنافسية للدولة في مختلف القطاعات وتعزيز مكانتها ضمن تقارير ومؤشرات التنافسية العالمية، والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دوره كأمانة عامة للّجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، كما يقوم المركز باقتراح السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والخطط المتعلقة بالتنافسية والإحصاء، وتعزيز ونشر ثقافة التنافسية وأهمية توفّر البيانات والمعلومات الإحصائية مفصلة حسب الجنس على مستوى الدولة كمنظومة موحدة تمتاز بالشمولية والدقة والاتساق والحداثة، بالتعاون مع الجهات الحكومية والسلطات المختصة والعمل على توفيرها وإتاحتها.

مملكة البحرين:

في إطار رصد ومتابعة واقع المرأة البحرينية، دشّن المجلس الأعلى للمرأة مستثمراً الشراكات والتحالفات على المستوى الوطني "المرصد الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين" في عام 2021، متضمناً ما يزيد عن 1,000 مؤشر كمّي ونوعي على مستوى كافة المجالات تم رصدها ضمن سلسلة زمنية، وذلك بهدف بناء منظومة معرفية موحّدة تعزز اقتصاد المعرفة، إلى جانب قياس معدلات التنافسية المحلية والإقليمية والدولية مما يساهم في سدّ الفجوات، من خلال رصد مساهمات المرأة البحرينية وقياس حجم مشاركتها في الحياة العامة. وقد أُتيح المرصد عبر موقع إلكتروني خاص، كمنصة علمية، للباحثين والمهتمين والعموم للتعرف على كلّ ما يخصّ معلومات وبيانات التوازن بين الجنسين باللغتين.(**الرابط**)، بالإضافة إلى وجود التطبيق الإلكتروني لمؤشرات التوازن بين الجنسين والذي يتم تغذيته وتحديثه بشكلٍ دوري بأهم المؤشرات التنموية وذات العلاقة.

بالإضافة إلى **جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتقدّم المرأة البحرينية**، التي تُمنح لأفضل الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة المتميزة في مجالات دعم وتمكين المرأة البحرينية العاملة، وذلك من أجل دعم وتشجيع السياسات التحفيزية لبرامج تمكين المرأة لتبوء مناصب ومواقع اتخاذ القرار، وخلق بيئة داعمة ومراعية لإدماج احتياجات المرأة في برامج عمل المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص. ويتمّ من خلال هذه الجائزة الحصول على عدد من المؤشرات الكمية التي ترصد نسبة تواجد المرأة العاملة في المؤسسة في التوظيف والترقيات والتدريب والابتعاث والتمثيل في اللجان والتمثيل المؤسسي في المهام الرسمية ونسبة استفادة المرأة من خدمات المؤسسة.

الجمهورية التونسية:

كلّ المؤشرات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء تصدر حسب النوع الاجتماعي.

الجمهورية العربية السورية:

كلا، تمّ الطلب من الجهات المعنية بإعداد البيانات والمؤشرات الإحصائية التسجيلية المصنفة حسب الجنس.

جمهورية جيبوتي:

كلّ الدراسات التي تقوم بها الوزارة بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء في جيبوتي، يتم فيها تطبيق حسب نوع الجنس.

سلطنة عمان:

تستعرض قاعدة إحصاءات النوع الاجتماعي في بوابة البيانات الخاصة بالمركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عُمان مؤشرات التقدم المحرز للجنسين مع تحديد مستوى مشاركة المرأة في مختلف مجالات التنمية، وتُعدّ هذه المؤشرات أداة رئيسية لقياس المتغيرات التي تحدث بالمجتمع. ويتمّ إصدار نشرة سنوية خاصة بالمرأة العُمانية تضم كافة البيانات والمؤشرات عن المرأة وهي متاحة في الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

دولة فلسطين:

حسب قانون الإحصاءات العامة لعام 2004، فإنّ الجهة المسؤولة عن عملية جمع البيانات في الدولة هي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكافة المسوح التي ينتجها هذا الجهاز تتضمن سؤالاً خاصاً بالجنس. ويتمّ على أساسها إنتاج إحصاءات مصنفة حسب الجنس في القطاعات لا سيّما تلك المتعلقة بالتنمية البشرية.

دولة الكويت:

يتمّ إجراء إحصائية دورية على نزلاء الدور الإيوائية التابعة لوزارة الشئون الإجتماعية على حسب الجنس.

الجمهورية اللبنانية:

أطلقت إدارة الإحصاء المركزي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الإحصائي الأول في لبنان حول إحصاءات النوع الاجتماعي بعنوان "واقع النساء والرجال في لبنان: صورة إحصائية"، في عام 2021. وطوّرت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية "بارومتر المساواة بين الجنسين في لبنان" بالشراكة مع منظمة GIZ. كما طوّرت الهيئة خطة المرصد الوطني للمساواة بين الجنسين في لبنان في شهر أيار/مايو 2021.

جمهورية مصر العربية:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو الجهة الرئيسية لجمع ونشر البيانات. وتضع وحدة التنمية المستدامة بالجهاز عدّة مؤشرات تتعلق بالتنمية المستدامة، بما في ذلك تمكين المرأة ومؤشرات المساواة بين الجنسين بالإضافة إلى وجود وحدة تكافؤ فرص بهذه الوحدة.
- مرصد المرأة المصرية الذي يتابع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2030 من خلال التطبيق الصارم لآليات المراقبة والتقييم. وقد تمّ تطوير مؤشرات مرصد المرأة المصرية بمؤشرات داعمة لتضمين كافة القطاعات. ويهدف مرصد المرأة المصرية إلى متابعة تنفيذ المستهدفات الخاصة بوضع المرأة في الفترة من 2015 إلى 2030 من خلال:
  - ✓ تجميع قيم المؤشرات وعرضها على موقع متفاعل على الإنترنت.
  - ✓ إعداد مجموعة من التقارير الدورية حول وضع المرأة المصرية وفجوة النوع الاجتماعي.

✓ حصر وعرض القوانين المتعلقة بالمرأة.

ويتم ذلك في المجالات التالية: التمكين السياسي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية. ويتمّ عرض سلاسل زمنية للمؤشرات تبدأ من عام 2015 أو من آخر نقطة زمنية متاحة كسنة أساس. ويتيح المرصد مقارنات بين وضع الإناث والذكور من خلال عرض المؤشرات للذكور والإناث. كما يسلط المرصد الضوء على الفجوات بين المناطق المختلفة من خلال عرض المؤشرات على مستوى المناطق والمحافظات كلما أمكن ذلك. ويسمح المرصد بمقارنة الوضع الحالي بالمستهدف للوقوف على مدى تحقيق المستويات المستهدفة لكلّ مؤشر حيث تمّ وضع مستهدفات كمية لكلّ مؤشر في الأعوام 2020، و2025، و2030 مما يساعد على تقييم الخطط والبرامج التي يتم تنفيذها ومدى قدرتها على تحقيق المستهدف. وتم إطلاق نتائج دراسة العنف ضد المرأة ذات الإعاقة في عام 2022.

المملكة المغربية:

عرفت المنظومة الإحصائية المغربية تطوراً مهماً، بحيث أن المغرب يتوفر على مؤسسة خاصة لإنتاج المؤشرات بشكل دوري وهي المندوبية السامية للتخطيط التي تعتمد على النظام الإحصائي المدمج للنوع الاجتماعي منذ سنة 2012، وتتوفر على تغطية مجالية لجميع ربوع المملكة. بالإضافة إلى ذلك ومن أجل تطوير وإنتاج مؤشرات النوع الاجتماعي، تم خلق لجنة مشتركة سنة 2020 بين وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة كقطاع مسؤول عن المساواة وتحسين ظروف المرأة المغربية، والمندوبية السامية للتخطيط كمؤسسة مختصة في إنتاج الإحصائيات.

المملكة العربية السعودية:

تمّ إنشاء إدارة خاصة بالنوع الاجتماعي في الهيئة العامة للإحصاء تُعنى بالبيانات والإحصاءات المفصلة حسب الجنس.

2- ما عدد المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بقضايا المساواة بين الجنسين التي تم رصدها؟

المملكة الأردنية الهاشمية:

عدد المؤشرات 73 مؤشراً وطنياً (الرجاء الاطلاع على المرفق#1).

الإمارات العربية المتحدة:

جميع المؤشرات التي تخدم الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

مملكة البحرين:

يقوم المجلس الأعلى للمرأة برصد ومتابعة كافة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تخصّ المرأة والأسرة والتوازن بين الجنسين. وتمت دراسة دليل المؤشرات ذات العلاقة بالمرأة والأسرة والتوازن بين الجنسين الصادر عن الإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2022 وعددها 102 مؤشراً مرتبطة بمجالات عمل الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية. كما عمل المجلس الأعلى للمرأة على دراسة أهداف ومقاصد ومؤشرات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحديد نسبة ارتباط ومواءمة مجالات الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية بها، فبلغت نسبة ارتباط مجالات الخطة الوطنية بأهداف التنمية المستدامة 64 في المائة. كما ويتمّ رصد كافة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتوفير مؤشرات بديلة وملائمة مع المقاصد المرجو تحقيقها في حال عدم توفّرها.

الجمهورية العربية السورية:
تمّ رصد نحو 40 مؤشراً يعكس حالة المساواة بين الجنسين (الرجاء الاطلاع على المرفق#2).
جمهورية جيبوتي:
85 مؤشراً.
سلطنة عمان:
تم رصد 12 مؤشراً من مؤشرات الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات)، حيث تمثل 86 في المائة من إجمالي مؤشرات الهدف الخامس.
دولة فلسطين:
تم رصد نحو 70 مؤشراً يعكس حالة المساواة بين الجنسين (الرجاء الاطلاع على المرفق#3).
دولة قطر:
اثنان (الهدف الخامس والعاشر).
دولة الكويت:
12 مؤشراً من أصل 14 مؤشراً في الهدف الخامس (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل الفتيات والنساء).
الجمهورية اللبنانية:
في مشروع المرصد الوطني للمساواة بين الجنسين في لبنان، الذي تعمل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على تطويره، تمّ وضع لائحة بالمؤشرات المرتبطة بقضايا المساواة بين الجنسين وهي 34 مؤشراً، 10 منها مأخوذة من لائحة المؤشرات الإجمالية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة والمرتبطة بقضايا المساواة بين الجنسين[8]، التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة، و24 منها مستحدثة بحسب السياق المحلي في لبنان وتندرج تحت الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدور حول المساواة بين الجنسين.
جمهورية مصر العربية:
ضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية تمّ رصد عدد من المؤشرات على مستوى محاورالاستراتيجية الأربعة وهي:
ستة مؤشرات للتمكين السياسي – تسعة مؤشرات للتمكين الاقتصادي – 11 مؤشراً للتمكين الاجتماعي – ثمانية مؤشرات للحماية – أي ما مجموعه 34 مؤشراً.
المملكة المغربية:
أنتجت المنظومة الإحصائية المغربية مجموعة من المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بقضايا المساواة بين الجنسين والتي يبلغ عددها 30 مؤشراً من مختلف أهداف ومقاصد التنمية المستدامة.
المملكة العربية السعودية:
خمسة محاور تتكون من 54 مؤشراً.
الجمهورية اليمنية:
لم يتم العمل على هذا الجانب.

3- هل تم تطوير مرصد متاح للعموم للمؤشرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة؟ يرجى التفصيل.

الإمارات العربية المتحدة:

تقود دولة الإمارات العربية المتحدة الطريق في التزامها بتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال مركز بيانات أهداف التنمية المستدامة المبتكر.

تأسست اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة في كانون الثاني/يناير 2017، وترأسها معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي – وزيرة الدولة للتعاون الدولي، وتتألف من 17 جهة اتحادية مكلفة بمراقبة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والإبلاغ عنه.

ومركز بيانات أهداف التنمية المستدامة هو عبارة عن منصة شاملة تهدف إلى تتبع ورصد والإبلاغ عن المعالم والتقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتميز هذا المركز بأربعة عناصر رئيسية تجعله فريداً وجذاباً: البيانات المفتوحة حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وقصص البيانات والمبادرات والإعلام.

تقرّ دولة الإمارات العربية المتحدة بأنّ الدول لا يمكنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما لم يكن المواطنون والمقيمون على دراية بالأهداف. وإنّ تحويل تطلّعات الاستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى مبادرات يسهّل على المجتمعات المشارَكة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن هنا، كان المركز الرائد وأطلق عنصر "المبادرة"، بالتعاون مع أعضاء اللجنة الوطنية والقطاع الخاص والعديد من أصحاب المصلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة. والهدف من المركز تسليط الضوء على المشاريع الرئيسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، لتثقيف وزيادة المعرفة بأهداف التنمية المستدامة للمجتمع بأسره من خلال أدوات تفاعلية وجذابة.

وأطلقت حكومة الإمارات مؤشر نضج البيانات الحكومية. ويهدف هذا المؤشر إلى تعزيز قدرة الجهات الحكومة الاتحادية في إدارة بيانات ذات جودة عالية ومحدثة لصناع القرار تتفق مع المعايير والممارسات العالمية. ويرمي هذا المؤشر أيضاً إلى تقييم ومتابعة أداء الجهات الاتحادية في تلبية متطلبات الأجندة الوطنية ومؤشرات التنافسية العالمية وتوفير البيانات والمؤشرات لأغراض التخطيط وتطوير السياسات.

مملكة البحرين:

أطلق المجلس الأعلى للمرأة في عام 2021 موقعاً إلكترونياً خاصاً بالمرصد الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين متضمناً كافة المؤشرات التنموية بما فيها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. ويتمّ الاستناد إلى المرصد لكونه منصة إلكترونية وقاعدة بيانات وطنية لكافة المؤشرات الكمية والنوعية ذات العلاقة بالمرأة وتكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين والتنمية المستدامة، وذلك لقياس معدلات الأداء الوطني المرتبط بتقدم المرأة البحرينية وبحسب ما تطلبه السياسات الوطنية والتقارير والمراجع وقواعد البيانات الإقليمية والدولية. وأُتيحت صفحة لعموم الشركاء والباحثين والمهتمين بشؤون المرأة والتوازن بين الجنسين، حيث يتضمن الموقع الإلكتروني للمرصد ما يزيد عن 1,000 مؤشر كمي ونوعي في ستة مجالات تنموية هي: السكان، واستقرار الأسرة، والمشاركة الاقتصادية، وصنع القرار، وجودة الحياة، والتعليم. ويمكّن المرصد الباحثين والمهتمين من إعداد تقارير إحصائية متنوعة والاطلاع على التقارير الوطنية المعدّة في مجال التوازن بين الجنسين مثل "التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين" الذي يُعد بشكلٍ دوريّ كلّ سنتين بمشاركة مجموعة من مؤسسات الدولة الرسمية. (الرابط). ولدى مملكة البحرين أيضاً منصة إلكترونية متاحة للعموم لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (الرابط).

(8) إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الجمهورية العربية السورية:
يجري العمل على إعداد البوابة السورية للتنمية، ولم يتمّ إطلاق العمل بها بعد وتختص هذه البوابة بعرض مؤشرات التنمية المستدامة.
جمهورية جيبوتي:
كلّ الدراسات المتعلقة بالأهداف يمكن الوصول إليها عبر موقع الوزارة.
سلطنة عمان:
البيانات متاحة في موقع أهداف التنمية المستدامة لسلطنة عمان عبر الرابط https://sdg.ncsi.gov.om/sdgwebsite.
دولة فلسطين:
من خلال موقع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، هناك رابط يتيح الاطلاع على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشكلٍ مفصل وهو: https://www.pcbs.gov.ps/mainSDGsAr.aspx.
وكذلك هناك رابط للاطلاع على مؤشرات المساواة بين الجنسين وهو: https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/772/default.aspx.
دولة قطر:
من خلال إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
دولة الكويت:
تم إطلاق موقع خاص يتضمن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بدولة الكويت ويمكن الوصول إليه من خلال الموقع الرسمي للإدارة المركزية للإحصاء (www.csb.gov.kw).
ودولة الكويت في طور إطلاق نظام ربط الإدارة المركزية للإحصاء بالجهات المزودة للبيانات لتسهيل عملية الجمع والتطوير والتدريب المشترك.
الجمهورية اللبنانية:
إنّ الموقع الإلكتروني للمرصد الوطني للمساواة بين الجنسين هو قيد التطوير، وسيتمّ تفعيله قريباً، متيحاً للعموم الاطلاع على لائحة المؤشرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين، والتي طوّرت أو ستُطَوّر في إطاره.
جمهورية مصر العربية:
تمّ إطلاق مرصد المرأة المصرية ليكون أداة متابعة وتقييم وتطوير مؤشرات قياس أداء تحقيق الاستراتيجية.
المملكة المغربية:
تتوفر المملكة المغربية على المندوبية السامية للتخطيط المختصّة في إنتاج مؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي، التي قامت سنة 2022 بإحداث منصة رقمية www.genre.hcp.ma.
وتمّ إطلاق هذه المنصة التفاعلية المخصصة لإحصاءات ودراسات النوع الاجتماعي بهدف تسهيل ولوج المستخدمين وتلبية احتياجاتهم. وتوفّر المنصة للفاعلين مجموعة من المؤشرات بناء على الإطار المفاهيمي للمرجعيات الدولية في مجال مؤشرات النوع الاجتماعي، والتي يتم إثراؤها وتكييفها مع احتياجات السياق الوطني ويتم تقسيم هذه المؤشرات إلى مجالات مثل عدد السكان في الأسر، والصحة والتربية وسوق الشغل واستغلال الوقت، واتخاذ القرار، والعنف ضد النساء والفتيات، وكل مجال مقسّم إلى مواضيع تقدم مؤشرات مرتبطة بإشكاليات النوع الاجتماعي المتعلقة بها. أما فيما يخص الأساليب والأدوات، فإن المنصة تقدم أدوات ودلائل مرتبطة بالنوع الاجتماعي في الإحصاءات والإنتاج والتحليل والعرض والنشر والاستخدام.

المملكة العربية السعودية:

تم إنشاء مرصد وطني لمشاركة المرأة في التنمية، يقيس مشاركتها في خمسة محاور تنموية.

4- هل تمّ التعاون مع مؤسسات أكاديمية ورسمية في هذا الإطار؟ يُرجى ذكر الجهات.

المملكة الأردنية الهاشمية:

الجهات هي كالتالي:

البنك المركزي	نقابة أطباء الأسنان الأردنيين	دائرة الموازنة العامة
صندوق التنمية والتشغيل	نقابة الصحفيين الأردنيين	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	هيئة الأوراق المالية	وزارة الصناعة والتجارة
ديوان الخدمة المدنية	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	وزارة التربية والتعليم
تنمية – شبكة التمويل الأصغر في الأردن	وزارة التنمية السياسية البرلمانية	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
إدارة حماية الأسرة	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	الأحوال المدنية والجوازات
وزارة الصحة	وزارة الداخلية	الإقامة والحدود – مديرية الأمن العام
المجلس القضائي	وزارة الشؤون البلدية	الأطباء البيطريين الأردنيين
دائرة الأراضي والمساحة	وزارة الصحة	المجلس الأعلى للسكان
وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة العدل	دائرة الأراضي والمساحة
صندوق المعونة الوطنية	الهيئة المستقلة للانتخاب	غرفة تجارة الأردن
البنك المركزي	الإدارة المحلية	غرفة صناعة الأردن
نقابة الممرضين الأردنيين	نقابة الصيادلة الأردنيين	مديرية الأمن العام
نقابة المهندسين الأردنيين	نقابة العمال الأردنيين	مؤسسة الضمان الاجتماعي
نقابة المهندسين الزراعيين	نقابة المحاميين الأردنيين	نقابة الأطباء الأردنيين
نقابة الجيولوجيين الأردنيين		

الإمارات العربية المتحدة:

يعمل المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء على رصد واستعراض وتحليل عدد من التقارير والتصنيفات العالمية المهمة وذلك لقياس أداء الدولة التنافسي في إطار استراتيجيتها الإنمائية مواءمةً مع رؤية الدولة وتوجهات القيادة. لذلك، يحرص المركز على ضمان الدقة في توثيق ورصد الأداء في دولة الإمارات بشكل يعكس حقيقة جهود التطوير والتنمية المبذولة في الدولة وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية عن طريق التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية الاتحادية منها والمحلية في سبيل تحسين مؤشرات الدولة في هذه التقارير مما يساهم في رفع تنافسية وأداء الدولة وبالتالي تعزيز مكانتها الدولية.

مملكة البحرين:

تم إطلاق المرصد الإلكتروني لمؤشرات التوازن بين الجنسين في عام 2021 في إطارٍ تشاركي مع المؤسسات الرسمية للدولة، ويتمّ تغذية مؤشرات المرصد من خلال جميع مؤسسات الدولة الرسمية والمصدرية لبيانات المؤشرات، وذلك بشكل دوري (سنوي)، وتتضمن هذه المؤسسات الجامعات والمؤسسات المعنية بالتعليم الأساسي والتعليم الجامعي والتعلّم مدى الحياة.

الجمهورية التونسية:

المعهد الوطني للإحصاء.

الجمهورية العربية السورية:

يجري التعاون بين هيئة التخطيط والتعاون الدولي والإسكوا على إنشاء بوابة التنمية السورية لأهداف التنمية المستدامة.

جمهورية جيبوتي:

المعهد الوطني للإحصاء في جيبوتي.

سلطنة عمان:

يتمّ التنسيق بشكلٍ دوري مع مختلف المؤسسات للحصول على بيانات رسمية حسب الجنس، وفي إطار بناء القدرات المؤسسية وتطويرها في مقاربة إدماج النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات، تضمنت خطط وزارة التنمية الاجتماعية برامج تدريبية وتأهيلية لتعزيز قدرات الكوادر البشرية العاملة في مجال الإشراف والتخطيط بالوظائف الإشرافية والجهات الشريكة في تعزيز مؤشرات النوع الاجتماعي ضمن تقاريرها الدورية والسنوية، وتنفيذ دورات تدريبية حول "مقاربة النوع الاجتماعي في إعداد وتنفيذ وتقييم البرامج والخطط الوطنية" وتقييمها استهدفت 173 مشاركاً/ةً من العاملين بوزارة التنمية الاجتماعية والشركاء بالجهات الحكومية، والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وأعضاء من لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومن المجتمع المدني.

دولة فلسطين:

عند إنتاج أي بيانات أو معلومات يتمّ التشاور مع الأكاديميين باستمرار، عدا عن أنّ الحكومة تتعاقد مع معاهد بحثية كمعهد ماس مثلاً لإنتاج بعض الدراسات التحليلية المتخصصة.

دولة قطر:

معهد الدوحة الدولي للأسرة.

الجمهورية اللبنانية:

المؤسسات الأكاديمية: مؤسسة عصام فارس في الجامعة الأميركية، والمعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأميركية.

الجهات الرسمية: وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي، والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والمديرية العامة للأمن العام اللبناني والمديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية في وزارة الداخلية والبلديات، ووزارة الصحة العامة، ووزارة العمل، ووزارة الاقتصاد والتجارة، وإدارة الإحصاء المركزي. **المملكة المغربية:** يتعاون القطاع الوصي على المرأة بالمملكة المغربية مع المؤسسة الرسمية المعنية بإنتاج مؤشرات النوع الاجتماعي، وهي المندوبية السامية للتخطيط. **المملكة العربية السعودية:** - المراكز/مركز الحكومة متخذي القرار. - الجهات العامة الرئيسية الأخرى من الجهات والوزارات الحكومية. ✓ الجهات الخاصة. ✓ الخبراء ومراكز الأبحاث. ✓ المؤسسات غير الربحية.	
التوصية ح:	**بناء شراكات مع القطاع الخاص وتفعيل دوره في إلغاء التمييز ضد المرأة في مجال العمل، بما في ذلك التكافؤ في فرص التوظيف والأجور والترقي والوصول إلى مراكز صنع القرار.**
1- هل تمّ منذ عام 2021 بناء أي شراكات مع القطاع الخاص من أجل توعية المجتمع بدور المرأة في سوق العمل، بما يشمل التكافؤ في فرص العمل والترقية وصعود سلّم القرار؟ يُرجى التفصيل عن هذه الجهود: **المملكة الأردنية الهاشمية:** تشكل الشراكات مع مختلف القطاعات جزءاً لا يتجزأ من نهج الدولة الأردنية خاصة في إعداد الاستراتيجيات والخطط الوطنية التنفيذية حيث تمّ العمل بشراكة مع ممثلي القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في إعداد الخطط والاستراتيجيات التي عُنيت بالتمكين الاقتصادي للمرأة وراعت التنوّع في مبادراتها وأنشطتها لإلغاء التمييز ضد المرأة في مجال العمل، بما في ذلك التكافؤ في فرص التوظيف والأجور والترقي والوصول إلى مراكز صنع القرار، ومنها: - إعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2023-2025: تمّ العمل فيها بناء على شراكات بين المؤسسات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص، وتضمنت مبادرات تنفيذ حملات التوعية التي تتناول الأعراف الاجتماعية لتحسين الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن. - ضمّت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية ممثلين عن جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية، وهي المكلّفة بتقديم مخرجاتها التي جاء من بينها تهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة. وعليه، وُضعت الخطة التنفيذية لمخرجات هذه اللجنة وعُنيت في محور المرأة بالتدخلات في البيئة الاقتصادية وبتعديل التشريعات الناظمة للعمل، وبتكافؤ الفرص في التوظيف والأجور عبر تدخّل يُعنى بسياسات التدريب المهني والتفتيش والحدّ الأدنى للأجور.	

- ولدمج تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي أُعِدَّت "استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي" من خلال عقد سلسلة حلقات والعديد من الاجتماعات والمشاورات الفردية لممثلي الجهات المذكورة أعلاه وقد أُطلِقت هذه الاستراتيجية في كانون الأول/ديسمبر 2022.
- ومن خلال اللجنة الأردنية للإنصاف في الأجور، وضمن حملة "واعي/ة"، تمّ تنفيذ حملة توعية وطنية بالحقوق العمالية في الأردن التي ستركز على إجازتَي الأمومة والأبوة، وتثقيف العمال/العاملات وجهّات العمل بالحقوق والمسؤوليات في العمل، ومنع المخالفات والممارسات التمييزية في أماكن العمل. وبثت الحملة رسائل توعية عبر منصات التواصل والإعلام الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية الرسمية.
- بالتعاون بين وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية واللجنة الأردنية للإنصاف في الأجور (برئاسة مشتركة من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ووزارة العمل) واتحاد النقابات العمالية وأمانة عمّان الكبرى، تمّ إطلاق حملة توعية "واعي/ة" هدفت إلى التوعية بالحقوق العمالية بموجب قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي لرفع الوعي بالتشريعات الوطنية والواجب الالتزام بها من قبل أصحاب العمل. واستكمالاً للجهود، سيتمّ إطلاق المرحلة الثانية من حملة "واعي/ة" لمنع الانتهاكات والممارسات التمييزية في مكان العمل بهدف خلق بيئة عمل عادلة ولائقة.
- عقدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث الندوة الإقليمية الختامية لمشروع سيدات صاحبات الأعمال لمشروع حول "تمكين سيدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الوصول إلى أسواق الأعمال والتجارة على قدم المساواة مع الرجال في الأردن، وإطلاق استراتيجية بناء القدرات التقنية والمؤسساتية بهدف خلق بيئة مواتية لتعزيز ودمج سيدات الأعمال في قطاعَي الاقتصاد والأسواق التجارية ورسم الخرائط والتنميط في البلدان التي يغطيها المشروع (الأردن والجزائر ومصر ولبنان والمغرب وتونس).
- عقدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ورشة عمل تشاركية مع شركات مملوكة من نساء من القطاع الخاص من الشركات الموقّعة على المبادئ العالمية المعنية بهدف التعريف بالاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025 ومدى تقاطعها مع مجالات العمل المختلفة للشركاء، إضافةً إلى تقديم الدعم الفني اللازم لتحديد المبادرات والمشاريع الحالية التي تساهم في تحقيق نتائج ومخرجات الاستراتيجية.
- عقدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ورشة تعريفية حول المبادئ العالمية المعنية بتمكين المرأة مع السيدات صاحبات الأعمال ضمن سلسلة الندوات حول تبنّي القطاع الخاص لسياسات إدماج النوع الإجتماعي ودعم تمكين المرأة، وانضمت ثماني شركات مملوكة لنساء إلى الشبكة العالمية.
- تم افتتاح الحضانة المؤسسية في وزارة العمل بعد إعادة تأهيلها في إطار جهود تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وتمكينها في سوق العمل الأردني، إضافةً إلى ثلاث حضانات مؤسسية أخرى تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في عدّة محافظات بهدف رفع المشاركة الاقتصادية للمرأة من خلال توفير أماكن لرعاية أطفال الأسر العاملة، والاستثمار برعاية وتعليم الطفولة المبكرة.
- مشروع عيادة الأعمال، التي تم إنشاؤها للشركات التي تملكها النساء وخصوصاً في قطاع رياض الأطفال والذي تأثر بشكل كبير بالجائح. وتمكنت عيادة الأعمال خلال ستة أشهر من تأهيل ومساعدة 24 صاحبة روضة، استفدن من الخدمات الفنية والمالية التي قدمتها العيادة لدعم استدامة تلك الروضات، وتوظّف هذه الروضات 110 مقدّمات رعاية وتخدم حوالي 720 طفلاً.

الإمارات العربية المتحدة:

لا تتوقف الشراكات مع القطاع الخاص بشأن التوعية بدور المرأة في سوق العمل وخاصة مع وزارة الموارد البشرية والتوظيف المعنية بتنظيم سوق العمل.

مملكة البحرين:

يتمّ باستمرار استحداث لجان تكافؤ فرص جديدة في القطاع الخاص ومتابعة خطة عملها بشكل دوري. ويبلغ عدد لجان تكافؤ الفرص في القطاع الخاص 26 لجنة، وهي لجان طوعية تبادر مؤسسات القطاع الخاص بتأسيسها بهدف متابعة تفعيل محاور النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين وذلك على مستوى العاملين والمستفيدين من خدمات/منتجات المؤسسة.

وصدرت قرارات بتشكيل لجان مركزية لتكافؤ الفرص على مستوى قطاعات حيوية وواعدة (القطاع المالي والمصرفي، وقطاع النفط والغاز، وقطاع التعليم العالي، وقطاع المؤسسات الصحية الخاصة)، لمتابعة تنفيذ المؤسسات الخاصة التابعة لها لمتطلبات النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين وتحقيق الأثر المرجو. ويأتي ذلك في سياق توزيع المسؤولية الوطنية بين الجهات المعنية.

كذلك، جرى العمل على العديد من المبادرات **منها:**

- التعاون مع مصرف البحرين المركزي لتنفيذ مسح لرصد ودراسة وتحليل نُظُم العمل المرنة المطبّقة في مؤسسات القطاع المالي والمصرفي. وأشارت نتائج الدراسة المسحية للمؤسسات المالية والمصرفية إلى تحسّنٍ في عدد المؤسسات المالية التي توفّر الخدمات المسانِدة للعاملين كتوفير تأمين صحي يغطي تكاليف الحمل والولادة وتوفير علاوة حضانة. كما أشارت النتائج أيضاً إلى ارتفاعٍ ملحوظٍ في عدد المؤسسات التي توفّر نظام العمل من المنزل.
- التعاون مع مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لتوعية الشركات المدرجة ببورصة البحرين بالأحكام الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 والخاصة بتعزيز تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة البحرين، وتشجيع الشركات على مراعاة تمثيل المرأة عند تشكيل مجلس إدارة الشركات المساهمة المدرجة، والإفصاح عن إحصائيات العضوية المصنفة بحسب الجنس في مجلس إدارتها ضمن تقرير الشركة السنوي.
- التعاون مع بورصة البحرين في تنفيذ مبادرة "قرع الجرس للمساواة بين الجنسين" السنوية التابعة لمبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة، والميثاق العالمي للأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك بالتزامن مع احتفالات اليوم العالمي للمرأة في آذار/مارس من كلّ عام، حيث يتمّ خلال الفعالية تسليط الضوء على أفضل الممارسات في مجال التوازن بين الجنسين في قطاع المال والاستثمار، ومساهمة المرأة فيه.
- عقد مجموعة تركيز بالتعاون مع الجامعة الملكية للبنات بعنوان "مشاركة المرأة البحرينية في سوق العمل"، بتاريخ 12 أيلول/سبتمبر 2022، بمشاركة عددٍ من ممثلي مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات ذات العلاقة، بهدف رصد التحديات التي تواجه المؤسسات في توظيف المرأة بشكل عام وفي المجالات المهنية المتخصصة بشكل خاص، بالإضافة إلى مناقشة الآليات المقترحة لتطوير عملية التوظيف في القطاع الخاص بما يعزز التوازن بين الجنسين.
- مشاركة 41 مؤسسة من القطاع الخاص في الدورة السابعة من جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة لتقدُّم المرأة البحرينية، وفوز شركة نفط البحرين "بابكو" عن فئة الشركات الكبيرة، وشركة ممتلكات البحرين القابضة عن فئة الشركات المتوسطة، وصادرات البحرين عن فئة الشركات الصغيرة. وتُعدّ الجائزة من المبادرات النوعية في مجال تعزيز مساهمة المرأة في الحياة العامة، وآلية تحفيزية لترجمة الكيفية التي يجب أن تهيأ فيها الأرضية التنظيمية والإدارية للمرأة البحرينية العاملة، بما يضمن لها القدرة على التوفيق بين واجباتها العملية والأسرية، وإتاحة الفرص المتكافئة أمامها في مجال التدريب والترقيات لرفع نسبة تواجدها في المراكز القيادية والتنفيذية، ولتشجيع المؤسسات على توجيه مواردها وبرامجها لإدماج احتياجات المرأة والأسرة بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية ويدعم الوفاء بالرؤية الاقتصادية للمملكة.
- مواصلة مؤسسات القطاع الخاص في مراجعة وتطوير السياسات وأنظمة العمل بهدف تحقيق التوازن بين الجنسين وتوفير الخدمات المساندة في بيئة العمل لإدماج احتياجات الموظفين والموظفات بما يساهم في الاستدامة في السوق والوصول للمناصب القيادية، **ومنها على سبيل المثال لا الحصر:**

- ✓ سيتي بنك :منح الموظفات 120 يوماً كإجازة أمومة مدفوعة الأجر، ومنح الآباء 30 يوماً كإجازة أبوة مدفوعة الأجر.
- ✓ بورصة البحرين: تحديث إجراءات العمل عن بُعد وتخفيض ساعات العمل للموظفات الحوامل في الأشهر الثلاثة الأخيرة من الحمل، والسماح للموظفات بالعمل عن بُعد لمدة تصل إلى عام كامل ما بعد الوضع، بالإضافة إلى السماح بجدول مرن للعمل عن بُعد لجميع الموظفين بالبورصة لمدّة تصل إلى شهر كامل.
- ✓ شركة نفط البحرين "بابكو": تشكيل مجلس تكافؤ الفرص بين الجنسين برئاسة الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى لجنة إدماج احتياجات المرأة بالمؤسسة تابعة للمجلس الأعلى للمرأة، ووضع خطة واضحة للإحلال الوظيفي وتمكين الشباب من الجنسين في الوظائف الإشرافية والإدارية، بالإضافة إلى إعطاء المرأة الحامل حقّ العمل من المنزل بالربع الأخير من فترة الحمل، وتضمين المتدرّبين والمتدربات على السلّم الوظيفي ودفع التأمين الاجتماعي لهم.
- ✓ شركة ممتلكات البحرين القابضة: تعزيز تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات المنضوية تحت مظلة المؤسسة، وتطبيق سياسات معتمدة للتطوّر المهني بما يدعم تحقيق التوازن بين الجنسين، وتوفير منصة تعليمية إلكترونية مرتبطة بالتطور المهني للموظف/الموظفة، بالإضافة إلى تأمين صحي يشمل عائلة الموظف/الموظفة، وزيادة مدّة ساعات الرعاية إلى سنتين بمعدل ساعتين يومياً، وإدراج سياسة الدوام المرن ضمن لوائح العمل في المؤسسة.
- ✓ صادرات البحرين: توفير نظام معتمد للتطور المهني يعتمد على مؤشرات الأداء الرئيسية يتم تصميمها بناء على المتطلبات والأهداف الوظيفية، وتنفيذ حزمة متنوعة من الخدمات والحلول بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة ضمن برنامج صادرات المرأة البحرينية.
- ✓ استمرار العديد من مؤسسات القطاع الخاص بتطبيق سياسات العمل المرنة وتطبيق أنظمة العمل عن بُعد للموظفين والموظفات وبالأخص الأمهات العاملات بالإضافة إلى المرأة الحامل والمستحقة لساعات الرعاية والمصابين بأمراض مزمنة وتنفسية، إلخ...

- كما يتم متابعة الخطة التنفيذية للجنة المرأة في مجال التكنولوجيا المالية للفترة 2021-2022، و**أبرز المبادرات المنفّذة:**

- ✓ تم في عام 2021 تنفيذ المسح المشترك بين مصرف البحرين المركزي والمجلس الأعلى للمرأة لرصد الوظائف الحالية في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار والعمل من المنزل في مؤسسات القطاع المالي والمصرفي في مملكة البحرين.
- ✓ تنفيذ ثلاث نسخ من برنامج "مخيم التكنولوجيا للفتيات" بالتعاون بين المجلس الأعلى للمرأة وكل من شركة "زين" البحرين وClever Play، حيث تم تدريب 2,000 فتاة بحرينية في الفئة العمرية 8-14 سنة من المدارس الحكومية والخاصة على المهارات والأساسيات في مجال العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك التفكير الخوارزمي والبرمجة والتشفير والأمن الرقمي وغيرها من أساسيات تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ تنفيذ نسختين من البرنامج الصيفي لتدريب الطالبات في مجالات العلوم والتكنولوجيا في مؤسسات القطاع الخاص والناشئة ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية لفترات تتراوح ما بين (3-6 أشهر) خلال فترة الصيف.
- ✓ نفذت بورصة البحرين ثلاث نسخ من برنامج أسواق المال للتدريب المهني الذي تم إطلاقه في عام 2021، ويمتد لفترة 6 أشهر، ويهدف إلى توفير فرصة تدريب عملي بدوام كامل للاستفادة والتفاعل مع عدد من متخذي القرار في قطاع رأس المال والتكنولوجيا المالية، كما يتم تزويد المشاركين فيه بالمعرفة الاستثمارية والخبرة العملية في مهارات التداول، بالإضافة إلى تطوير وتعزيز مهاراتهم في البحث والتحليل المالي من خلال الاطلاع على سير العمليات في بورصة البحرين.
- ✓ أطلقت شركة "بنفت" بالتنسيق والتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة نسختين من برنامج تدريبي متخصص في مجال التكنولوجيا المالية تحت عنوان "مسار" خلال فترة الصيف، بهدف تمكين الشباب من الابتكار في القطاع المالي وتوعيتهم بخدمات التكنولوجيا المالية (الفنتك)، بالإضافة إلى تعريف المشاركين على بيئة العمل الفعلية في القطاع.

جمهورية جيبوتي:

عند وضع السياسة الوطنية الجديدة للنوع الاجتماعي 2023-2030، أشركت وزارة المرأة والأسرة القطاع الخاص.

جمهورية العراق:

أطلقت الدائرة مبادرة القروض الصغيرة للنساء اللواتي تم تدريبهنَّ على الإدارة المالية بالتعاون مع البنك الدولي وغرفة تجارة بغداد ورابطة المصارف العراقية ومنح ما يقارب (30 سيدة) من أصل (450 سيدة متدربة) قروضاً لتأسيس مشاريع صغيرة تُعزز الاستقلال المالي للنساء وتعزز دخولهنَّ في مجال ريادة الأعمال.

سلطنة عمان:

1- قام الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان بتدريب النساء ضمن البرنامج التأسيسي للعمل النقابي حيث تضمن عدداً من المحاور أهمها أحكام تشريعات العمل ومهارات التفاوض التي تعزز من قدرات المرأة العاملة في منشآت القطاع الخاص، وقد ارتفعت أعداد المنتسبات في العمل النقابي بشكل تصاعدي ملحوظ من خلال ما تظهره التقارير الدورية والسنوية.

2- جرى التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص والجمعيات الأهلية وجمعيات المرأة العمانية لتنفيذ برامج توعوية وعقد اللقاءات وحلقات العمل ومنها:

- عقد لقاء حواري بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي بمناسبة يوم المرأة الدولي الذي يصادف 25 كانون الثاني/يناير والذي خُصص من قبل اليونسكو، بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي وهدف اللقاء إلى توضيح التحديات الرئيسية التي تواجهها المرأة في الحصول على وظائف وتبادل الحلول للتغلب عليها، وذلك خلال عام 2023.
- تنفيذ حزمة من برامج التمكين القيادي للمرأة في مواقع اتخاذ القرار، تمثلت في عقد لقاءات مع القيادات النسائية الفاعلة من مختلف القطاعات الحكومية والخاصة ومن المجتمع المدني والجمعيات الأهلية منذ عام 2021-2023.
- تنفيذ برامج تدريبية للمترشحات في انتخابات مجلس الشورى في الفترة العاشرة وعقد لقاءات حوارية مع الشباب من الجنسين حول تعزيز مشاركة المرأة والتصويت للأكفأ خلال عام 2023.
- استمرار تنفيذ البرنامج الوطني "تمكين" لتعزيز مبادرات وبرامج تدريبية ومعارض تسويقية ومنافذ بيع ذكية تسهم في تحقيق عوائد مادية؛ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للنساء والأسر من فئة الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود ورواد الأعمال والباحثين عن العمل بالتنسيق مع مختلف المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص ومن أبرز تلك المبادرات:
  - ✓ تقديم الدعم الفني والمالي لعدد من النساء للمساعدة في فتح مشاريع إنتاجية منزلية.
  - ✓ تنفيذ ورش وبرامج تدريبية لتطوير مهارات النساء في المجالات الاقتصادية وتنمية الثقافة المالية لديهن.
  - ✓ تنفيذ مبادرة WEB التي استهدفت 25 امرأة. وتُعنى هذه المبادرة بتطوير مهارات المشارِكات في مجال ريادة الأعمال والمساعدة في فتح مشاريع اقتصادية.
  - ✓ تنظيم معرض تمكين وارتقاء بمشاركة 55 أسرة منتجة.
  - ✓ برنامج حافز بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمشاركة 30 مشاركة.

3- تم توقيع عدد من مذكرات التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص والجمعيات الأهلية لتدريب الفئات الأكثر احتياجاً من النساء والأسر وتقديم الدعم لهذه الفئات وفقاً لخطط عمل تدرج ضمن برنامج التعاون وفق اختصاص كلّ جهة.

4- منح قانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2023/53 بتاريخ 25 تموز/يوليو 2023، امتيازات للمرأة من حيث زيادة مدّة إجازة الأمومة بالإضافة إلى منح إجازة الأبوة مع بعض الامتيازات التي تحقق التكافؤ بين الجنسين وتعزز من استمرار المرأة في سوق العمل.

دولة فلسطين:

تم عقد شراكات مع بنك القدس لترويج المنتجات النسوية ودعمها.

دولة قطر:

أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، قانون الموارد البشرية رقم 15 لسنة 2016، الذي بدوره وضع قواعد واضحة لكلّ ما يخصّ العمل والعاملين بالدولة، كما راعى القانون الجوانب الإنسانية، ويكفي أن نشير إلى ما احتواه الجزء الخاص بالإجازات من تقدير ومراعاة لظروف المرأة، وتمّ التعديل على بعض المواد الخاصة بالمرأة. كما شغلت المرأة القطرية مناصب عدة بالدولة لصنع القرار مثل منصب وزيرة التربية والتعليم والتعليم العالي، ومنصب وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة، كما تولّت مناصب عدّة في المجال السياسي والدبلوماسي مثل: سعادة السيدة لولوة بنت راشد الخاطر، متحدثة رسمية لوزارة الخارجية، جاء القرار الوزاري رقم 42 لسنة 2017 بتعيينها لتكون أول قطرية تشغل هذا المنصب في تاريخ البلاد، كما سعادتها وزيرة مفوضة بوزارة الخارجية وباحثة في مجال السياسات العامة، وفي عام 2023 عينت وزيرة للدولة للتعاون الدولي بوزارة الخارجية؛ والشيخة علياء بنت أحمد بن سيف آل ثاني، أول امرأة تعمل سفيرة لدولة قطر وممثلة دائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2013 وحتى الآن؛ والدكتورة هند بنت عبد الرحمن المفتاح، مندوبة دائمة لدولة قطر لدى المقرّ الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف منذ 7 حزيران/يونيو 2022 وحتى الآن.

دولة الكويت:

من خلال تطبيق القرار الوزاري رقم 177 لسنة 2021 بشأن حظر التمييز في التوظيف بالقطاع الأهلي وحظر التحرش الجنسي في أماكن العمل (المرفق#6).

الجمهورية اللبنانية:

كما ذكرنا أعلاه، في إطار عملية تنسيق الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية لعملية تنفيذ خطة العمل الوطنية الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة في لبنان (2019-2024)، وفي إطار برنامج تمكين المرأة في المشرق Mashreq Gender Facility الذي تنفّذه مجموعة البنك الدولي بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدوليّة وبالتعاون مع حكومتَي كندا والنرويج، تمّ توقيع مذكرة تفاهم بين غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان ومؤسسة التمويل الدولية، من أجل شراكة لمنصة التعلم من النظراء مع القطاع الخاص لرفع قدراتهم في مجال التوظيف واستبقاء وترقية المزيد من النساء من القوى العاملة بما فيها التدريب الافتراضي على تنوع النوع الاجتماعي في القوة العاملة.

جمهورية مصر العربية:

يجري التعاون مع القطاع الخاص في تدريب السيدات والفتيات. وفي عام 2021، تمّ إطلاق نموذج المساواة بين الجنسين للبنك الدولي وتوطينها في السياق المصري لتحفيز القطاع الخاص على تبني سياسات داعمة للمرأة، من خلال شهادة ختم المساواة بين الجنسين المصري (EGES)، ويمكن للشركات والكيانات التجارية التقدّم للحصول على الشهادة. وتمّ اعتماد ثلاث شركات من القطاع الخاص هي: شركة فودافون، والبنك التجاري الدولي CIB، وALEX BANK (حتى نيسان/أبريل 2022)، وحالياً هناك 10 شركات أخرى في سبيلها للحصول على الشهادة. ويجري استكمال عدد من الشركات العاملة في مجالات متنوعة وفي قطاع السياحة كالفنادق والشركات السياحية.

المملكة المغربية:

في إطار إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023-2026، تمّت برمجة مشاورات ثنائية مع القطاع الخاص الممثل بالاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل تجميع تدابير وإجراءات ذات الصلة بالبرنامج الثالث للخطة الحكومية للمساواة "النهوض بحقوق النساء ومحاربة كافة أشكال التمييز والصور النمطية بصفة عامة وفي الوسط المهني بصفة خاصة".

المملكة العربية السعودية:

إنشاء "مركز تحقيق التوازن بين الجنسين" كوحدة إدارية ضمن الهيكل التنظيمي لمعهد الإدارة العامة بتاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، تماشياً مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030، من خلال تطوير وتمكين القدرات البشرية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في مكان العمل. كما يُعنى المركز بتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو "تحقيق المساواة بين الجنسين"، ويهدف المركز إلى تنسيق الجهود بين أجهزة الدولة لتحقيق التوازن بين الجنسين داخل المملكة من خلال تقديم مبادرات ومشاريع تسهم في سدّ الفجوة بين الجنسين وعقد برامج تدريبية، وتقديم استشارات ودراسات ومقترحات إدارية وتنظيمية واستراتيجية لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق التوازن بين الجنسين.

- برنامج وصول

يعمل برنامج نقل المرأة العاملة "وصول" بدعمٍ مالي من صندوق تنمية الموارد البشرية وبالتعاون مع تطبيقات توجيه المركبات. ويهدف البرنامج إلى تمكين المرأة من العمل ورفع مشاركتها في سوق العمل عن طريق مساعدة الموظفة على تخطي صعوبات التنقل من مكان العمل وإليه، وتوفير خدمة نقل عالية الجودة وبأسعار معقولة لدعم استقرارها الوظيفي.

- برنامج قرة

إحدى مبادرات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وهي بوابة إلكترونية موحدة تجمع كلّ ما يتعلق بقطاع ضيافة الأطفال، وتهدف إلى خلق جسر بين مراكز الضيافة لتقديم خدماتها وتسويقها لأولياء الأمور الباحثين عن مراكز لتسجيل أبنائهم، بالإضافة إلى دعم تمكين المرأة العاملة من الانضمام والاستمرار في سوق العمل. كما تعمل قرة على تقديم خدمات الاعتماد المساندة للمراكز.

- برنامج تمكين المرأة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يهدف هذا البرنامج إلى رفع الوعي الرقمي بين النساء، وتطوير مهارات المرأة الرقمية، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، وزيادة مشاركتهنّ في القطاع الرقمي، وتمكين المرأة للوصول إلى المناصب القيادية في القطاع.

- منصة قياديات

منصة وطنية تفاعلية وهي إحدى مبادرات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. تحوي المنصة على قاعدة بيانات القيادات الوطنية النسائية لتسهل الوصول السريع للقياديات للقطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، كما سيكون فيها توثيق قصص ومسيرة نجاحات المرأة السعودية.

2- هل تمّ الاطلاع والاستفادة من راصد المهارات الذي طوّرته الإسكوا في إطار عملها حول مستقبل سوق العمل؟

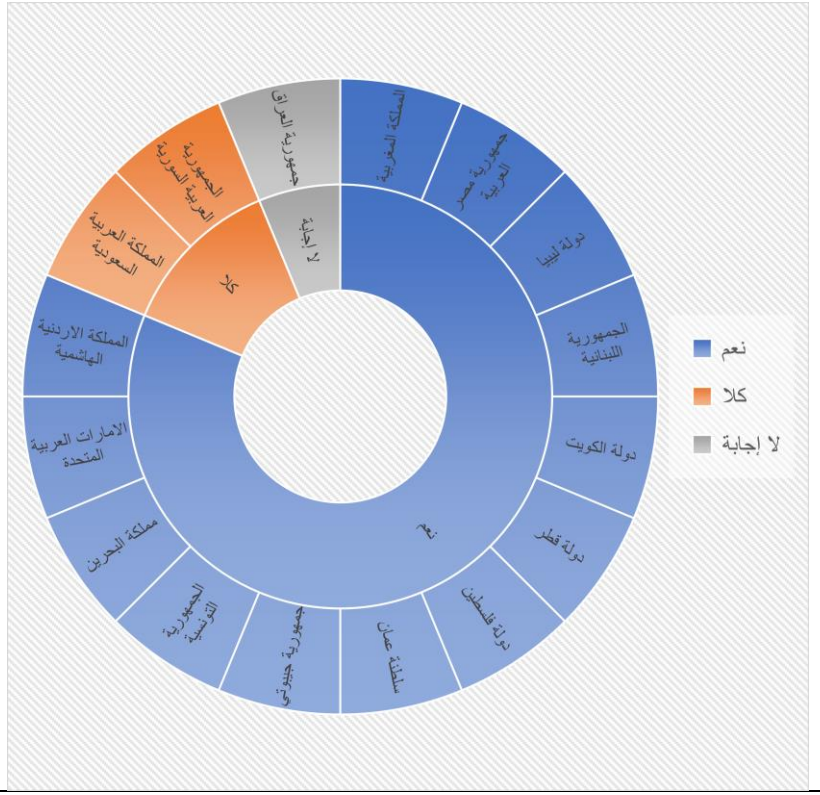

* تطبق الدول المصطلحات الواردة في هذه التوصيات بما يتفق مع خصوصيتها الوطنية.

شكراً لتعاونكم.